

العلامة المجدد
الشيخ محمد رضا المظفر

السقيفة



مكتبة عروج

السقيفة

السقيفة



مكتبة عروج

بغداد - العراق

موبايل، ٠٧٧١١٢٨٨٧٤



طبع في لبنان

جميع الحقوق
محفوظة ومدرجة

الطبعة ١٤٣٥ هـ

الحادية عشرة ٢٠١٤ م

تنفيذ طباعي

دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٠٣/٤١٣٢٥٦ - بيروت لبنان

dar.alkari2012@gmail.com

العلامة المجدد
الشيخ محمد رضا المظفر

السقيفة

ويليه على هامش السقيفة
تقديم الدكتور محمود المظفر

مكتبة عروج
بغداد - العراق



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الدكتور محمود المظفر
الأساذ في كلية الفقه بالنجف الأشرف

يعدّ موضوع [السّقيفة] الذي يدور البحث حوله في هذا الكتاب، من أهم الموضوعات وأبعدها أثراً في تاريخنا الإسلامي، حيث تشابكت حوله آراء المؤرّخين والباحثين العقائديين، وامتدّ فيها الجدل واسعاً بينهم، باعتباره (فتنة) وقى الله المسلمين شرّها - على حد قول بعض أطرافها - أو باعتباره (انقلاباً) تطبيقاً لما جاء في قوله تعالى: ﴿أَفَايُن مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَنْفَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَبِكُمْ؟﴾.

ولذلك كان لهذا الموضوع الخطير الذي عالجه عمّنّا الراحل [الرّضا] قدّس الله نفسه الزكيّة في كتابه الفريد المذكور آثاره وصداه البعيد في حينه بحيث صار محوراً للنقد والتعليق ومثاراً للمناظرات:

فقد صدر على أثره عن مطابع مصر كتاب [ردّ على السّقيفة] منسوباً إلى عبد الله الحضرمي، تناول فيه بالردّ على كتاب [السّقيفة] بشكل جانب فيه الموضوعيّة وأصول البحث والمناظرة.

ثمّ صدر ردّاً عليه الكتاب الموسوم بـ [ردّ على السّقيفة] لمؤلّفه السيّد القزويني أحد أعلام البصرة الذي تولّى فيه بإسهاب مناقشة الردّ المذكور ومعالجة موضوعاته المختلفة.

كما ظهر بعدئذ (كراس) بعنوان [على هامش السّقيفة] وهو الذي احتوى ما قدّمه

السيد عبد الله الملاح البحّانة الموصليّ إلى الشيخ المؤلّف من أسئلة وملاحظات، وما توفّر عليه المؤلّف من إجابات وإيضاحات لها.

لقد كان من رغبتنا أن نقوم بجمع الأصل والرّدود المذكورة مع ما كتب من إيضاحات أو تعليقات رددتها بعض الكراريس والمجلّات في مجلّد ضخم واحد، يعرض المشكلة محرّرة بأقلام أطرافها.. بيد أنّ محاولة تسرّ مؤلّف كتاب [ردّ على السقيفة] وراء اسم عبد الله الحضرمي المذكور الذي لا واقع له فيما ظهر لنا، الأمر الذي يتطلّب استجازة صاحبه الحقيقي في إعادة نشره، مضافاً إلى أنّ المؤلّف نور الله ضريحه لم يشأ في حينه أن يعلّق على واحد من تلك الرّدود أو التعليقات خلا تلك الأسئلة والاستفسارات التي وجهها إليه الأستاذ الملاح والتي أثّرتنا إلحاقها مع أجوبتها في آخر الكتاب.

إنّ هذا ونحوه دعانا بالفعل إلى العدول عن تحقيق فكرة المجمع هذه، مفضّلين إعادة نشر الكتاب ملحقاً به الهامش المذكور وحده لما احتواه هذا الهامش من أسئلة وأجوبة قد تساعد كثيراً على توضيح بعض مسائل الكتاب وتعميقها.

على أنّي لا أجد في هذا الحين أكثر ثمرةً وعطاءً من التوسّع في نشر هذا الكتاب نفسه وتعميمه بين الفئات المتطلّعة إلى هذا النوع من الدّراسات التحليليّة والموضوعيّة لذلك أبادر بإعطاء الإجازة لنشره، هذه المرّات العديدة التي جاوزت السّبع - بما فيها هذه الطبعة - سواء ما نشر منه في لغته الأصليّة أو فيما ترجم إلى اللّغات الأخرى من فارسيّة وأوردية.

هدانا الله تعالى جميعاً سواء السّبيل وشدّ من أزرنا كأمة إسلاميّة واحدة تسعى وراء الحقيقة.

١٧ ربيع الأوّل ١٤٠٠ هـ

محمود الشيخ محمّد حسن المظفر

مقدمة

كان المجمع الثقافي الديني لمنتدى النشر قد أشرف على نشر الكتاب في طبعته الثانية، وقد سجل هذه الكلمة القيمة التي نعيد نشرها في هذه الطبعة معزّين بها

موضوع هذا البحث قديم جداً وقد سبق أن عالجه عشرات الأقلام في مختلف العصور، وكان مسرحاً لكثير من عواطف الكتاب تلاعبت فيه بأساليبها الخطائية التي لا يرداد بها غير تركيز عقيدة أصحابها من طريق اللّف والدوران ولم يسلم من آفاتهما إلّا القليل.

وعلى كثرة من كتب فيه في عصرنا الحاضر لم أجد - في الغالب - من أخضعه للتطوّر فغيّر في مناهج البحث، وجدّد في طريقه الاستنتاج وبدّل في أساليب العرض إلى ما يلائم أذواق العصر، فكانت حاجته كبيرة إلى من يعالجه معالجة موضوعيّة مجردة من ناحية، ويأخذ بيده إلى حيث يرجى له من التطوّر الذي تقتضيه مناهجنا العلميّة الحديثة من ناحية أخرى.

وقد اشتدّت الحاجة قبل عدّة من السنين حين كثر البحث في هذا الموضوع كثرة تلفت إليها الأنظار وحين ازدحمت عليه العواطف فأساءت استغلاله وتركته عرضة لأحداث ومشاكل اجتماعية يذكر الكثير من القراء مدى مفعولها

في هذه الأوساط، وكان لهذا الطغيان العاطفي من إحداث ردّ فعل في نفوس بعض الباحثين المجرّدين ممّن تهّمهم رسالتهم العلميّة قبل كل شيء.

وكان سماحة شيخنا العلامة المظفر - مؤلّف هذا الكتاب - في طليعة أولئك الباحثين كما كان كتابه هذا نتيجة لردّ الفعل الذي أحدثه ذلك الطغيان.

٢ أمّا الكتاب فقد وُفّق من نواحٍ، وُفّق في نظريته لبحثه نظرة موضوعية خالصة لا يلمس فيها للمؤلف آية عاطفة ولا يدرك فيها أيّ تحيّز، وإذا قدر له أن ينتهي في بحثه إلى حيث تنتهي عقيدته المذهبيّة فليس ذلك إلّا لأنّ منهجه العميق انتهى به إلى هذه النّهاية، ووفّق في منهجه العلميّ الدقيق القائم على التماس ملاسبات شتّى ألقت كثيراً من الأضواء على هذه الحادثة التاريخيّة، بالإضافة إلى ما عرض من النّصوص الواردة فيها خاصّة ناقداً لها جميعاً نقداً دليلاً دقيقاً، مجلياً مفاهيمها على حسب ما يقتضيه الفنّ، معتمداً في ذلك أصحّ الطرق الموصلة إليها، مختاراً من الأحاديث ما اتّفق عليه الثّقات من أئمّة الحديث لدى الطائفتين المسلمتين. ووفّق أخيراً في أسلوبه في العرض وتنظيمه لبحثه تنظيماً فنياً ينتهي بك إلى نتائجه من أقرب الطّرق وأيسرها ببيان رائع جذاب.

والحقّ أنّ الكتاب يعدّ مرحلة تطوريّة مهمّة أوصل بها المؤلّف هذا البحث إلى عصره الذي يعيش فيه، وهو من الكتب القلائل في هذا الموضوع التي أدّت وظيفتها كاملة.

٣ ولعلّ القارئ الكريم يوّد أن يعرف مدى أثر هذا الكتاب في نفوس الباحثين والمعنّين بهذه الشؤون، وكيف استقبلوا بحوثه الحرّة، وإلى أيّ مدى كان إقبالهم عليه أو إعراضهم عنه. والحقيقة أنّ الناس لم يتفقوا عليه بحال، فقد انقسموا حوله طائفتين، رضيت عنه أو لا هما، وحمدت لمؤلّفه أسلوبه

المجرّد، وأطرته إطاراً عاطراً وخير من يمثلها من الأعلام سيّد هذا الفنّ في عصرنا الحاضر سماحة آية الله العلامة الكبير السيّد عبد الحسين شرف الدّين مؤلّف كتاب المراجعات وغيره مما يعدّ فتحاً في البحوث الكلاميّة التي خضعت للمنهج العلميّ في عصرنا الحاضر. فقد كتب حفظه الله إلى مؤلّفه كتاباً يعرب فيه عن رأيه فيه وفي مؤسّسته التي يرأسها، نذكره هنا بنصّه اعتزازاً بثقته بالكتاب وإكباراً لرأيه بالمؤسسة التي احتضنها المؤلّف، واعتبر بحقّ، رائدها الأوّل وحافظ سيرها وتوازنها منذ تأسيسها حتّى اليوم وهذا نص الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام على أمير المؤمنين وسيد الوصيتين ورحمة الله وبركاته.

أيّد الله شيخنا العلامة البحّثة المجاهد الشيخ محمد رضا المظفر وأعزّ أقطاب مجمعه الثقافيّ الدّينيّ لمنتدى النّشر وسلام الله عليه وعليهم وحيّا الله منهم أرواحاً طيّبة طاهرة تصدع بالحق في منتهاه الكرم.

وبعد فقد أخذت هديتكم القيمة كتاب [السقيفة] بعين الشّكر ثمّ اسشفت فيه أثر الجهد التّبيل الجدير بالمؤسسة وحسن الأداء على وجه سدّ فراغاً في المطبعة التّجفيّة.

وتكّافئ من عقد الأمر «بالمندى»، يوم تأسيسه وناط به الرّجاء، أن يكون له الأثر المحمود في توجيه الناشئة الدّينيّة، وبناء الجيل الطّالع، وتجديد ميراث التجف في بعث يلائم التطوّر الحاضر وبماشيه في مداه الطّويل ووسائله المتنوعة، وذلك أتّي رأيت من قديم أنّ الهدى لا ينتشر إلّا من حيث ينتشر الضّلال، وعلى هذا رجوت أن تكون المطبعة وتنوع المنهج الدّراسي وإحياء العلوم الإسلاميّة المذخورة كلّ هذا من رسالة مندداكم المرجو، ولم تخلقوا الظنّ والله الحمد فإنّ الذي يبلغنا من أخباركم السّارة وآثاركم النّافعة يثلج الصدر وينعش الأمل، وليس شيء كأثركم الأخير هذا

السفر الجليل، داعياً إلى الاطمئنان والاستبشار بمستقبل تريض التجف الأشرف
في مكانه الأسمى ومحله الأرفع والسلام عليكم ورحمة الله .

عبد الحسين شرف الدين

ولهذا الكتاب الكريم نظائر من الكتب من أعلام الباحثين الذين يألّفون هذا
النمط من التفكير، تركنا ذكرها الآن اكتفاءً بهذه الرسالة الجليلة. أمّا الطائفة
الأخرى التي لم يبدُ أنّها ارتاحت لهذا الأسلوب من البحث واعتادت على
مواجهة مثله بأعصاب متوترة توجّتها العاطفة حسبما تريد فخبر من يمثلها مؤلف
كتاب [ردّ على السقيفة]، وهذا الردّ إذا استثنينا منه ما حشد فيه مؤلفه من ألفاظ
السباب الخارجة على آداب البحث والتي يفزع إليها العاطفيون عادة إذا أعوزتهم
الحجّة لم يخلص لنا منه إلا القليل.

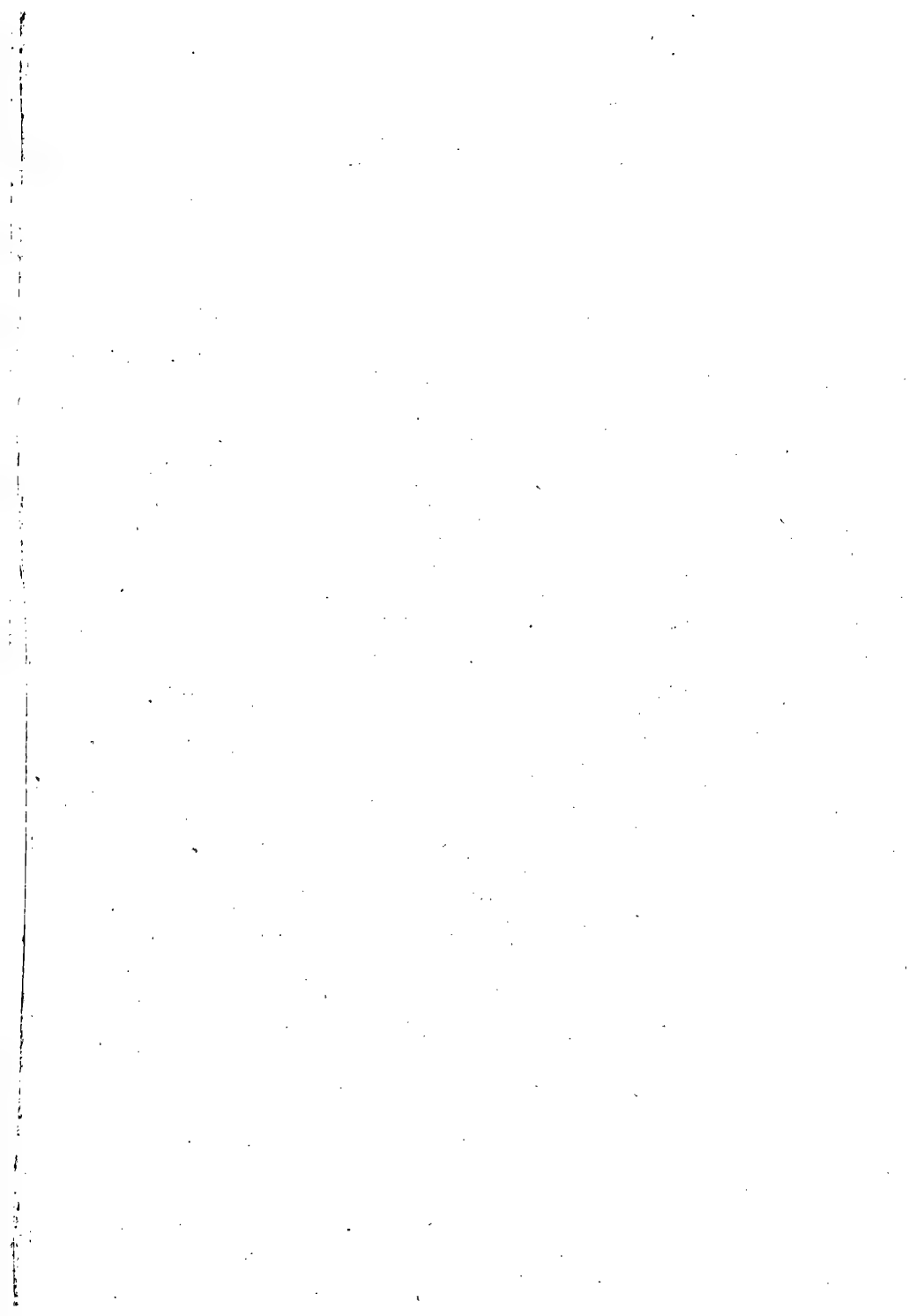
وهذا القليل وضع في حضرته للنقد والجدل مقياساً لا تتفق عليه معه بوجه،
وما أدري إلى أيّ حدّ يتفق معه الآخرون من باحثي قومه عليه فهو يرى - كما
يبدو من مجمع الكتاب - أنّ المقياس لديه في كلّ شيء يتعلّق بالموضوع هو
ميوله الخاصّة، فالأحاديث التي لا تتفق معها أحاديث موضوعة وإن أجمع ثقات
المحدّثين من الطرفين على تصحيح أسانيدّها مع أنّ بعضها متواتر لا يشكّ
بصدوره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم بحال، والأحاديث التي توافق هواه صحيحة
وإن حكم أرباب الجرح والتعديل من قومه بوضعها وشخصوا الواضع وعيّنوه،
ومداليل الأحاديث يجب أن تصرف عن ظواهرها إذا لم تؤيّدّه وإن خرج الكلام
على الأصول الموضوعية في هذا الفنّ إلى آخر ما هنالك ممّا لا يقتضي التعرّض
له في صدور هذا الكتاب، على أنّ هذا ليس غريباً على حضرته ما دام يواجه
التأريخ بهذه الدّهنيّة، ولكنّ الغريب من مجلّة مصريّة تنطق بلسان هيئة محترمة
قرأ محرّروها الردّ ولم يقرأوا الأصل، فاستعاروا منه أسلوبه في الشتم وأنحوا

على الكتاب وصاحبه باللوم والتّقرّيع مع أنّ (التّبَيّن) كان أليقّ بهم وبمكانتهم العلميّة لئلاّ يصيبوا قوماً بجهالة فيصبحوا على ما فعلوا نادمين.



وعلى أيّ حال فإنّ لجنة المجمع الثّقافي الدّيني لمتنّدي النّشر لم تجد ما يصلح للرّد على هذا وأمثاله أكثر من السّماح للنّاشر الفاضل الشّيخ محمّد كاظم الكتبي بإعادة طبعته للمرّة الثّانية، وتمكين القارئ الذي لم يقدر له الحصول على نسخة منه، من الاطلاع عليه، تاركة للقراء وحدهم حقّ الحكم له أو عليه، ولا يفوتنا أن نشكر النّاشر على ما بذل في نشره من جهد ونسأله تعالى أخيراً أن يلهمنا جميعاً الصّواب والسّداد.

٥ رمضان سنة ١٣٧٢ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وله الحمد على سوانح آلائه،
والصلاة والسلام على نبيه وآله وصحبه النجباء

تأثير العقيدة في المؤرخ



من أشقّ الفروض على المؤرخ أن ينفذ عن رداءه غبار التعصّب لنزعاته الشخصية من دينية أو قومية أو وطنية ونحوها. بل لعله من شبه المستحيل أن ينزع من قلمه لحاء عقائده وأهوائه. فإنّ النفس تلهم عقل صاحبها التصديق بميولها وعواطفها، وكثيراً ما تقف سداً منيعاً بين بصيص عقله والحقيقة، وإن حاول أن يخرج من نفسيته التي ورثها ونشأ عليها، ويتحلّل فكره من أسرها وسجنها ليحلّق في جوّ الحقّ الطليق. وإذا رأيت طائراً أسعده الحظّ فتحرّر من سجنه فالحقه إذا كنت حرّاً مثله، فستجد أن جناحه مثقل بغبار السجن، وأرجله لا تزال متأثرة بالقيود، فيختلج في رفيفه ويتأقل في طيرانه، وقد يهوي أحياناً إلى الهوّة غير مختار.

هذا من حاول أن يتحرّر من شخصيته الاعتقادية وتأثيرها عليه. أمّا من يؤرّخ لأجل غذاء عقيدته، أو يؤلّف إرضاء نفسه أو محيطه، فأقرئه ألف سلام! وأرجو من الله تعالى أن يوفّقني لثلاث أكونه.

وأظنني غير مبالغ إذا قلت : إنّ المؤرّخين من السلف على الأكثر - وأقول

«على الأكثر» إذا أردت الاحتياط في القول، كانوا من النوع الثاني. بل حتى المؤرخين من النوع الثاني. بل حتى المؤرخين في عصرنا لا يخرجون عن هذه الطريقة على الغالب. وإن تظاهروا بحرية الرأي وإنصاف الواقع والحق، فظهر جلياً - بالرغم من المؤرخ - نزعته على قلمه ويتماشى تأريخه وتأليفه مع الروح التي يحملها، فيختار من الأحاديث ما لا يفسد عليه رأيه، ولا يصدق إلا بما يجري على هواه. فكم يكون الرجل عنده كذاباً وضاعاً، لأنه نقل ما لا يتفق ومبادئه، وكم يكون ثقة صدوقاً لأنه لم يرو إلا أحاديث تؤيد طريقته.



اضطراب التاريخ

وهناك بلاء مني به التاريخ الإسلامي خاصة، أحاطه بالغموض والشك عن الباحثين المنصفين. ذلك كثرة ما لفقّه الوضّاعون والدّساسون في القرون الأولى من الهجرة، ولا سيّما القرن الأوّل، فأشاحوا بوجه الحقائق وقلبوها رأساً لعقب.

وليس أدل على ذلك من التناقض والاضطراب الموجود في أكثر أحاديث الوقائع التاريخية، فضلاً عن الأحكام الشرعية، ما عدا الاختلاف في خصوصيات الحوادث والأحكام مما يذهب بالاطمئنان إلى كلّ حديث. ولا أظنّ ناظراً في التاريخ لا يصطدم بهذه الحقيقة المرة. ولا يمكن أن يحمل كل ذلك على الغلط في النقل والغفلة في الرواية.

ولنعتبر بأهمّ حادثة يجب إتقانها عادة، مثل يوم وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فإنك تعلم كيف وقع الاختلاف في تعيين اليوم من الشهر بل في تعيين الشهر. وهذا أمر شهده جميع المسلمين وهزّهم هزّاً عنيفاً، فلا يمكن أن يفرض فيه النسيان أو الغفلة. فماذا ننتظر بعد هذا من تاريخ حروبه

وأحواله، ومن نقل أقواله وأحاديثه ولا سيّما فيما يتعلّق بالشؤون التي اختلف فيها المسلمون فتحاربوا عليها، أو تشاتموا لأجلها فكفّر بعضهم بعضاً.

ولعلّ أسباب الوضع ثلاثة أشياء:

١ - حبّ تأييد النزاعات والعقائد، فيغري على الكذب، ولعلّ ذلك يخدعه بأنّ الرّأي الذي يعتقده حقّاً يسوّغ له الوضع، ما دام الموضوع في اعتقاده هو أو شبيه به.

٢ - حبّ الظهور والتفوّق فقد كان للمحدّث في العصور الأولى المنزلة العظيمة بين العامة، وبالحديث كان التّفاخر والتّقدّم، ويمتاز من كان عنده من الحديث ما ليس عند النّاس، فأغرى ذلك ضعفاء العقول وعبداء الجاه فاحتالوا للحديث من كلّ سبيل، حتّى من طريق الوضع والتّزوير.

٣ - ما بذله الأمويّون وأشياعهم من كلّ غال ورخيص للمحدّثين على وضع ما يؤيّد دستهم وملكهم وأهواءهم، ولا سيّما فيما يحطّ من كرامة آل البيت، وفيما يرفع من شأن أعدائهم وخصومهم، فكثرت القالة يومئذ واتّسع الخرق، حتّى طعن الإسلام طعنة نجلاء لم يبرأ منها إلى يوم النّاس هذا.



خَطَّةُ الْكِتَابِ

فلذا وذاك أصبحت، وأنا كثير الشكّ والتّحفّظ في جملة ممّا ينقله المؤرّخون والمحدّثون، وأقف حائراً عند كلّ حديث يتعلّق بالخلافات المذهبيّة خاصّة.

فكيف بي، وأنا أقحمت نفسي في البحث عن أوّل حادث في الإسلام نُسِب فيه الخلاف بعد الرّسول وانشقّ فيه المسلمون طائفتين ذلك حادث (السّقيفة)!

كيف بي، وقد وقفت بين نفس تطالبني بأن أرضيها في عقيدتها، وبين تأريخ

هذا حاله قد أحيط بالشكوك والشبهات وقد كتب في الحادثة الطرفان، فشرقت طائفة وغربت أخرى.

ولكنني أريد الآن أن أتحرر من عقيدتي وأتمرد على نفسي فأقف حرّاً على نشز من الإنصاف والتروّي، وأمسخ عن عينيّ غبار التعصّب لأرى تلك الحقيقة الواحدة - وهي واحدة في كلّ شيء - فهل أراني أستطيع علاج ما بي؟ هذا ما أشكّه في نفسي وواجب عليّ ألا أثق بها، فما السبيل إذاً ثم ماذا سأصنع في علاج الناحية الأخرى: ناحية التاريخ المظلم؟

- إنها لمزلة للقدم، ولها ما بعدها.

- دعني أرجع أدراجي.

- لكنّه الهوى في النفس وعزيمة صحّت من عهد المعمرى، من عهد ليس بالقرب لا كشف لنفسي، أو لغيري - إذا جاء لي - ذلك اللّغز المعمرى، ومن يستطيع أن يدفع ذلك عن نفسه.

على أنّي أجد في بحثي سلوة ومتعة، يلذّ لي فيه أن ألمس بعض الحقائق عن بصيرة ومتعة أخرى، أن أسجّله إنتاجاً باقياً للنّاس.

وأيضاً لما كنت أحاول - إن صدقتني المحاولة - أن أحيط بأسرار الحادثة وفلسفتها ونتائجها، فلا يكون ما أكتبه تاريخاً مجرداً جافاً وأحدوثة خالية من ذوق، فإنّ ذلك يستحثني على المضّي في البحث ويشجّعني على إخراجه للنّاس. وإن كان فيه صعوبة أخرى قد تقحّمتها وجب إليّ عبثها الثقيل.

وبعد التّفكير والمحاولات مدّة طويلة هديت إلى شيء واحد بالأخير، أرجو أن أبتعد بسببه عن تأثير العواطف ولعبها بالعقول، وأقترب من الحقّ والصدق، هو أن أكثر من مراجعاتي لمؤلّفات من أخالفه في الرأي من ناحية مذهبية، بل

أجعلها هي المصدر في البحث، وظنّي أنّ بهذا سيحصل التفاعل من الجانبين: عقيدتي وهذه المصادر، لينتج ما قد يسمّونه (الوسط في الرأي) أو تكون الحقيقة قد اهتديت إليها بهذه الحيلة، إن طأوعتني.

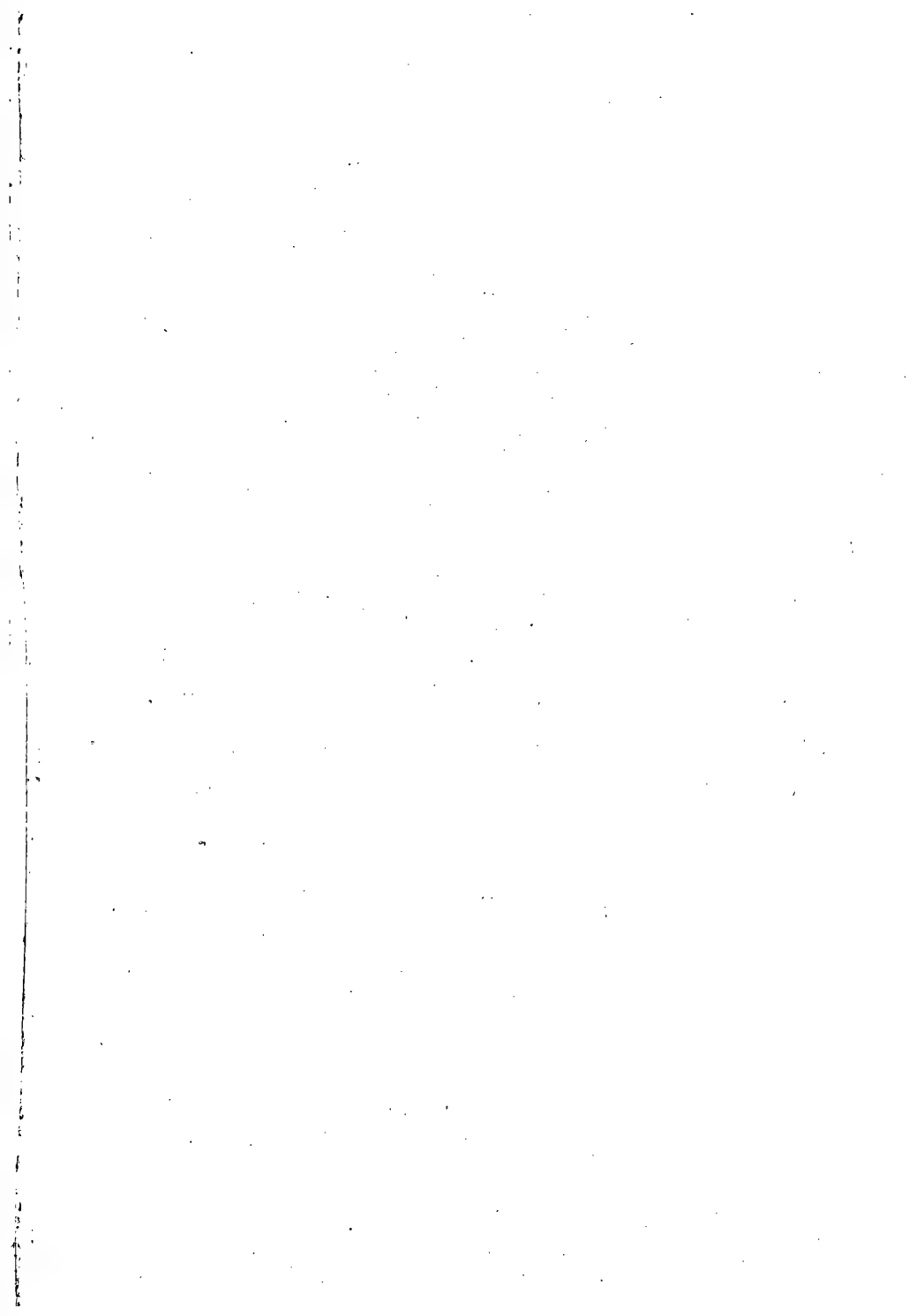
وقد أخذت على نفسي في هذا الكتاب أن أسجّل خلاصة مطالعاتي ومحاكماتي التاريخية، بعد أن سبرت كثيراً من المصادر القديمة التي أشرت إليها آنفاً، فإذا كنت أذكر حديثاً أو حادثاً تاريخياً توافرت المصادر على ذكره وتوثيقه، فإنّي لا أذكر معه تلك المصادر توفيراً على القارئ خشية إعناته بدون جدوى، إلّا بعض الأحاديث التي ينفرد بها مصدر أو مصدران، فإنّي أضطرّ اضطراراً إلى ذكر المصدر في التعليقة تنويراً لذهن القارئ غير المتتبّع.

وكّل جهدي أن أضع بين يدي القراء صورة مصغرة ممّا اهتديت إليه من أفكار، أرجو أن تكون خالصة من تأثير العواطف والنزعات حرّة هي الحقّ كله أو قريبة من الحقّ، وبالله التوفيق ومنه التّسديد.

شهر رمضان ١٣٥٣ هجرية

المؤلف

محمد رضا المظفر



تمهيد

في عام ١١ للهجرة يفعل الدهر فعلته الأولى، فيقلب صفحة من صفحات التاريخ الإسلامي المجيدة كتبت بأحرف من النور الإلهي. كلُّها إيمان وصدق، جهاد وتضحية، فخر وقوة، عزّ ومجد، عدل ورحمة، أخوة وإنسانية.

يقلب الدهر هذه الصفحة الناصعة بالخيرات والفضائل، بأقول ذلك النور المقدّس من الأرض، فيستقبل بالمسلمين صفحة من كتابه التكويني مشوّشة الخطّ قال عنها الكتاب التشريعي: ﴿أَفَايُن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ أُنْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ...﴾.

لا شكّ عند من يعترف بالقرآن الكريم وحيّاً إلهيّاً لا ينطق صاحبه عن الهوى، في أنّ هذا الحادث التاريخي العظيم بموت منقذ الإنسانية، كان حدّاً فاصلاً بين عهدين يختلفان كلّ الاختلاف: ذاك إقبال بالنفس والتّفيس على الحقّ تعالى، وهذا انقلاب عنه على الأعقاب. إذاً نحن الآن أمام واقع:

مات النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ولا بدّ أن يكون المسلمون (- كلّهم؟ - لا أدري الآن) قد انقلبوا على أعقابهم.

ولكن ... بأيّ حادث كان مظهر هذا الانقلاب؟



أعطني من نفسك - أيّها القارئ - وفكر بحريّة، والتمس لي حادثاً ذابال وقع بعد وفاة صاحب الرسالة مباشرة، فنضح برذاذه جميع المسلمين، فهل تجد غير حادث

(السَّقِيفَةُ)؟ ما أعظمه من حادث! وهل تدري أن الشيعة تفسّر الآية الكريمة به؟

فإذا أردنا الآن أن نبحث عن (السَّقِيفَةُ)، فإنّما نبحث عن أعظم حدث في الإسلام، وأوّل حوادثه بعد الوفاة، له علاقة الخاصة بالآية الكريمة، أنفسّر به أم لا؟

وعلى هذا الأساس قلت في المقدّمة شرّق فيها قوم وغرّب آخرون، فدخلت العقائد والأهواء في سرد الحادثة، فكانت ذات ألوان ووجوه يكّد فيها الباحث، ويجهد مستهدفاً الحقيقة.



وما عليّ لو أدّعي قبل الدّخول في بحث السَّقِيفَةِ أن الآية الكريمة تفسّر بحوادث الرّدة التي وقعت في خلافة أبي بكر.

ولكنّي لا أطمئنّ إلى هذا الاحتمال، ما دامت الآية تشعرنا بأنّ الانقلاب يقع بعد موت النّبّي مباشرة، وما دامت هي خطاباً لجميع المسلمين، وأهل الرّدة كيفما فرضناهم - هم أقلّ القليل من المسلمين، بل في العدوّة القصوى منهم.

وفوق ذلك نجد أنّ عمدة من نسبيهم بأهل الرّدة هم المتنبّتون وأشياعهم، كمسيلمة وأتباعه، وطليحة وأوليائه. وهؤلاء كانوا في عهد النّبّي واستغلّظ أمرهم بعده، ماعدا سجّاح التميميّة، وما كان لها كبير شأن وقد اندمجت بمسيلمة. أمّا الأسود العنسي فقد قتل في حياة الرّسول ولازم أنصاره طريقته بعده. وعلقمة بن علاثة ارتدّ في زمانه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ومثله أم رفل سلمى بنت مالك وتابعوها.

أفيصح أن نقول: إنّ هؤلاء انقلبوا على الأعقاب بعد النّبّي، وكان الخطاب بالآية لهم؟ اللهم إنّ هذا يأبى الإنصاف أن يصدّق به، عند من كان له شيء من حرّية الرّأي وصحة التفكير.

ومالك بن نويرة^(١).

- مالك وادع سَجَاح (والموادعة، المتاركة والمسالمة على ترك الحرب كما كان كعب القرظيّ موادعاً لرسول الله). وليست الموادعة من الرّدة في شيء وأكثر من ذلك إنّما كانت منه لمصلحة المسلمين، ليردّ سَجَاح عن غزوهم في تلك الأصقاع النائية عن مركز المسلمين. وكان الذي أراد.

وإن كانت تلك الموادعة ذنباً، فقد أظهر هو وقومه التّوبة بعد ذلك، كما صنع وكيع وسماعة، وهما وادعا سَجَاح أيضاً، وقبل المسلمون المحاربون توبتهما. وهذا أبو بكر يدين مالكا إذ قتله خالد بن الوليد وخلا بزوجه ليلة قتله، فهل تفسّر بهذا آية الانقلاب؟

ولا ذنب لمالك - إذ عدّ من أهل الرّدة - إلّا أنّ قاتله بطل المسلمين يومئذ وقائدهم. وحقيق عليهم أن يدافعوا عن فعلته ويبرّروا عمله. فليكن مالك مرتدّاً يستحقّ القتل! وما يهّمنا أن نشين مالكا بما يستحقّ وبما لا يستحقّ، ما دامت كرامة خالد محفوظة مصونة من النقد!

عمر بن الخطّاب يريد أن يؤخذ خالد بقتله لمالك ونزوه على زوجته، وأبو بكر يعتذر عنه (إنّه اجتهد فأخطأ). وما الخطأ على المجتهدين بعزير. وهذا من أوّليات أبي بكر، إذ يجعل الاجتهاد عذراً للمخالفة الصّريحة للقانون الإسلاميّ. وأبو بكر لم يقل لمتّم أخي مالك أنّه ارتدّ فقتل بل قال له: ما دعوته وما قتلته، لما قال له متّم من أبيات:

أدعوته بالله ثمّ قتلته لو هو دعاك بذمّة لم يغدر
نعم! التاريخ ينزّه مالكا. وقضى الدفاع عن خالد أن يحكم بعض الكتاب في

(١) وبه يضرب المثل المشهور: «فتى ولا كمالك».

هذا العصر بكفر مالك وارتداده!.

ومن هم أهل الرّدة غير هؤلاء؟

- مانعو الزّكاة.

- مانعو الزّكاة؟ من هؤلاء بأسمائهم وقبائلهم! ليت أحداً يرشدني إليهم! فقد وجدت التاريخ يجمعهم في ذكرهم فيحصر، ويروح ويغدو فلا يجد غير المتنبّين وأشياعهم. وأبو بكر لمّا قال كلمته المشهورة: (لو منعوني عقلاً لجاهدتهم عليه)، فإنّما قالها عندما جاء وفد طليحة المتنبّي المتقدّم ذكره يطلبون المواعدة على الصّلاة وترك الزّكاة، لا في قوم غير المتنبّين.

وإذا كانوا - وربّما كانت بعض القبائل المجهولة امتنعت عن الزّكاة - فهل العصيان بترك واجب، وهم يقيمون الصّلاة يكون كفراً وارتداداً؟ بأيّ مذهب وبأيّ دين؟ فليتأوّل المتأوّلون ما شاؤوا.

ولم يعرف عنهم أنّهم أنكروا وجوب الزّكاة بقول، حتّى يكونوا من منكري ضروريّات الدّين الذين يعدّون في الكافرين المرتدّين.

وأكثر ما عرف عنهم إذا كان لهم من منكري ضروريّات الدّين الذين يعدّون في الكافرين المرتدّين.

وأكثر ما عرف عنهم إذا كان لهم وجود غير المتنبّين أنّهم امتنعوا عن أدائها.

وتغلّق دعوى المدّعي أنّ هؤلاء أنكروا بيعة أبي بكر التي كانت عن غير مشورة من المسلمين كما صرّح به عمر بن الخطّاب، فلم يعترفوا له بإمامة وولاية حتّى يؤدّوا له الزّكاة. ولعلّهم كانوا يطالبون بخلافة من كان النّص من النّبّي على خلافته، فأهمّل مطالبهم التاريخ.

هذه احتمالات لا يفنّدها التأريخ والاعتبار، وادّعتها الشيعة فيهم، فما لنا بتكذيبها من برهان، فالأحسن لنا ألا نعترف بوجودهم كما أهمل التأريخ أسماءهم وقبائلهم.

ومهما كان الأمر، فإن استطاع الكاتب أن يثبت الانقلاب بأوّل حدث في الإسلام، فلا يهتمّ ماذا سيكون شأن الحوادث اللاحقة، بل يستعين على تفسيرها بتفسير الحادث الأوّل، وكفى!

وأجذني مضطراً قبل كلّ شيء إلى أن أقف مع القارئ على ما صنعه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، من حلّ للخلاف بعده: إمّا في وصيّة باستخلاف أحد، أو في قاعدة مضبوطة يرجعون إليها، أو إنّه أهمل الأمر وتركهم وشأنهم، لأنّ هذا البحث له علاقة قويّة بموضوع بحثنا، يتوقّف عليه تفسير كثير من الحوادث.

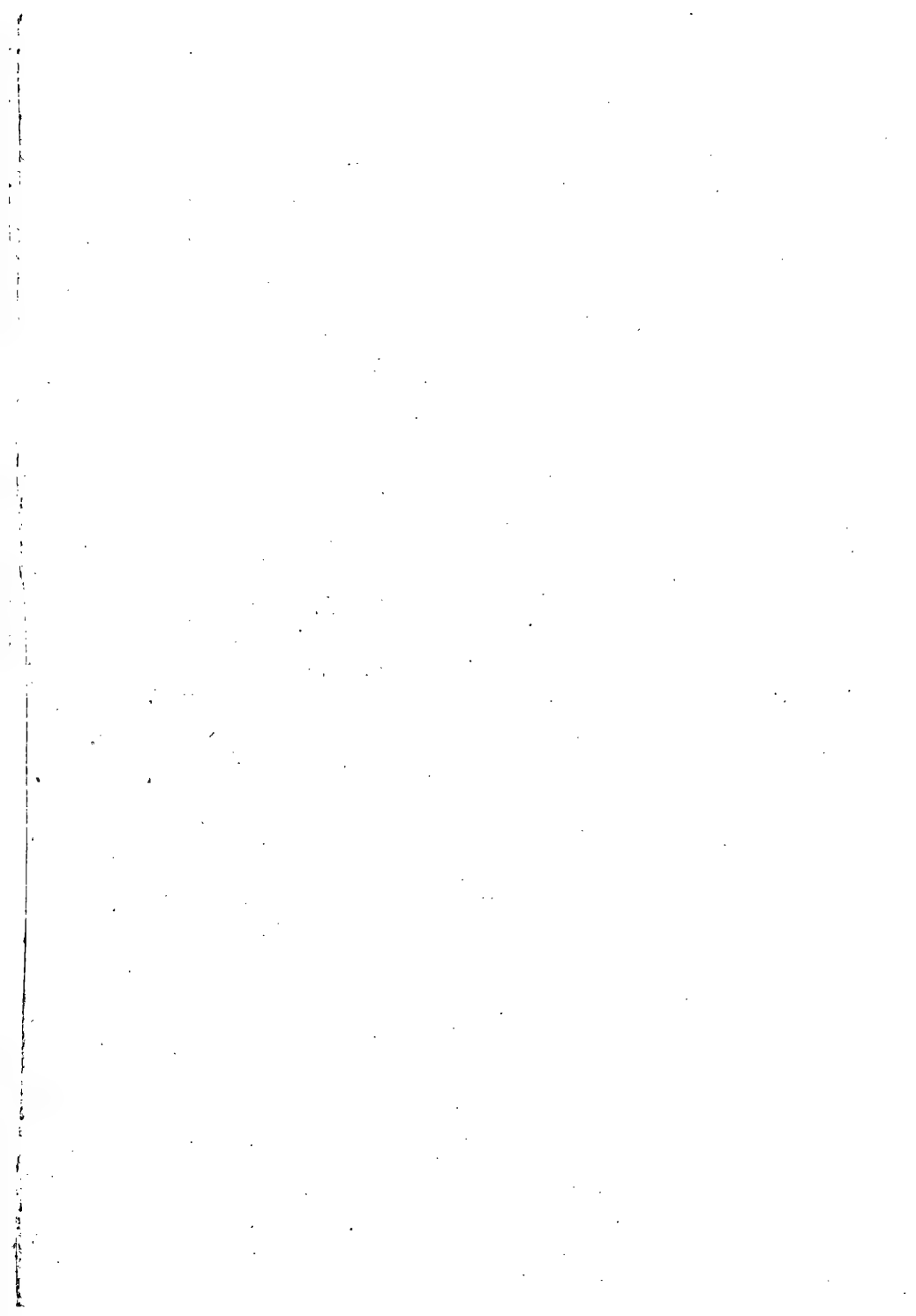
إذاً سنعدّد الكتاب على أربعة فصول:

الفصل الأوّل: في موقف النبيّ تجاه الخلافة.

الفصل الثاني: في تدبيره لمنع الخلاف.

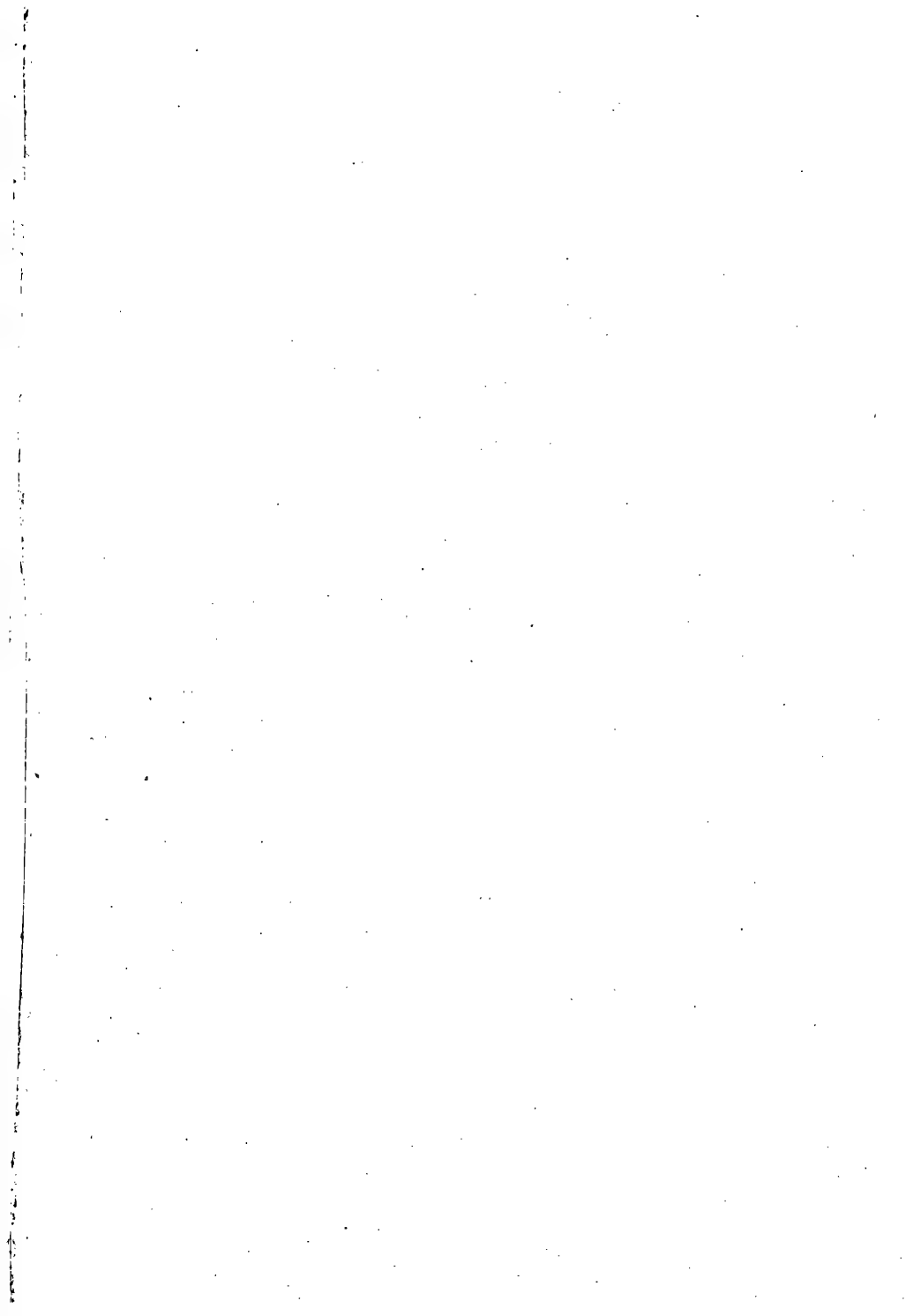
الفصل الثالث: فيبيعة السقيفة.

الفصل الرابع: موقف عليّ بن أبي طالب.



الفصل الأول

موقف النبي تجاه الخلافة





هل كان يعلم بأمر الخلافة ؟

هل تجد من نفسك الميل إلى الاعتقاد بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كان لا يعلم بما سيجري بعده من خلافات وحوادث من أجل الخلافة؟ وهل تراه كان غافلاً عما يجب في هذا السبيل؟

إذا كان لك هذا الميل فلا كلام لي معك، وأرجو منك - يا قارئ العزيز عليّ - أن تلقي الكتاب عندئذ عنك ولا تتعب نفسك بالاستمرار معي إلى آخر الحديث، لأنني أفرض قارئاً مسلماً يؤمن بالنبي ورسالته، ويعرف من تأريخه ما يكفيه في طرد هذا الوهم.

فإن من يمتّ إلى الإسلام بصلة العقيدة لا بدّ أن يثبت عنده على الأقل أن صاحبه صرّح في مقامات كثيرة بما ستحدثه أمته من بعده فقد قال غير مرة: «ستفترق أمّتي على ثلاث وسبعين فرقة فرقة ناجية والباقيون في النار».

وأكثر من ذلك أنّه لم يستثن من أصحابه إلّا مثل همل النعم، ثم هم يدخلون النار بارتدادهم بعده على أديبارهم القهقري، أو يردون عليه الحوض فيختلجون بما أحدثوا بعده. وفي بعض الأحاديث: «يقال لي: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»^(١).

(١) صحيح مسلم ٨: ١٠٧ وغيره.

وأخبرهم أنّهم يتبعون سنن من قبلهم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتّى لو دخلوا جحر ضبّ لتبعوهم.

و(الخلافة) أمر كانت تحدّثه به نفسه الشريفة، ويشير إليها أنّها ستكون ملكاً عضواً بعد الثلاثين سنة. وثبت أنّه قال: (هذا الأمر لا ينقضي حتّى يمضي اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش). وقال: (من لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة). وقال ... وقال ... إلى ما لا يحصى.

وسيرته والأحاديث عنه - وما أكثرها - تشهد شهادة قطعيّة على ما كان من اختلاف أمّته، وعلى أنّ الخلافة والإمامة من أولى القضايا التي كانت نصب عينيه.



هل وضع حلّاً للخلاف ؟

إذن كان صلى الله عليه وآله وسلّم عالماً بأنّ الدّهر سيقبل لأمتّه صفحة مملوءة بالحوادث والفتن، والخلافات والمحن، وأنّ لا بدّ لهم من خلافة وإمارة، فلا بدّ أن يفرض أنّه قد وضع حلّاً مرضياً لهذا الأمر يكون حدّاً للمنازعات وقاعدة يرجع إليها النّاس، لتكون حجّة على المنافقين والمعاندين، وسلاحاً للمؤمنين، ما دمنا نعتقد أنّه نبيّ مرسل جاء بشيراً ونذيراً للعالمين إلى يوم يبعثون، فلم يكن دينه خاصّاً بعصره، ليركّ أمّته من بعده سدىً من غير راعٍ أو طريقة يتبعونها، مع علمه بافتراق أمّته في ذلك.

ولا يصحّ من حاكم عادل أن يحكم بنجاة فرقة واحدة على الصّدفة من دون بيان وحجّة تكون سبباً لنجاتهم باتباعها، وسبباً لهلاك باقي الفرق بتركها.

لنفرض أنّ الحديث والتّاريخ لم يسجّلا لنا الحلّ الذي نظمّن إليه، فهل يصحّ

أن نصدّقهما بهذا الإهمال، ونوافقهما على أن النبي ترك أمته سدى، وفي فوضويّة لا حدّ لها يختلفون ويتضاربون، ثم يتقاتلون، وتراق آلاف آلاف الدماء المسلمة، ساكتاً عن أعظم أمر مني به الإسلام والمسلمون، مع أنّه كان على علم به؟

ولو كنّا نصدّقها مستسلمين لكذبنا عقولنا وتفكيرنا، فإنّ الإسلام جاء رحمة لينقذ العالم الإسلامي من الهمجيّة والجاهليّة الأولى، فكيف يقرّ تلك المجازر البشريّة في أقصى حدودها، تلك المجازر التي لم يحدث التّاريخ عن مثلها ولا عن بعض منها في عصر الجاهليّين؟

فما علينا إلّا أن نتّهم التّاريخ والحديث بالكتمان وتشويه الحقيقة بقصد أو بغير قصد. ولئن لم يكن محمّد نبياً مرسلأ يعلم عن وحي ويحكم بوحي فليكن - على الأقلّ - أعظم سياسيّ في العالم كلّ لا أعظم منه، فكيف يخفى عليه مثل هذا الأمر العظيم لصالح الأمة بل العالم بأسره مدى الدّهر، أو يعلم به ولا يضع له حداً فاصلاً؟

وهل يرضى لنفسه عاقل يتولّى شؤون بلده فضلاً عن أمة، أن يتركها تحت رحمة الأهواء واختلاف الآراء ولو لأمد محدود، وهو قادر على إصلاحها أو التّنويه عن إصلاحها، إلّا أن يكون مسلوباً من كلّ رحمة وإنسانيّة؟ حاشا نبينا الأكرم من جاء رحمة للعالمين ومتمماً لمكارم الأخلاق وخاتماً للنبّيين! وقد قال الله تعالى على لسانه بعد حجّة الوداع: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

وقد وجدناه نفسه لا يترك حتّى المدينة المنوّرة، إذا خرج لحرب أو غزاة، من غير أمير يخلفه عليها، فكيف نصدّق عنه أنّه أهمل أمر هذه الأمة العظيمة بعده إلى آخر الدّهر، من دون وضع قاعدة يرجعون إليها أو تعيين خلف بعده؟



إيكال الأمر إلى اختيار الأمة

لنختر الآن لحل هذه المشكلة أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَوَّكَل أُمَّتَهُ إِلَى اخْتِيَارِهِمْ ،
أَو إِلَى اخْتِيَارِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنْهُمْ خَاصَّةً فِي تَقْرِيرِ شُؤْنِ الْخِلَافَةِ . فَهَلْ يَصَحُّ
هَذَا الْفَرَضُ لِلْحَلِّ ؟

أَمَّا أَنَا - أَيُّهَا الْقَارِئُ - فَلَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْتَنِعَ بِأَنَّ هَذَا الْفَرَضَ يَكُونُ حَلًّا مُرَضِيًّا
لِهَذِهِ الْمَشْكَلَةِ ، وَلِعَلَّكَ أَنْتَ تَرَى مَعَ مَنْ يَرَى أَنْ تَعْيِينَ الرَّئِيسِ بِالِاتِّخَاذِ مِنْ
أَرْقَى التَّشْرِيعَاتِ الْحَدِيثَةِ وَقَدْ سَبَقَ إِلَيْهِ الْإِسْلَامُ ، فَهَذَا مِنْ مَفَاخِرِهِ .

فَوَجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نَبْحَثَ هَذِهِ النَّاحِيَةَ الْعِلْمِيَّةَ بِدَقَّةٍ ، وَأَمْلِي - كَمَا هُوَ مَفْرُوضٌ -
أَنَّكَ تَعْطِينِي مِنْ نَفْسِكَ النَّصْفَ وَتَفَكَّرْ مَعِي تَفَكُّيرًا حَرًّا ، بَعِيدًا عَنْ تَأْثِيرِ الْعَاطِفَةِ
الَّتِي تَقْضِي عَلَيْنَا أَنْ نَتَمَسَّكَ بِهِذِهِ الْمَفْخَرَةِ لِلْإِسْلَامِ .

وَلَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَحَاوِلَ هَذِهِ الْمَحَاوِلَةَ ، فَرَبَّمَا نَلْصِقُ بِهِ مَا لَيْسَ لَهُ ، وَلَعَلَّهَا لَا
تَثْبِتُ لِلْبَحْثِ مَفْخَرَةً يَمْتَدِّحُ بِهَا ، فَكَوْنُ قَدْ نَقَضْنَا غَرَضَنَا الَّذِي نُرِيدُهُ مِنْ إِثْبَاتِ
الْفُضِيلَةِ لِلْإِسْلَامِ بِالسَّبْقِ إِلَى هَذَا التَّشْرِيعِ .

وَالَّذِي أَدْعِيهِ الْآنَ أَنْ إِرْجَاعِ الْأُمَّةِ مَدَى الدَّهْرِ إِلَى اخْتِيَارِهَا فِي تَعْيِينَ الرَّئِيسِ
لَهَا هُوَ عَيْنُ الْفَوْضُوِيَّةِ الَّتِي أَرَدْنَا التَّخْلُصَ مِنْهَا فِي الْبَحْثِ السَّابِقِ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ إِلَّا
إِلْقَاءُ الْأُمَّةِ فِي أَعْظَمِ هَوَّةٍ مِنَ الْخِلَافِ لَا حَدَّ لَهَا وَلَا قَعْرَ .

وَسَرَّ ذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ مُخْتَلِفُونَ مُتَبَايِنُونَ ، لَيْسَ بَيْنَهُمْ اثْنَانِ يَتَّفَقَانِ فِي فِكْرٍ أَوْ
عَاطِفَةٍ أَوْ ذَوْقٍ أَوْ عَادَةٍ أَوْ عَمَلٍ ، حَتَّى التَّوَامِينِ ، إِلَّا مِنَ التَّشَابَهِ الْقَرِيبِ أَوْ الْبَعِيدِ
مِنْ غَيْرِ اتِّفَاقٍ حَقِيقِيٍّ ، كَاخْتِلَافِهِمْ فِي أَجْسَادِهِمْ وَسُحْنَاتِ وَجُوهِهِمْ ، وَتَشَابَهُهِمْ
فِي ذَلِكَ . بَلِ النَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ دَقَائِقِ أَجْسَادِهِمْ وَأَخْلَاقِهِمْ

ونفوسهم وعاداتهم، فلم يتفق لشخصين أن يتفقا تحقيقاً حتّى في بصمة الأصابع، حتّى قيل إنّ كلّ فرد من الإنسان نوع برأسه.

وعليه، فيستحيل أن تتفق أهل بلدة واحدة على حكم واحد أو عمل واحد، فضلاً عن أمة كبيرة كالأمة الإسلامية على توالي الزّمان. وبالأخصّ إذا كان الحكم مسرحاً للعواطف والأغراض الشّخصيّة والتحيّزات كالحكم في الرّعاية العامّة.

ومن هذا نستنتج أنّ الرّأي العام الحقيقيّ غير موجود أبداً، بل يستحيل وجوده لآية أمة في العالم، ومن خطل الرّأي أن يطلب الإنسان تكوين الرّأي العام، وتوحيد اختيار الأمة بأسرها لأمر من الأمور، على أنّ محاولة ذلك يستحيل أن تسلم من منازعات دمويّة واضطرابات شديدة إذا كان تكوينه يراد لأمر ذي شأن، إلّا أن يكون هنا حاكم يفصل بين المتنازعين بما له من القوّة القاهرة لمخالفه، كما هو موجود فعلاً في الانتخابات الجارية عند الأمم المتمدّنة، فإنّ تحكيم الأكثرية ذات القوّة الطبيعيّة خير علاج على منازعاتهم في الأمور العامّة.

وتحكيم الأكثرية في الحقيقة فرار من محاولة تكوين الرّأي العام الحقيقيّ، بل هو اعتراف باستحالته، ومع ذلك لم يستغن غالباً عن الرجوع إلى الأكثرية ليكون لها الفصل عن ملطّفات ومؤثّرات أخرى تنضمّ إلى قوّة الطبيعيّة، أهمّها سلطة الحكومة والقانون العام القاضي بتحكيم الأكثرية الذي أصبح بحكم التقليد لا مسيطراً على معتنقيه.

وبتوسيط أمثال هذه الأمور تمكن التّسوية بين الأكثرية على رأي متوسّط، وإلّا فالاتّفاق الحقيقيّ على تفاصيل الأمور يستحيل حتّى في الأكثرية.

وهذا الرجوع إلى الأكثرية آخر ما توصلّ إليه الإنسان بعد العجز عن تحصيل الاتفاق الحقيقيّ، وبعد أن فشل البشر على مرّ تلك القرون الطّويلة التي أنهكت بالتّجارب

القاسية، فوجد ذلك خير ضمان للسلام في الأمم. وليس معنى ذلك أن الأكثرية لا تخطئ، كيف والجماعات دائماً تفكر بأخطأ فكرة فيها، ومن مزايها أنها خاضعة لسلطان العاطفة، فهي علاج لفض المنازعات ليس إلا، لا لضمان تحصيل الرأي المصيب.

وبهذا البيان نخرج إلى فكرة أن تعيين الرئيس أو غيره بالانتخاب الذي هو من أرقى التشريعات الحديثة معناه الرجوع إلى الأكثرية دائماً التي أصبحت من التقاليد المرعية عند الناس في هذا العصر، وهذا لم يسبق إليه الإسلام. وإن من يدعي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو كل أمته إلى اختيارهم في تقرير شؤون الخلافة لا يدعي أنه شرع قانون الأكثرية لأنه ليس لهذه الدعوى شاهد في زبر الأولين، على أنه - كما ذكرنا - لا يسلم من الخطأ، فلا يسوغ لنا أن ننسبه إلى من لا ينطق إلا عن وحي ولا يريد إلا الحق.

وإذا ادعى أنه أو كل الأمر إلى اتفاق أمته واختيارهم جميعاً، فمن خطئ الرأي، إلا إذا جؤزنا عليه أن يطلب المستحيل أو تعتمد إيقاع أمته في منازعات دائمية تفضي إلى إزهاق النفوس وإضعاف القوى المادية والأدبية، ثم إلى ضعف كلمة الإسلام في الأرض.

فتلخص أن هذا التشريع، أعني تشريع تعيين الإمام بالانتخاب، لا يصح لنا أن ننسبه إلى منقذ البشرية من الضلالة إلى الهدى الذي لا ينطق إلا عن وحي، سواء فسرناه بالأكثرية أو باتفاق الجميع.



ومهما حاولنا إصلاح هذا التشريع بتفسير الأمة بأهل الحل والعقد منها خاصة، فلا أجد هذه المحاولة تسلم من ذلك النقض البارز، فإن أهل الحل والعقد وكبار الأمة هم بؤرة الخلاف والتزعاج. فإن الخاصة مع اختلاف نفوسهم

وتباين نزعاتهم كسائر الناس، لا ينفكون عن تحيزات فيهم أعظم منها في غيرهم. ويندر أن يتجردوا من أهواء نفسية وأغراض شخصية، تجعل كل فرد يشرئب إلى هذا المنصب الرفيع ما هبى له ووجد مجالاً لارتقائه، ولو عن غير قصد، بل عن رغبة نفسية كامنة هي غريزية لا يظن لها صاحبها أو لا يعدّها باطلاً وخروجاً عن محجة الصواب. بل حبّ النفس قد يحمله على الاعتقاد بأن زعامته أصلح للأمة وأجدى، فيوحي الهوى للنفس البرهان المقنع على صحة رأيه.

وللمعتقد أن يعتقد أنّ الخليفة أبا بكر تطفن إلى سوء عواقب هذا التشريع، فأسرع إلى تعيين الخليفة من بعده، بالرغم من جدّة هذا التشريع الذي به كان خليفة، وعلى تركّزه في النفوس تتوقف صحة خلافته. وكيف لا وقد شاهد هو الموقف في بيعته يوم السقيفة، وكان أدق من سمّ الخياط، مع غفلة الناس يومئذ عن الأمر، وانشغالهم بفاجعة نبيهم.

وهكذا حذا حذوه خليفته، فاخترع طريقة الشورى من ستة أشخاص، وهي تبعد كلّ البعد عن قاعدة الرجوع إلى اختيار أهل الحلّ والعقد، على أنّا وجدنا هؤلاء - وهم ستة لا غير - لم يتفقوا على رأي واحد، فأدّت دورها التحيزات والعواطف، فصغى رجل لضغنه، ومال الآخر لصهره، على حدّ تعبير الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السّلام.

ولا شكّ لم يخف على الخليفة عمر استحالة حتّى اتفاق الجماعة الصغيرة، فحكّم فيها الأكثرية، وعند التساوي فالكفة الراجحة التي فيها عبد الرحمن بن عوف. ومع ذلك حدّد لهم الوقت بثلاثة أيام، وأعطى السلطة التنفيذية لغيرهم، ليقهرهم على تنفيذ خطّته.

لماذا كلّ هذه القيود التي وضعها، مع تهديدهم بالقتل إن تأخروا عن الموعد ولم يبرموا العهد؟ لا شكّ أنّها كانت لقصد الابتعاد عن الخلاف والنزاع الطّبيعي

لمثل هذا الأمر، إذا ألقى حبله على غاربه. هنا وجدنا كيف أحكم عمر بن الخطاب وضع هذه الخطّة، اتّقاء للخلاف والنّزاع على الإمارة الذي لا ينفكّ عادة عن إراقة الدّماء، في وقت أراد ألاّ يتحمّل تبعة تعيين شخص الخليفة بعده، أو أنّه في الأصحّ لم يجد نفسه تميل كلّ الميل إلّا لتعيين أحد الثلاثة الذين قد ماتوا يومئذ، وهم أبو عبيدة بن الجراح، وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل.



ولا أعجب أن يكون أبو بكر وعمر تفتّنا إلى ما في تشريع إلقاء الأمر على عاتق اختيار الأمّة من فساد، ممّا ينجم عنه من جدال وجلاد. ولكنّ عجيبي ممّن يتسرّع فينسب ذلك التّشريع إلى النّبّي الحكيم الذي لا يفعل إلّا عن وحي ولا يحكم إلّا بوحى، ومع ذلك يدّعي الإسلام وعرفان الرّسول العظيم.

ولو كان للخليفة عثمان كلمة تسمع ورأي يطاع يوم حوصر وأيس من الحياة، لما تأخّر عن تعيين من يخلفه قطعاً. ولكنّ الموقف كان أبعد من أن يتحكّم عليه بمثل ذلك، وهو محاط به ليخلع.

وممّا يزيدنا اعتقاداً بعقم هذا الحلّ لمشكلتنا الاجتماعية الخطيرة، أنّا لم نعرف خليفة تعيّن بهذه الطريقة إلّا أبا بكر وعليّ بن أبي طالب. وأبو بكر كانت بيعته فتنة أو فلتة وقى الله شرّها على حدّ تعبير عمر عنها وهو نفسه الذي شيد أركانها، ومع ذلك قال عنها: «فن دعا إلى مثلها فهو الذي لا بيعه له ولا لمن بايعه»^(١).

أمّا عليّ عليه السّلام، فبعد تمام البيعة له (الشّرعية بنظر أصحاب هذا الرأي) قد وجدنا كيف انتفض عليه نفس أهل الحلّ والعقد، والإسلام بعد لم يرث والعهد

قريب، وهؤلاء المتفوضون هم جَلّة الصّحابة. فكانت حرب الجمل فحرب صفّين اللّتان أريقَت بهما آلاف الدّماء المحرّمة هدرًا، وانتَهكت فيهما حرّامات الشّريعة، وشلّت بهما حركة الدّين الإسلاميّ.

ولم نعرف بعد ذلك خليفة تعيّن إلّا بتعيين من قبله أو بحدّ السّيف، ولقد أدّى السّيف دوراً قاسياً جعل العالم الإسلاميّ يمخر في بحر من الدّماء. ولم يجرئ الطامعين بالخلافة على خوض غمار الحروب إلّا سنّ هذا القانون. قانون الاختيار، فمهّد السّبيل لطلحة والزّبير أن يشعلا نار حرب الجمل، ومهّد لمعاوية ما اجترم، ولابن الزّبير تطاوله للخلافة وهو القصير، وللعبّاسيّين ثورتهم على الأمويّين ولغيرهم ما شئت أن تحدّث والحديث ذو شجون.

إلى هنا أجد من نفسي القناعة والاطمئنان إلى القول بفساد تشريع تعيين الإمام باختيار أهل الحلّ والعقد. وهيهات أن يكون من النّبّي الحكيم مثل هذا التشريع.

وكيف يخفى عليه ضرر هذا التشريع، ولا يخفى على عائشة أمّ المؤمنين يوم تقول لعمر على لسان ابنه عبد الله: «لا تدع أمة محمّد بلا راع. استخلف عليهم ولا تدعهم بعدك هملاً فإنّي أخشى عليهم الفتنة».

وما أدري لماذا لم يشر أحد على محمّد عليه أفضل التّحيّات أن يستخلف أو يبيّن على الأقلّ طريقة الاستخلاف حتّى لا يفتنوا، كما أشارت عائشة على عمر؟ ولماذا لم يسأله أحد عن هذا الأمر، وهم يسألونه عن الكبيرة والصغيرة لماذا؟...؟ والمرجّح أنّه سئل فأجاب، ولكنّ التّاريخ هو المتّهم في إهمال مثل هذه القضية، على أنّ تّاريخ الشيعة لم يهمل مثل هذا السؤال والجواب الصّريح عليه.



لا نصّ في قاعدة الاختيار

لنتنازل الآن عن جميع ما قلناه في البحث السابق من فساد تشريع قاعدة الاختيار، ولكن ألا يجب علينا أن نسأل مدّعي صدور هذا التشريع من النبيّ عن الدليل عليه في كتاب أو سنة؟

وبودّي أن يدلّني أحد على قول الرسول في هذا الشأن، فما سمعنا عنه أنّه قال يوماً: إنّ الاختيار في تعيين الإمام لأهل الحلّ والعقد، أو أنّه أمر الأئمة باختيار الإمام بعده، لا تصريحاً ولا تلويحاً. على أنّ الدّواعي جدّ متوافرة لنقل مثل هذا القول، والقوّة والحول في صدر الإسلام إلى ما بعده في يد من يرتأي هذا الرّأي ويدافع عنه، فليس لأحد أن يدّعي أنّ هذا الأثر قد خفي علينا أو امتنع الرّواة عن نقله.

أجل! إلّا إنّ الله تعالى قال في كتابه العزيز: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾.

إذا لم يثبت عن النبيّ قول وتصريح في هذا الأمر من الاتّكال على اختيار الأئمة، بل قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾. فلنذهب الآن من طريق ثانية إلى إثبات صحّة هذا التشريع، فنقول:

«أليس النبيّ كان غير غافل عن أمر الخلافة! ولكنّه سكت عن الحلّ لمشكلتها بطريق النصّ على أحد من أصحابه، فلا بدّ أنّه أوكل ذلك إلى اختيار أمّته، فيكون سكوته إذاً دليلاً على هذا الإيكال».

وهذا يقرب من التفكير الصحيح لأوّل وهلة، إذا استطعنا التصديق بسكوته عن النصّ، فلذلك لا يصحّ إلّا إذا ثبت لنا أن لا نصّ هناك، فوجب أن ننظر فيما تقوله أهل السنة والشيعه من النصّ على أبي بكر أو عليّ بن أبي طالب عليه السّلام. وسيأتي في البحث (٧) و(٨).

ولكن لو فكرنا قليلاً، فلا نرضى لمصلح غافل فضلاً عن النبي الكريم أن يرمز لهذا الأمر العظيم الذي وقع فيه أعظم خلاف في الأمة بمثل هذا الرمز الخفي. وما الذي يلجئه إلى مثل هذا الدليل الصامت - إن صحّ هذا التعبير - مع علمه بما سيقع بعده من انشقاق وخلاف تتسع شقته هذا الاتساع، وتتخلله فتن وحروب أنهكت المسلمين وأفسدت روحية الإسلام؟!

أما كان الجدير - إذا لم يكن قد نصّ على أحد - أن يصرح لأُمَّته بإيكال الأمر إلى اختيارهم؟ ثم يحدّده باختيار أهل الحلّ والعقد منهم، أو يحدّده بخصوص أهل المدينة أو أهل عاصمة الخلافة، ثم يكتفي باختيار الواحد والاثنين منهم - على ما يذهب إليه جماعة من علماء أهل السنة - ثم يذكر شروط الإمام حتى يعرفوا من يجب أن يختاروه!

أكلّ هذه الأمور والقيود نستقيها من هذا الدليل الصامت ويكون هذا السكوت حجة على من يشكك في واحد من هذه الشؤون فيستحقّ عقاب الخالق الجبار، ثم مع ذلك يخرج عن ربة الإسلام ويدخل في زمرة الكافرين؟!

اللهم اشهد عليّ أنّي لا أستطيع أن أوّمن بصحة دليل صامت يدلّ هذه الدلالة الواسعة على أعظم الشؤون العامة التي يعمّ بلاؤها جميع الخلق في كلّ زمان ومكان، في وقت الحاجة إلى دليل ناطق وحجة واضحة.

اللهم اشهد أنّي لا أستطيع أن أوّمن بذلك إلّا إذا فقدت حرية التفكير ومسكة العقل.



اختلاف أمّتي رحمة

وأخشى الآن أن أكون قد أخذت بقلممي النعرة المذهبية في بحثي السابق،

فبالغت في تشويه تلك الدعوى وخرجت عن خطّتي التي رسمتها لنفسى.

وهل ترانى أخفّف من وطأة تلك السّورة، فأطمئنّ إلى تعليل مقبول لذلك الصّمت، بأن أقول: إنّ الرّسول إنّما ترك بيان هذا الأمر ليقع الخلاف بين أمته رحمة بهم لما روي عنه: «اختلاف أمّتي رحمة»؟

ولكن هيهات! إن لم تؤول الكلمة بما يتفق ومبادئ الإسلام^(١) فإنها الكذب الصّراح على داعية الوحدة ومقاتل نزعات الجاهليّة الأولى بسيف من الأخوة الإسلاميّة انتشل العرب من هوّة عميقة للتفرّق والنزاع والنزال.

إنّ أكبر ظاهرة للإسلام بل من أعظم أعماله، تلك الدّعوة إلى الوحدة المطلقة بأوسع معانيها وتحطيم الفروق حتّى بين الشّعوب والأمم المختلفة. ألا ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

وليس هناك شيء في الإسلام غنيّ عن البرهان بل عن البيان مثل دعوته إلى الوحدة والعمل لها بكلّ الوسائل، ليكون المؤمنون كالبنين المرصوص يشدّ بعضه بعضاً. وقد تجلّى ذلك ظاهراً في كثير من الأحكام العمليّة: في وجوب الحجّ وصلاة الجمعة والجماعة وحرمة الغيبة واللّمز والغمز والقذف... وما إلى ذلك ممّا لا يحصى، وبعد هذا أيمنكنا أن نجرأ فنّدعي أنّ الرّسول يدعو إلى الخلاف؟ وأكثر من ذلك يسعى إلى التّفرقة، وأيّة تفرقة هي؟ إنّ هذا لبهتان عظيم

(١) هذه الكلمة مروية من طرق الطرفين. والوارد في تفسيرها عن آل البيت غير ما يتخيّل من ظاهرها، ففي الشرائع: إنّ قيل للإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السّلام: إنّ قوماً يروون أنّ رسول الله قال: «اختلاف أمّتي رحمة»، فقال: «صدّقوا»، فقيل: إذا كان اختلافهم رحمة فاجتماعهم عذاب، قال: ليس حيث تذهب وذهبوا إنّما أراد قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ...﴾ واختلاف أهل البلدان إلى بيّتهم ثم من عنده إلى بلادهم رحمة... الخبر. ومثله في معاني الأخبار للصدوق، وفيه: «إنّما أراد اختلافهم من البلدان لا اختلافاً في دين الله، إنّما الدين واحد».

وزور مبين! اللهم إني أستجير بك من شطحات القلم والتفكير.



الإجماع على قاعدة الاختيار

وهنا لا بدّ أن ننصف في القول فلا نجري الكلام على عواهنه، فإنّي لم أعرف عن إخواننا أهل السنّة أنّهم فسّروا هذا الصّمت المدّعى بذلك التّفسير إلّا من قلّ. وعلى الأقلّ إنّهم لم يجعلوه وحده دليلاً على إيكال أمر الخلافة لاختيار أهل الحلّ والعقد، وإنّما يستدلّون بإجماع أهل الصدر الأوّل على كفاية اختيار أهل الحلّ والعقد، بدليل بيعة أبي بكر يوم السّقيفة. وعندهم الإجماع حجّة لما روي عنه عليه الصّلاة والسّلام، «لا تجتمع أمّتي على الخطأ» و«لا تجتمع أمّتي على ضلال».

ولكنّ الشيعة لا يعتبرون مثل هذا الإجماع. وإنّما يعتبرون الإجماع إذا كشف عن رضی إمام معصوم حيث يكون داخلاً في أحد المجموعين. وبيعة أبي بكر لم تقترن بموافقة الإمام وهو عليّ بن أبي طالب عَلَيْهِ السّلام فلم يتمّ عندهم الإجماع الذي يكون حجّة.

ويذهبون إلى أكثر من ذلك، فيقولون إنّ الإجماع، بكلّ معانيه، لم ينعقد على صحّة بيعة أبي بكر، لمخالفة عليّ الذي يدور معه الحقّ حيثما دار ومخالفة قومه بني هاشم وسعد بن عبادة وابنه وجماعة من كبار الصّحابة كسلمان وأبي ذرّ والمقداد وعمّار والزّبير وخالد بن سعيد وحذيفة بن اليمان وبريدة وغيرهم. ولم يبايع من بايع منهم بعد ذلك إلّا قهراً واضطراًراً حفظاً لبيضة الإسلام وتوحيداً لكلمة المسلمين. ولا يصحّ بحال أن يدّعي أنّ هؤلاء ليسوا من أهل الحلّ والعقد، وهم من تعرف. ويقول الشيعة أيضاً: لم يتكرّر بعد ذلك تعيين الإمام باختيار أهل الحلّ والعقد، حتّى تؤمّن بحصول الإجماع على صحّة الاختيار في تعيينه، لأنّ كلّ خليفة تعيّن إنّما تعيّن بنصّ السّابق عليه أو بحدّ السّيف والقوّة، ما

عدا عليّ بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ وهو إمام بالنصّ من النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ولا شأن لاختيار الأُمة في إمامته.



هكذا اختلف الطرفان، وأجذني الآن حائراً إزاء أدلّة الطرفين. وإذا أردت أن أعالج في بحثي حادث السقيفة فإنّما أعالجه من عدّة نواح هذه أهمّها، فهل أستطيع أن أستنتج الحكم الفاصل لإحدى الطائفتين؟ هذا ما قد يكشفه مستقبل البحث، وكلّ آت قريب. ولا أتنبأ بالنتيجة قبل وقتها.

وكنت راغباً في بحثي هنا أن أحصل على نتيجة حاسمة قبل الدخول في تفسير حوادث السقيفة، بل قبل الدّخول في البحث عن النصّ على الإمام بعد النَّبِيِّ في هذا الفصل، ولكنّي هنا وجدت هذه المسائل متداخلة بعضها آخذ برقاب بعض.

ومع ذلك أجد بإمكانني أن أضع تقريراً يقرب من التّفكير الصّحيح مع الإعراض عمّا يقوله الطرفان في هذا الشّأن، مستعيناً بما تقدّم في الأبحاث السابقة، فهل تعيرني تفكيرك لحظة.

لاحظ إنك لا تشكّ - وأنا معك - أنّ النَّبِيَّ ما فاه ولا بنت شفة عن قاعدة انعقاد الإمامة باختيار أهل الحلّ والعقد، مع إنّ الواجب يدعو للبيان الصّريح، كما قلنا آنفاً، فلماذا سكت عن ذلك؟

أكان إهمالاً وتوريطاً للمسلمين في الخلاف والنّزاع، أو أنّه لم يشرّع مثل هذا التّشريع؟ والثاني هو الأقرب للصّحّة. وعليه فما قيمة الإجماع - إن تمّ - مع علمنا بأنّ هذا الأمر ليس من الدّين ولم يشرّعه الله على لسان نبيّه، على أنّا وجدنا في أبحاثنا السّالفة أنّ البرهان الصّحيح يقودنا إلى الاعتراف بفساد هذا التّشريع، فنعلم بنتيجة أنّ النَّبِيَّ لم يشرّعه لأُمَّته، فلا بدّ أن نتهّم الإجماع المدّعى بإحدى التّهم المتقدّمة.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى، أنا لا أدري أن هؤلاء الذين أقدموا على الاجتماع في السقيفة لعقد البيعة بدون مشورة من جميع الموجودين في المدينة وغيرهم على أيّ سناد استندوا وبأيّة حجة اجتمعوا.

والمفروض أن لا حجة إلا الإجماع، وهو - على فرضه - بعد لم ينعقد على صحة عملهم؟ فهذا العمل من أساسه كان بغير حجة قائمة ولا بيّنة واضحة، ولذا قال عمر لسعد بن عباد: «اقتلوه قتله الله إنه صاحب فتنة».

فلأيّ شيء استحقّ القتل ولم يكن يدعو إلا إلى نفسه كما دعا غيره؟ ولماذا كان صاحب فتنة؟ ليس إلا لأنّ دعوته من غير حجة قائمة. وإذا كان قد ثبت من النبيّ صحة إنقاذ الخلافة باختيار أهل الحلّ والعقد، ويكتفي بمثل القوم الذين اجتمعوا في السقيفة يومئذ فلم يكن قد دعا سعد إلا إلى ما هو مشروع لا يستحقّ عليه قتلاً ولا غضباً.

أمّا النصّ المرويّ: «الأئمة من قریش» فلم يكن معروفاً عند المهاجرين يومئذ أو أنّهم لم يريدوا أن يعرفوه، ولذا لم يستدلّوا له ذلك اليوم، بناء على ما هو الصحيح وإنّما استدلّ الخليفة أبو بكر بالقرابة من الرسول وأنّ العرب لا تعرف هذا الأمر إلا بهذا الحيّ من قریش.



النصّ على أبي بكر

لم نتوقّف فيما مضى للاعتقاد بأنّ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أو كل نصب الإمام إلى اختيار الأئمة، أو أهل الحلّ والعقد منهم خاصّة... وهنا نبحت عمّا إذا كان قد عيّن شخص الإمام بعده، فمن هو هذا الإمام؟

أصحيح أنّه هو (أبو بكر)؟ يقطع الباحث أنّ الأحاديث المروية في النصّ

عليه موضوعة إذا كان يفهم منها النصّ المدّعى. وليس أدلّ على ذلك ممّا ثبت من تصريحاته نفسه، ولا سيّما عندما تمنّى - قُبيل موته - أن يسأل عن أشياء ثلاثة ترك السؤال عنها، أحدها أمر الخلافة أنّه فيمن حتّى لا ننازع أهله. ثمّ من تصريحات خليفته عمر بن الخطّاب ولا سيّما عندما دنت منه الوفاة فصّرّح أنّ النّبّيّ لم يستخلف. ثمّ من تصريحات عائشة «وهي المدافعة والمناخة عن أبيها وقد قامت بقسط وافر من تأييده وثبّيت خلافته» فنفت الاستخلاف لما سئلت من كان رسول الله مستخلفاً لو استخلف^(١).

ويكفينا لعدم الوثوق بهذا النصّ المدّعى أن نطلّع على مجرى حادث السّقيفة، ونعرف استدلال من استدّل على صحّة بيعته بالإجماع. أولاً تراه نفسه يوم السّقيفة كيف قدّم للبيعة عمر وأبا عبيدة، فقال: «قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين». أترأه كان لا يعلم بالنصّ عليه، أو كان عالماً به ولكنّه أعرض عنه؟ - لا شيء منهما يصحّ أن يقال.

ولا شيء أوضح من خطبته يومئذ إذ يقول فيها: «إنّ العرب لا تعرف هذا الأمر إلّا لقريش أوّسط العرب داراً ونسباً».

بل لو كان نصّ عليه لما كانت العرب تعرف هذا الأمر إلّا لشخصه بنصّ صاحب الرّسالة. وليس المقام مقام حياء من الدّعوة إلى نفسه.

وعندي لا شيء أوضح من وضع الأحاديث في النصّ عليه. وأجد أنّ الذي

(١) من الغريب اعتذار ابن حزم: «إنّ هذا الأثر خفي على عمر كما خفي عليه كثير من أمر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كالاستئذان وغيره، أو أنّه أراد استخلاقاً بعهد مكتوب، ونحن نقرّ أنّ استخلافه لم يكن بعهد مكتوب. وأمّا الخبر في ذلك عن عائشة فكذلك أيضاً...».

ولئن خفي هذا الأمر على عمر وعائشة فعلى غيرهما أخفى وأخفى، على أنّ جملة أرادتها للعهد المكتوب فأبعد وأبعد.

ألبأ إلى وضعها أن من وضعوها بعد أن ضاقوا ذرعاً بالاستدلال على خلافته بالإجماع، ممّا وجدوه من مخالفة من خالف ممّن لا يمكن إهمال شأنهم. وهذا هو التعصّب الذي يحمل صاحبه على الكذب والاختراع، فيقف حجر عثرة دون وصول طالب الحقيقة إلى هدفه، ويجعل النفس لا تثق بكلّ ما يرويه هذا المتعصّب فيما يخصّ معتقده، بل في كلّ شيء.



أمّا قضية تقديمه للصلاة فإنّ صحّت - وهي صحيحة بمعنى أنّه صلّى بالمسلمين - فليس فيها آية إشارة إلى تعيينه للخلافة، فضلاً عن النصّ، لأنّ الإمامة في الصلاة ليست بالأمر الخطير الشّأن الذي لا يكون إلّا لمن له الإمامة، ولا سيّما على مذهب أهل السنّة، وكان إثمّهم المسلمين بعضهم ببعض ممّا اعتادوا عليه، وشاع يومئذ بينهم بترغيب النّبّيّ فيه، فقد روي^(١) أنّ أبا بكر صلّى بالنّاس من دون إذن النّبّيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لما ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم.

ولا أعتقد بصحّة ما يروي أنّ النّبّيّ هو الذي قدّمه للصلاة وأنّه صلّى أيّاماً، لأنّ أبا بكر كان من جيش أسامة من غير شكّ - وسيأتي - وقد نهى النّبّيّ عن التخلّف عنه، وشدّد في الإسراع بانفاذه، فكيف يجتمع هذا مع تقديم النّبّيّ له للصلاة مدّة مرضه؟

نعم، الثّابت أنّه صلّى صلاة واحدة وهي صلاة الغدير يوم الإثنين يوم وفاة النّبّيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وقبل أن يتمّها خرج صاحب الرّسالة يتهادى بين رجلين ورجلاه تخطّان الأرض من الوجد فصلّى بالنّاس صلاتهم وتأخّر أبو بكر. فإنّ

عائشة هي التي روت أمر النبي بتقديمه لا غيرها، وإنها راجعته في ذلك حتى قال لها غاضباً: «إِنَّكَ لَأَتَنَّ صَوَاحِبَ يَوْسُفَ» وهي نفسها تروي خروجه في نفس تلك الصلوة. وكان خروجه بهذه الحال إلى الصلوة^(١) يوم وفاته وهو يوم الإثنين.

ولو أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ قَدَّمَهُ لِلصَّلَاةِ إِشَارَةً إِلَى خِلَافَتِهِ فَلَمَّاذَا خَرَجَ بِهَذِهِ الْحَالِ الْمُؤَلِّمَةِ، وَصَلَّى بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْمُضْطَرِّينَ جَالِساً؟

ولا معنى لما يقال: «إِنَّهُ صَلَّى أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ وَصَلَّى النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ» فمن هو الإمام إذا؟ إن كان أبا بكر فلم يكن قد صَلَّى بِصَلَاةِ النَّبِيِّ، وإن كان النبي فلم تكن النَّاسُ قد صَلَّتْ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وتأويله - إن صحَّ - أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ «جَالِساً» فلا يرون شخصه، وكان مريضاً فلا يسمعون صوته، فكانت النَّاسُ تعرف ركوعه وسجوده بصلوة أبي بكر الذي كان بإزائه لما تأخر عن مقامه.

والأحاديث مضطربة في هذا الباب، مع أَنَّ أَكْثَرَهَا عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ واختلافها الجوهرية في ستة أمور:

١ - (في علاقة عمر بالصلوة) فيذكر بعضها أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: (مَرَوْا عَمراً) بعد مراجعة عائشة عن أبيها فأبى عمر وتقدّم أبو بكر. وبعضها ذكر أَنَّهُ ابْتَدَأَ أَمْرَ عُمَرَ، فَقَالَ عُمَرُ لِبَلَالٍ قُلْ لَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ عَلَى الْبَابِ. وحينئذ أمر أبا بكر. وبعضها ذكر أَنَّهُ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى عُمَرَ بَعْدَ إِذْنِ النَّبِيِّ فَلَمَّا سَمِعَ صَوْتَهُ قَالَ: «يَأْبَى اللَّهُ ذَلِكَ وَالْمُؤْمِنُونَ». وفي بعضها أَنَّهُ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ نَفْسَ الصَّلَاةِ الَّتِي صَلَّاهَا عُمَرُ بِالنَّاسِ، وَفِي بَعْضِهَا صَلَّى عُمَرُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ غَائِباً. وَفِي بَعْضِهَا أَنَّ النَّبِيَّ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ قَالَ لِعُمَرَ صَلِّ بِالنَّاسِ

(١) صحيح البخاري ٧٨/١ و٨٤ في حديثين. وصحيح مسلم في باب استخلاف الإمام إذا عرض له من كتاب الصلوة.

فامتنع.

٢ - (في من أمره النبي ليأمر أبا بكر)، فبعضها تذكر عائشة، وبعضها بلالاً، وبعضها عبد الله بن زمعة.

٣ - (فيمن راجعه في أمر أبي بكر)، فبعضها تذكر عائشة وحدها راجعته ثلاث مرّات أو أكثر، وبعضها تذكر عائشة راجعته ثم قالت لحنيفة فراجعته مرّة أو مرّتين، فلمّا زجرها النبيّ قالت لعائشة: «ما كنت لأصيب منك خيراً».

٤ - (في الصّلاة المأمور بها)، فبعضها يخصّها بصلاة العصر وبعضها بصلاة العشاء، والثالث بصلاة الصّبح.

٥ - (في خروج النبيّ)، فبعضها تذكر أنّه خرج وصلى، وأخرى تقول أخرج رأسه من السّتار والنّاس خلف أبي بكر ثمّ ألقى السّتار ولم يصلّ معهم.

٦ - (في كيفة صلاة النبيّ بعد الخروج)، فيذكر بعضها أنّه ائتمّ بأبي بكر بعد أن دفع في ظهره ومنعه من التأخّر. وبعضها أنّ أبا بكر تأخّر وائتمّ بالنبيّ. وبعضها أنّ أبا بكر صلى بصلاة النبيّ والنّاس بصلاة أبي بكر. وبعضها أنّ النبيّ ابتداءً بالقراءة من حيث انتهى أبو بكر.

٧ - (في جلوس النبيّ إلى جنب أبي بكر) فبعضها تذكر جلوسه إلى يساره، وبعضها إلى يمينه.

٨ - (في مدّة صلاة أبي بكر)، فبعضها تجعلها طيلة مرض النبيّ، وأخرى تخصّها بسبع عشر صلاة، وثالثة بثلاثة أيّام، ورابعة بستّة، ويظهر من بعضها أنّه صلى صلاة واحدة.

٩ - (في وقت خروج النبيّ إلى الصّلاة)، فبعضها صريحة في أنّه خرج لنفس

الصلاة التي أمر بها أبا بكر، وبعضها صريحة في أنه خرج لصلاة الظهر بعد صلاة أبي بكر إيماءً، وبعضها صريحة في خروجه لصلاة الصبح.

وهذه الاختلافات كما رأيت في جوهر الحادثة. ولم يظهر من الأخبار تعدّد أمر النبيّ له بالصلاة ولا تعدّد خروجه. وهذا كلّهُ يذهب بالاطمئنان بتصديقها في خصوصيات الحادثة، ولا سيّما فيما يتعلق بأمر النبيّ له، نعم يعلم منها شيء واحد على الإجمال هو صلاة أبي بكر بالناس قبل خروج النبيّ.

ولعلّ أبا بكر كان مخدوعاً في تبليغه أمر النبيّ، كما جاء في الحديث أن عبد الله بن زمعة خدع عمر بن الخطّاب فبلغه أمر النبيّ له بالصلاة.

وأحسب أن أصل الواقعة أن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أمر الناس بالصلاة لما تعذّر عليه الخروج من دون أن يخصّ أحداً بالتقديم، فتصرّف متصرّف، وتأوّل متأوّل. ولما بلغ ذلك أسماع النبيّ التجأ أن يخرج يتهاذى بين رجلين ورجلاه تخطّان الأرض من الوجد، فصلّى بالناس جالساً صلاة المضطّرين، ليكشف للناس هذا التصرف الذي استبدّ به عليه.

وأستغرب توبيخه لعائشة لما راجعته عن أبيها إذ قال لها: «إنكّن لأتقن صواحب يوسف». لماذا هذا التوبيخ القارص؟ وأي شيء صنعته تستحقّ به هذا اللوم؟ إلا أنّها ضنّت على أبيها بهذه الكرامة، فلئن لم تستحقّ المدح فعلى الأقلّ لا تستحقّ مثل هذا التوبيخ.

ومن هنا يتطرّق الشكّ أيضاً في صحّة النبيّ لأبي بكر، ويبدو أنّه كان من أمرها وتديرها، فلذا وجّهت إليها هذه الكلمة اللاذعة، لا لمراجعة هناك. ولا شكّ أنّها ترغب لأبيها كلّ فضيلة وتلّزّه لزّاً. ولذا التجأت أن تعتذر عن مراجعتها المستغربة منها التي ادّعتها بأنّها إنّما كانت تحبّ أن يصرف عن أبيها لأنّها رأت أن الناس لا

يحبّون رجلاً قام مقام النَّبيّ أبداً وأنهم سيستأمنون به في كلّ حدث كان.

ألا تراها كيف بعثت إلى أبيها تدعوه لمّا بعث النَّبيّ إلى عليّ يدعوه ليوصيه، وكذلك صنعت حفصة لأبيها، ولكنَّ النَّبيّ لما رآهم قد اجتمعوا أمرهم بالانصراف وقال: «فإن تك لي حاجة أبعث إليكم»^(١) وهذا قول من عنده ضجر وغضب باطن.

والنتيجة: إنّه ليس هناك ما يستحقّ أن يسمّى نصّاً، ولا إشارة إلى خلافة أبي بكر.



النّصّ على عليّ بن أبي طالب

إذا، أفصحح ما تقوله الشيعة من النّصّ على عليّ عليه السّلام؟ أيها القارئ! بودّي أن تكون حياديّاً، فلا تنظر إلى ما تقوله الشيعة عن هذا الرجل إلّا بتقرّز، حتّى لا أكلفك بالرجوع إلى كتبهم وأخبارهم. وأنا معك الآن سأطرحها جانباً. وما يدرينا لعلّ حبّهم وتعصّبهم لصاحبهم يسوقانهم إلى القول عنه بما لم يكن، كما ساق أهل السّنة إلى رواية النّصّ على أبي بكر. فلنأخذ حذرنا من الآن.

وبعد هذا أترانا نحذر من مؤلفات أهل السّنة وصحاحهم في حقّ عليّ، وهم إن تعصّبوا فعليه، لا له؟ كلّاً! فإنّ الكثير من محدّثهم يحذرون كلّ الحذر من رواية مدحه وفضائله، فيقدح المؤلّف منهم في الراوي الذي تشمّ منه رائحة الميل إليه، ويرسلون الطّعن في الحديث إرسالاً فيقولون: «وفي متنه غرابة شديدة»، وليس إلّا لأنّه لا يتفق وعقيدته ويكفي في الثّقة بالمحدّث أن يكون ممّن يميل عنه كأبي هريرة والمغيرة بن شعبة وعمران بن حطّان وأمثالهم.

وقبل ذلك نجد سيوف بني أمية مسلولة على رؤوس الرّواة لئلا ينسبوا فضيلة لهذا الذي ناصبوه العداء وستوا سبّه على المنابر والمعابر. ونجدهم كيف كانوا يغدقون بالأعطيات على الطّاعنين فيه والمنحرفين عنه.

ولذا تراني أطمئن كلّ الاطمئنان - وأنت معي لا شك - إلى كلّ حديث خُص من هذه العقبات، واستطاع أن يطلع رأسه من بين الأحاديث ظافراً بالصحة والتأييد، فسجّلته كتب أهل السّنة وصحاحهم في فضل عليّ والنّص على خلافته، ومع هذا فستجدني لا أعتد إلا على بعض الصّحيح الثابت عند أهل الحديث منهم الذي بلغ حدّ التواتر أو كالمتواتر.

والحقّ أنّ عليّ منزلة كبرى عند أخيه وابن عمّه، يغبطه عليهما كلّ مسلم بل حسدوه عليها، ولا ينكرها إلا مكابر، حتّى إنّ أمّ المؤمنين عائشة - على ما بينها وبين عليّ ما هو معروف - قالت فيه: «ما رأيت رجلاً أحبّ إلى رسول الله منه ولا رأيت امرأة كانت أحبّ إليه من امرأته».

وقد كان صلّى الله عليه وآله وسلّم يمجّد ويرحب بصهره عند كلّ مناسبة من يوم ولد صهره قبل البعثة بعشر سنين إلى يوم فاضت نفسه الزّكية في حجره. وهذا ممّا لا يشكّ فيه مسلم، وإنّما الشّأن فيما يدلّ على العهد إليه بالخلافة فلنقرأ بعض الأحاديث الصّحيحة المتواترة أو المشهورة، ولننظر ماذا سنفهم منها:

١ - لما نزلت الآية الكريمة: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ جمع النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من أهل بيته أربعين رجلاً في قصّة معروفة - وكان ذلك في مبدأ البعثة - فعرض عليهم الإسلام وضمن لمن يؤازره وينصره منهم الأخوة له والورثة والوزارة والوصاية والخلافة من بعده فأمسكوا كلّهم إلا عليّاً، فقد أجابه وحده، فأخذ برقبتة، وقال: «إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم - أو من بعدي على اختلاف الروايات - فاسمعوا له

وأطيعوا». فقام القوم يضحك بعضهم إلى بعض استهزاءً، ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع وتطيع لهذا الغلام. يعنون ابنه^(١).

٢- وفي غزوة الخندق لما برز عليّ إلى عمرو بن عبد ود قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فيه: «برز الإيمان كله إلى الشرك كله». وذلك سنة ٥هـ.

٣- وفي غزوة خيبر باهى به الذين تراجعوا بالرّاية فقال: «إني دافع الرّاية غداً إلى رجل يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله كرار غير فرار». فتناولوا لها، ولكنّه دفعها إلى عليّ، وذلك سنة ٧هـ.

٤- ولما آخى بين المهاجرين قبل الهجرة وبين المهاجرين والأنصار بعدها بخمسة أشهر، اصطفى عليّاً لنفسه فأخاه، وقال له: «أنت منّي بمنزلة هرون من موسى غير أنّه لا نبيّ بعدي». ثم لم يزل يكرّر هذه الكلمة في مناسبات كثيرة، منها لما سدّ الأبواب الشّارة إلى المسجد إلّا باب عليّ، ومنها غزوة تبوك لما خلّاه على المدينة سنة ٩هـ. وفي رواية ابن عباس زيادة «إنّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي»^(٢).

٥- وقال له: «لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق». وبعد ذلك كان يعرف المنافق ببغضه لعليّ.

٦- وقال: «إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله». وبعد أن نفى ذلك عن أبي بكر وعمر قال: «ولكنّه خاصف النعل» وكان عليّ يخصف نعل رسول الله ساعته في الحجر عند فاطمة.

(١) من الغريب ما صنعه الأستاذ محمد حسين هيكّل. إذ يذكر هذه الحادثة في كتابه «حياة محمد» في الطّبعة الأولى ويهملها في الطبعات الأخرى من غير تنبيه.

(٢) وصحّحها الحاكم في المستدرک والدّهبي في تلخيصه.

٧ - وكان عند النبي طير طبخ له، فقال: «اللهم آتني بأحب الناس إليك يأكل معي» فجاء عليّ فأكل معه.

٨ - وقال: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها».

٩ - وقال: «أقضاكم عليّ».

١٠ - وقال: «عليّ مع الحق والحق مع عليّ، لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

١١ - وأثبت له غير مرّة الوراثة والوصاية، وأوضح أنّهما وراثته ووصاية نبوة، فقال مرّة: «لكلّ نبي وصي ووارث وإنّ وصيي ووارثي عليّ بن أبي طالب»^(١). وقال له عليّ مرّة: «ما أرت منك». قال صلى الله عليه وآله وسلم: «ما ورث الأنبياء من قبل كتاب ربهم وستة نبيهم»^(٢).

١٢ - وقال سنة ٨ هـ: «إنّ عليّاً منّي وأنا من عليّ لا يؤدّي عنيّ إلّا أنا وعليّ».

١٣ - وقال: «إنّ عليّاً منّي وأنا من عليّ، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي».

١٤ - وقال: «أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي».

١٥ - وسدّ أبواب المسجد غير باب عليّ، فكان يدخل المسجد جنباً، وهو طريقه ليس طريق غيره. وقال عمر بن الخطّاب: «لقد أعطى عليّ بن أبي طالب ثلاثاً لأن تكن لي واحدة منها أحبّ إليّ من حُمُر التّعم: زوجته فاطمة بنت رسول الله، وسكّاه المسجد مع رسول الله يحلّ له ما يحلّ فيه، والزّاية يوم خير». وكذلك روي عن ابن عمر. ولما روجع النبيّ في فتح باب عليّ قال: «إنّما أنا عبد

(١) راجع ميزان الاعتدال في ترجمة شريك. وقال عن رواية محمّد بن حميد الرّازي ليس بثقة مع أنّه قد وثقه أحمد بن حنبل وأبو القاسم البغويّ والطّبريّ وابن معين وغيرهم. ونقل هذا الحديث عن السيوطي في اللآلئ وعن الحاكم..

(٢) راجع كنز العمال: ٤١/٥.

مأمور ما أمرت به فعلت أن اتبع إلا ما يوحى إليّ».

١٦ - ولما آخى النبي بين كلّ إثنين من المهاجرين، وذلك قبل الهجرة، اصطفاه لنفسه فأخاه وقال له فيما قال: «أنت أخي ووارثي. أنت مَنّي بمنزلة هرون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي». وكذلك صنع وقال لما آخى بين المهاجرين والأنصار، فاصطفاه لنفسه مع أن كلاّ منهما من المهاجرين وذلك بعد الهجرة بخمسة أشهر. ولا يزال يدعوه أخي في مناسبات لا تحصى.

١٧ - ويوم الغدير، بعد الرجوع من حجة الوداع سنة ١٠هـ، أمر بالصلاة، فصلاها بهجير، وقام خطيباً على مائة ألف أو يزيدون، حيث تفرق قبائل العرب. وبعد أن نعى نفسه إليهم ذكر الثقلين كتاب الله وعترته وأنهما لن يفترقا ولن يضلّوا بالتمسك بهما أبداً، أخذ بيد عليّ وقال:

«أيّها الناس ألت أولى منكم بأنفسكم؟».

قالوا: بلى يا رسول الله! وكرّر السؤال عليهم وأجابوا.

ثمّ قال: «فن كنت مولاه فعليّ مولاه (وفي أحاديث كثيرة: من كنت مولاه فعليّ وليّه). اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله، وأدر الحقّ معه حيثما دار». فلقبه عمر بن الخطّاب فقال له: «هنيئاً يا ابن أبي طالب أصبحت وأمست مولى كلّ مؤمن ومؤمنة»^(١)، أو «أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة»^(٢).

هذه هي الأحاديث التي أخذناها من الصّحيحة، اكتفاء بهذا القليل عن كثير لا تسعه هذه الرّسالة. أمّا الآيات فقد قال ابن عبّاس: «نزلت في عليّ ثلثمائة آية من كتاب

(١) مسند أحمد ٤ / ٢٨١ وعن تفسير الثعلبي. وفي الصّواعق المحرقة في الشبهة ١١ عن أبي بكر وعمر معاً..

(٢) تفسير الرّازي في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ...﴾.

الله تعالى». ولم يعرف من طريق أهل السنة إلا مائة. ونختار منها ثلاث آيات:

١ - آية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾. وقد نزلت فيه إذ تصدّق بخاتمه وهو راعٍ في الصلاة، فأثبت الولاية له كولاية الله ورسوله على الناس. وهي مثل الأحاديث التي جعلت له تلك الولاية الإلهية.

٢ - آية التطهير، إذ جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم علياً وزوجه وابنيه معه في كساء واحد، فنزلت الآية بإذهاب الرّجس عنهم وتطهيرهم. وهذه العصمة التي تشترط في الإمامة.

٣ - آية المباهلة، إذ باهل بأهل بيته أولئكم، نصارى نجران في قصّة مشهورة، وجعل علياً بنصّ الآية نفسه.

ونحن لما اعتقدنا أنّ طريقة الاختيار لا يصحّ أن يقال: إن النبيّ عوّل عليها في تعيين الخليفة من بعده، فمن الضروري أن ينصّ على واحد من أصحابه، ولكن لم يكن أبا بكر فمن هو إذا؟

ليس هناك شخص ورد فيه ما ورد في عليّ يصحّ أن يكون نصّاً كهذه الأحاديث مع الآيات التي يؤيد بعضها بعضاً ويفسّر بعضها بعضاً: فقد نصّت على أنّه وارث النبيّ وراثته نبوة، ووصيّته، وأخوه، ونفسه، ووليّ المؤمنين بعده، وأولى بهم من أنفسهم، ومنزلته منه منزلة هرون من موسى عدا منزلة النبوة، وخليفته من بعده، ويدور معه الحقّ كيفما دار لن يفترقا، وهو أقضى الأمّة، وباب مدينة علمه، المطهر من الرّجس.

وهذه صفات لا تكون إلا لإمام معصوم وخليفة للنبيّ يختاره الله ورسوله للأمة. وهل يمكن أن يكون شخص أولى بالمؤمنين من أنفسهم ووليّهم بعد النبيّ

وهو سوقة كسائر الناس تجب عليه طاعة غيره والسَّمع له؟ - هيهات!

ولكن كل واحدة من هذه الكلمات التمس لها بعض الباحثين في الإمامة تأويلاً، احتفاظاً بكرامة الصحابة واتقاء من نسبة مخالفة نصّ النبي إليهم. ونحن نقول لهؤلاء المؤولين إذا كنتم قد عرفتم حسن نيات هؤلاء الصحابة، وهم في الوقت نفسه مجتهدون على رأيكم، فلا استغراب في مخالفة الصريح من كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وليس الخطأ على المجتهدين بعزیز. ثمّ إننا عرفنا عنهم عدم تعبدهم: بالنصوص في كثير من الأمور التي تفوت الحصر، كتوقفهم في بعث جيش أسامة وتأمره حتى أغضبوا النبي فقال ما قال، وبالأخير امتنعوا عن الخروج حتى قبض، وكاعتراض عمر على صلح الحديبية، وكمence من إملاء الكتاب الذي قال عنه النبي لن تضلّوا بعده أبداً. وما إلى ذلك.

فنحن الآن بين أمرين إمّا أن نوّول هذه الأحاديث بما يصحّ وبما لا يصحّ وإمّا أن نقول إنّ أولئك الصحابة قد تأولوه لأمر ما ولا شك أنّ الثاني أقرب إلى البحث العلمي والتفكير الحرّ المستقيم، لأننا وجدناهم قد تأولوا في حياة النبي النصوص الصريحة التي لا تقبل التأويل كما سمعت بعضها. وهل لمن يحسن الظنّ بهم إلّا أن يعتقد أنّهم لم يقصدوا مخالفة النبي عصياناً، وإنّما كانوا يظنون المصلحة فيما ينقذ لهم من رأي، وقد اعتادوا أن يشاورهم في الأمور اتّباعاً لأمر الله تعالى «وشاورهم في الأمر» فأنسوا التدخّل حتّى في الشؤون العامّة التي يأمر بها النبي ويعقدها.

ومن جهة ثانية نرى امتناع دخول التأويلات التي نسمعها من الباحثين على بعض هذه الأحاديث، منها (حديث الغدير) وهو آخر النصوص وآية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ..﴾ وحديث (ولي كلّ مؤمن بعدي). فقد أولوا المولى والولي في كلّ ذلك بالتأصّر أو المحبّ.

وهذا بعيد كلّ البعد في حديث الغدير، لأنّ أهل اللغة إن فسّرت المولى والوليّ بالتأصر والمحَبّ فقد فسّروها بمالك التّصّرف. وهل تفهم معاني الألفاظ المشتركة إلّا بقرائنها؟ والقرينة الحالّية واللفظيّة صريحة في هذا المعنى الأخير:

فإنّ النّبّيّ قام خطيباً على مائة ألف أو يزيدون بحرّ الهجير، وهل يصحّ عند العاقل أن يقف هذا الموقف الخطير وهو يريد أن يفهم الناس أنّ عليّاً ناصر للمؤمنين أو محبّ لهم؟ وآية حكمة في بيان هذا الأمر الواضح فتسترعي هذا الاهتمام من النّبّيّ الحكيم؟.

وأيضاً - وبعد أن ينعى نفسه ويذكر الثّقلين - يأخذ بيد عليّ ويرفعه إليه حتّى يبين بياض إبطيهما. ويستنشدهم: «ألسن أولى منكم بأنفسكم». فما هذه التّوطئة؟ أكانت كلاماً مطروحاً لا فائدة فيه أم أنّها لتوضح ما سيفرع عليها فقال: «فمن كنت مولاه فعليّ مولاه»؟

لا شكّ أنّها قرينة لفظيّة صريحة في بيان أنّ عليّاً مثله أولى من المؤمنين بأنفسهم. والمولى كما قلنا هو «مالك التّصّرف» أو «الأولى بالشيء منه»، كما تقول: السيّد مولى العبد، أي مالك لتصرّفه، أو أنّه أولى بالتصرّف في شؤونه منه.

ولا حاجة إلى دعوى أنّ المولى بمعنى كلمة (الأولى) فقط، حتّى يعترض عليها المعترض فيقول: لا يصحّ أن يقال «مولى منه» كما تقول «أولى منه». بل إنّ معنى كلمة «المولى» معنى مجموع هذه العبارة (الأولى بالشيء منه) الذي يساوق معنى مالك التصرّف.

ومنها - وهو أوّل النّصوص - الحديث: «إنّ هذا أخي ووصيّ وخليفتي فيكم - أو من بعدي - فاسمعوا له وأطيعوا». وهو حديث ثابت لا شكّ فيه، فهل تجد عبارة هي أصرح من هذه العبارة للنصّ على الخليفة والإمام؟

ولو قرأنا نصّ أبي بكر على خليفته لم نر إلا عبارة «إني أمرت عليكم عمر بن الخطاب». وهذه لا تشبه تلك في صراحتها ولا تقاس عليها في قياس، فأين صراحة الإمارة من صراحة الخلافة؟ والإمارة تكون في الجيش وتكون في كلّ شيء، والخلافة لفظ كان يجري على لسان النبيّ والمسلمين ولا يراد منه إلا هذا المعنى فعندما تسمع قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «هذا الأمر لا ينقضي حتّى يمضي فيهم إثني عشر خليفة كلهم من قرش» لا نشكّ في المراد بكلمة (خليفة) كما لا نشكّ في كلمة قرش. فلماذا لا نفهم من كلمة (خليفتي) هذا المعنى؟ وهل استعملها في يوم من الأيام في معنى آخر؟

والفرق بين نصّ النبيّ ونصّ أبي بكر أن أبا بكر لم يحدث بعده ما يأخذ بالأعناق إلى التأويل والتشكيك، لأنّه قد عمل به وانتهى كلّ شيء. أمّا نصّ النبيّ فقد بقي قولاً في صدور الرجال وصحائف الكتب ولم يعمل به، فسلبت صراحته وأدخل عليه التأويل احتياطاً في حمل الصحابة على أحسن الأعمال. ولئن درى الطعن عنهم فلا يجلبون عن الخطأ، وما هو بعزيز على مثلهم.

على أنّنا لا نريد أن ندخل في البحث عمّا يجب أن يقال في عذر الأصحاب، وإنّما الغرض أن نفهم مدى دلالة هذا الحديث في نفسه قاطعين النّظر عن كلّ ما صدر عن الأصحاب، فلا نجد كلمة هي أوضح وأصرح من كلمة (وصيّ) وكلمة (خليفتي)، ثمّ تعقيبهما بالأمر بالسمع والطاعة.

وينسق عليه حديث رقم (١١): «لكلّ نبيّ وصيّ ووارث وإنّ وصيّ ووارثي عليّ بن أبي طالب». ويعلم من هذا بصراحة أنّها وصاية نبوة لا وصاية اعتيادية، ووراثه نبوة على نسق الوصاية لا وراثه مال أو عقار، فإنّ عليّاً ابن عمّه وابن العم لا يرث مع البنت، ولا معنى لوراثه النبيّ لأنّه نبيّ غير أن يكون بمنزلته في الولاية العامة ووجوب السمع والطاعة، أمّا العلم فكلّ المسلمين ورثوه منه فلا اختصاص

لعلّي إلا أن يراد من العلم معنى آخر لا يشترك فيه الناس، وهو الذي يكون من مختصات النبوة، فيكون على المقصود أدلّ وأدّل.

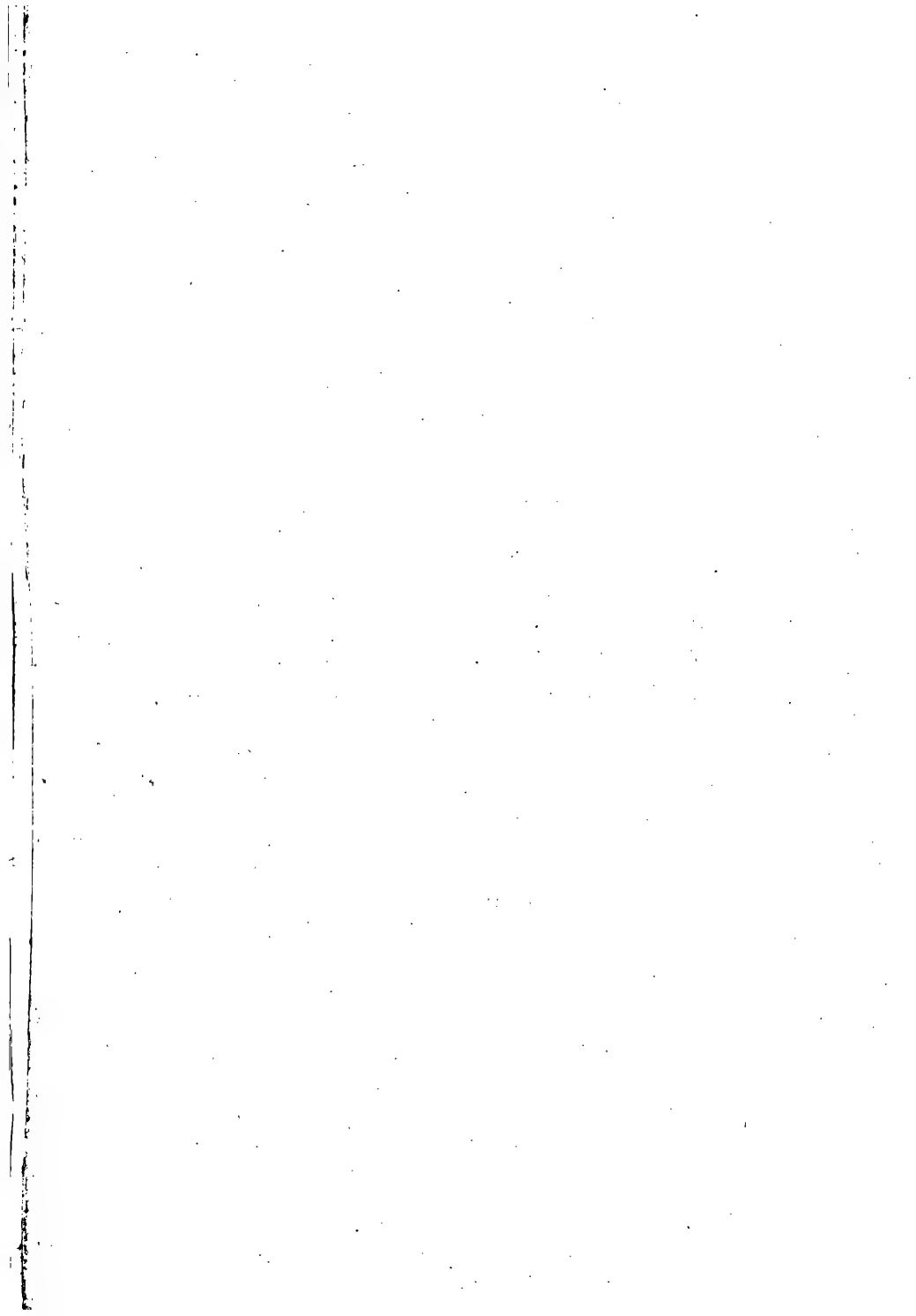
أما باقي الأحاديث فلو لم يكن كلّ واحد منها نصّاً على إمامته، فعلى الأقلّ إنّها بمجموعها مع ما تقدّم من النصوص تكون نصّاً على إمامته، فعلى الأقلّ إنّها بمجموعها مع ما تقدّم من النصوص تكون نصّاً لا يقبل الاحتمال والتأويل، ولا سيّما بعد أن بيّنا فساد القول بتشريع إيكال الأمر إلى اختيار الأئمة وقلنا إنّّه لا بدّ أن يكون واحد من الأصحاب قد نصّ على خلافته النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

لا تزال هناك شبهة مستعصية على الباحثين، ولا يزال يكرّرها الكتاب حتّى يومنا هذا، وهي: إنّ هذه الأحاديث لو كانت للنصّ على خلافته، كما تقولها الشيعة، فلماذا لم يتمسّك بها هو، ويحتجّ بها على القوم لو كانوا قد أخذوا حقّه؟ ولماذا لم يحتجّ بها أصحابه أو باقي المسلمين في اجتماع السقيفة؟

والحقّ إنّها شبهة قويّة هي أقوى متمسّك لإنكار النصّ، بل ليس شيء غيرها يستحقّ أن يذكر في معارضة تلك النصوص، فيلجأ إلى تأويلها وتفسيرها على غير وجهها. والباحثون أجابوا عنها بعدة أمور يطول علينا استقصاؤها، ولكنّ الذي يرضي نفسي وأدين به ربّي أن أقرّر ما يلي:

إنّ مولانا أمير المؤمنين لما انتهى الأمر بالناس إلى مبايعة أبي بكر خليفة، فهو قد أمسى بين أمرين لا ثالث لهما: إمّا أن يستسلم للأمر الواقع، فيترك كلّ مطالبة علنيّة صريحة إبقاء لكلمة الإسلام. وإمّا أن يجاهد حتّى يثبت حقّه، وهو نفسه قال: «وظفت أرتأي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء». ولما اختار الأمر الأوّل وهو أعرف بما اختار إذ يقول: «فرايت أن الصبر على هاتا أحجى» فلم يبق وجه لمطالبته العلنيّة بالخلافة، وقد طوى عنها كشحاً وأسدل دونها ثوباً ولو أنّه كان يعلن بالمطالبة فلا بدّ أن يتبعها بالسعي إلى تنفيذها مهما أوتي من حول وقوّة،

وفي ذلك تطويح بكلمة الإسلام وبنائه السامق وسيأتي تمام البحث في الفصل الرابع. أمّا أصحابه فله تبع، وفي السّقيفة قال الأنصار كلّهم أو بعضهم: «لا نبايع إلاّ علياً»، ولكنّها كلمة ذهبت في فضاء التاريخ منسيّة وقد عالجتاها في غير موضع من هذا الكتاب كما يأتي.



الفصل الثاني

تدبير النبي لمنع الخلاف



بعث أسامة:



مرض النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مرضه الذي انتقل به الى الرفيق الأعلى، فوجس منه خيفة الفراق، وهو يعلم أنَّ أمته على شفا جرف هارٍ من بحر للفتن متلاطم، والعرب مغلوبة على أمرها تحرق الإرم عليه وعلى قومه وأهل بيته، وتنتهز الفرص للوثوب لأخذ ثأرها وهو على حذر منهم، والمنافقون بالمرصاد بين ظهراني المسلمين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ويعدّون من أصحابه وهو على المسلمين منهم أحذر، وليس عهد دحرجة الدباب في العقبة ببعيد. وأكثر من ذلك هذه الأخبار ترد بخروج الأسود العنسي ومسيلمة يدّعيان النبوة فتكاثر أتباعهما.

ما أشدَّ حال النبي وحزنه، وهو يستدبر أمة هذه حالها وهي تستقبل الفتن كقطع الليل المظلم كما في الحديث. وقد رأى مواقع الفتن خلال بيوت المدينة كمواقع القطر في حديث آخر^(١).

ولكنه في هذا الموقف الدقيق مع ذلك يرمي بجيشه اللّجب إلى مكان سحيق،

(١) صحيح مسلم: ١٦٨/٨ باب نزول الفتن.

إذ يعقد اللّواء بيده للشّاب أسامة بن زيد أميراً على الجيش بعد يوم واحد من ابتداء شكاته، بعد أن كان أمرهم بالبعث قبل ابتداء مرضه. ثمّ يضمّ تحت لوائه شيوخ المهاجرين والأنصار وجلّتهم ووجوههم منهم أبو بكر^(١) وعمر بن الخطّاب وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقّاص وأسيد بن حضير وبشير بن سعد وغيرهم، ليحارب بهم أهل أبنى بناحية البلقاء من أرض الشام أولئك قتلة أبي أسامة زيد من الروم.

ثمّ يشدّد في الخروج ويلعن المتخلف منهم ويغضب ذلك الغضب لتباطؤ القوم ولغظهم حول تأمير فتى يافع على شيوخ المسلمين، فيقول: «إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعون في إمارة أبيه من قبل وإيم الله إن كان خليفاً للإمارة وإنّ ابنه من بعده خليف للإمارة».



لشدّة ما يعتلج العجب في نفوس المتفكرين من هذا الحادث، فيعجب الإنسان.

أولاً: أن تسند قيادة أعظم جيش إسلامي يومئذ، في ذلك الظرف الدقيق الذي وصفناه، في مرض النّبّي، إلى شاب يافع لم يتجاوز العشرين من سنّيه (على

(١) صرّح بدخول أبي بكر في البعث أكثر المؤرّخين، منهم ابن سعد في طبقاته: ٤٦/٤ و ١٣٦/٤، وابن عساكر في التّهذيب ٣٩١/٢ و ٢١٥/٣، وصاحب كنز العمال ٣١٢/٥، وصاحب تاريخ الخميس ١٧٢/٢، واليعقوبي في تاريخه ٩٣/٢، وابن أبي الحديد ٢١/٢، ومحمّد حسين هيكل من المتأخرين في حياة محمّد ٤٦٧، وغيرهم ممّا لا يحصى. ولم نجد تصريحاً ولا تلويحاً لأحد من المؤرّخين بخروجه من جيش أسامة. وإنّما يكتفي بعضهم بقول: «وجوه المهاجرين» وما يؤدّي هذا المعنى بدون تصريح باسم أحد، ولكنّ بعض المؤلّفين الجدلّيين حاول إنكار دخوله من غير حجة ظاهرة.

جميع التقادير)، وهو لم يجرب الحروب بعد وبالأصح لم تسند إليه قيادة من هذا النوع ولا من نوع آخر. والجيش معبأً لجهاد أقوى أعداء الإسلام في ذلك الموقع البعيد عن العاصمة الإسلامية.

ثانياً: أن يؤمر هذا الفتى، مع ذلك، على شيوخ المسلمين الذين فيهم قواد الحروب ورؤساء القبائل وأصحاب النبي الذين يرون لأنفسهم مقاماً أسمى ومنزلة رفيعة، ويرشحون أنفسهم لمنصب هو أعظم كثيراً من منصب قائدهم الصغير هذا.

ثالثاً: أن يتباطأ المسلمون عن الالتحاق بهذا البعث بالرغم من إصرار النبي وتشديده النكير على المتخلفين ولعنه إياهم. ويكفي أن نعرف أن البعث وقع قبيل شكاته أو في أولها وقد استدامت علته أربعة عشر يوماً - على أوسط التقادير - وفي كل هذه المدة الطويلة يثاقل القوم عن الخروج. وقد عسكر قائدهم الفتى بالجرف، وهو عن المدينة بفرسخ واحد - بعد أن عقد النبي له الراية بيده الشريفة - ينتظر جيشه المتمرد أن يجتمع إليه، فتخلق الإشاعات عن حال النبي فيرجع أسامة إلى المدينة برايته فيركزها على باب النبي، ولكن الرسول في كل مرة يأمره بالعودة ويحث القوم على الالتحاق به. ولكنه في اليوم الأخير يرجع مرتين، في المرة الأولى يأمره النبي بالسير قائلاً: (أغد على بركة الله تعالى) فيودعه ويخرج، وفي المرة الثانية يرجع ومعه عمر وأبو عبيدة فيجد النبي يجود بنفسه، ثم يلتحق بالرفيق الأعلى.

فماذا دهم المسلمين حتى خالفوا الصريح من أمر النبي هذه المدة الطويلة من غير حياء منه ولا خجل ولا خوف من الله ورسوله وتوطنوا على غضبه ولعنهم جهاراً، أتراهم استضعفوا النبي وهو مريض شاك فتمردوا عليه، أم ماذا؟

رابعاً: أن ينكر هؤلاء المسلمون على نبيهم تأميره لهذا الفتى، ثم لا يرتدعون

إن نهاهم عن ذلك. وليس لهم على كل حال حقّ هذا الإنكار إذا كانوا حقّاً قد تغذّوا بتعاليم الإسلام وعرفوا أنّ النبيّ لا ينطق عن الهوى وما كان لهم الخيرة.

خامساً: إنّ النبيّ قد علم بقرب أجله ويعلم أنّ الفتن قد أقبلت كقطع الليل المظلم، فكيف يبعد جيشه وقوّته عن العاصمة ومركز الدعوة، بل كيف يخلي المدينة من شيوخ المهاجرين والأنصار وزعمائهم وأهل الحلّ والعقد منهم. فلا بدّ أن يكون كلّ ذلك لأمر عظيم، أكثر من هذه الظواهر التي يتصوّرها الناس.



فهل نجد حلاً لهذه المشاكل تطمئنّ إليه النفس الحرّة، بعد عرفاننا للنبيّ وعظمته وآنه لا يفعل ولا يقول إلّا عن وحي وسرّ إلهيّ؟

- لم يصحّ عندنا تفسير لمشاكل هذا الحادث إلّا بأن نقول أنّه أراد:

أولاً: أن يهيئ المسلمين لقبول (قاعدة الكفاية) في ولاية أمورهم، من ناحية، عملية، فليست الشّهرة ولا تقدّم العمر هما الأساس لاستحقاق الإمارة والولاية، فإذا قال عن أسامة مؤكّداً جدارته بالقسم ولام التأكيد: «وأيّم الله إن كان خليقاً للإمارة - يعني زيّداً - وإنّ ابنه لخليق للإمارة».

وإذا علمنا أنّ عليّ بن أبي طالب هو المهيأ لولاية أمور المسلمين بعد النبيّ - على الأقلّ - إن فرض أنّه لم يكن هو المنصوص عليه، أفلا يثبت لنا أن قضية أسامة كانت لقبول الناس وكان إذ ذاك لا يتجاوز الثلاثين؟ وهذا ما يفسّر به المشكل الأوّل والثاني في هذا البعث.

وثانياً: أن يبعد عن المدينة ساعة وفاته من يطمع في الخلافة خشية أن

يزيحوها عن صاحبها الذي نصبه لها في الخلافة. وقد ثبت عنه أنه كان يتوجّس خيفة على أهل بيته ولا سيّما على عليّ، فوصفهم بأنّهم المظلومون من بعده. ولذا نراه أوعب في هذا الجيش كلّ شخصيّة معروفة تتطاول إلى الرئاسة، ولم يدخل فيه عليّاً ولا أحداً ممّن يميل إليه الذين كانوا له بعد ذلك شيعة ووافقوه على ترك البيعة لأبي بكر، فلم يذكر واحد منهم في البعث، وهم ليسوا أولئك النكرات الذين لا يذكرون.

وهذا ما يفسّر تباطؤ القوم عن البعث وعرقلتهم له بخلق الإشاعات في المعسكر عن وفاة الرسول، مع إصراره صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الإصرار العظيم. ولم يمكنهم أن يصرّحوا بما في نفوسهم، فاعتذروا بصغر قائدهم، وفي هذا كلّ معنى التهجين لرأي النبيّ وعصيان أمره الصريح.

فكان الغرض إخلاء المدينة من المزاحمين لعليّ ليتّم الأمر له، بعد أن اتّضح للنبيّ أنّ التصريحات بخلافته لا تكفي وحدها للعمل بها عندهم، كما امتنعوا عن السير تحت لواء أسامة وهو لا يزال في قيد الحياة، فقدّر أن القوم إذا ذهبوا في بعثهم هذا يرجعون وقد تمّ كلّ شيء لخليفته المنسوب من قبله، فليس يسعهم إلّا أن ينضوا حينئذ تحت جماعة المسلمين ورايتهم.

وثالثاً: أن يقلّل من نزوع المتوتّبين للخلافة، ليقيم الحجة لهم وللناس بأنّ من يكون مأموراً طائعاً لشاب يافع ولا يصلح لإمارة غزوة مؤتة كيف يصلح لذلك الأمر العظيم وهو ولاية أمور جميع المسلمين العامّة، وهي في مقام النبوّة وصاحبها أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

وزبدة المخض أنّ بعث أسامة لا يصحّ أن يفسّر إلّا بأنّه تدبير لإتمام أمر عليّ بن أبي طالب بمقتضى الظروف المحيطة به من تقدّم النصّ على عليّ وقرب أجل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وعلمه بأنّ هناك من لا يروق له ولاية ابن عمّه، وبمقتضى

الدلائل الموجودة في الواقعة نفسها: من تأمير فتى يافع وتكديس وجوه القوم وقوادهم في البعث وعدم دخول عليّ ومن يميل إليه وامتناع جماعة عن الالتحاق بالجيش وحثّ النبيّ على تنفيذه وغضبه من اعتراضهم وتخلّفهم، وهو في مرض الفراق والظرف دقيق على المسلمين.

فهذا البعث في الوقت الذي كان تدبيراً لإخلاء المدينة لعليّ وحزبه كان حجة على المستصغرين لسنّه ودليلاً على عدم صلاح غيره لهذا المنصب العظيم. فإذا كان الإخلاء لم يتمّ لتمانع القوم وعرقلتهم للبعث فإنّ الحجة ثابتة مع الدهر.

ولا يصحّ للباحث أن يدّعي أنّ السبب الحقيقي لتخلّف القوم هو ما تظاهروا به من عدم الرضى بإمارة قائدهم الصغير، وإن تذرّعوا به عذراً لإخفاء تلك الشنشة التي عرفها النبيّ من أخزم، لأنّا نرى أنّ لو كان هذا هو السبب الحقيقي، لما تنفّذ البعث بعد أن تمّ أمر الخلافة الذي به زال المانع الحقيقي، والمسلمون إلى النبيّ أطوع منهم إلى أبي بكر لو كان يمنعهم صغر القائد. ولم يتأبّ عمر نفسه بعد ذلك أن يخاطب أسامة بالأمير طيلة حياته اعترافاً بإمارته.

أما الشفقة على النبيّ - إن لم تكن عذراً آخر تذرّعوا به - فلا يصحّ أن تكون سبباً حقيقياً، إذ ينبغي أن يكونوا عليه أشفق بالتحاقهم بالبعث، وقد غضب أشدّ الغضب من تأخرهم على ما فيه من حال ومرض. ولئن ذهبوا يسألون عنه الركبّان كان أكثر برّاً بنبيّهم من أن يعصوا أمره ويغضبوه ذلك الغضب المؤلم له.

ولو أنّ القوم كانوا قد امتثلوا الأمر لأصابوا خيراً كثيراً ولتبدّل سير التاريخ ومجرى الحوادث تبدّلاً قد لا يحيط به حتّى الخيال ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، ولما وقع ما وقع بعد ذلك من خلاف بين المسلمين وتطاحن وحروب دموية أنهكت قوى الإسلام وأضعفت روحية الدّين حتّى انفصمت عرى

الجامعة الإسلامية سريعاً وانتهكت حرمان الأحكام الدينية . فعاد الإسلام كما نشاهد اليوم غريباً كما بدأ .

أي أمر عظيم وتدبير حازم صنعه النبي لسدّ باب كلّ خلاف يحدث؟ «وكّل أفعاله عظيمة» لو تمّ ما أراد. ولكن لا أمر لمن لا يطاع.

ب - انتوني بكتف ودواة:

قد شاهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ما كان من أمر عرقلة بعث أسامة، وهؤلاء القوم المتباطئون لم ينفع معهم صعوده المنبر عاصباً رأسه في أشدّ حال لا تقلّه رجلاه ممّا به من لغوب، مشدداً عليهم النكير على مقاتلتهم في حقّ أسامة وتخلفهم عن البعث.

وفي أوّل حادثة من نوعها تمرّ على النبي في المدينة، لا يطاع أمره ويتجاهل حكمه، ويتساهل في غضبه، ثم لا يستطيع أن ينفذ هذا الأمر وهو مصرّ على تنفيذه إلى آخر يوم من حياته إذ دخل عليه أسامة راجعاً من الجرف فأمره بالسّير غادياً.

لا شك أنّ مثل هذا الحادث يدعو إلى تدبير آخر سريع لإتمام الأمر لعلّي، ومنه يتأكد للنبي جلياً ما عليه القوم من التواطؤ على عدم التقيّد بالنصّ على عليّ. وهم إذا كانوا في حياته لا يطيعون أمره في هذا السبيل فكيف إذاً بعد وفاته. فلم يجد بعد هذا خيراً من أن يكتب لهم كتاباً فاصلاً لا يضلّون بعده أبداً، لأنّه سيكون أمراً ثابتاً لا يقبل التأويل والتكرار والتناسي، لا كالكلام الذي لا يحفظ إلّا في الصدور وهي لا تسلم من دخل.

ما أعظمه من كتاب؟

أهم لا يضلّون بعده أبداً؟

ما أعظمها من نعمة!

بالله أبالله أهكذا قال النبي؟

نعم! لما اشتدّ المرض به يوم الخميس وفي البيت رجال منهم عمر بن الخطاب، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده أبداً».

فأية فرصة غالية هذه يجب أن يقتنصها الحاضرون لهم ولجيلهم وللأجيال اللاحقة حتّى الأبد؟ وأية نعمة كبرى هذه لا تعادلها نعمة؟... أما كان على المسلمين أن يستغلّوها أعظم غنيمة فيسرعوا إلى تلبية هذا الطلب ليخلد لهم الهدى ما بقوا؟ فأيّ شيء كان يؤخّرهم عن اقتناص هذه النعمة؟

أو ليس عمر بن الخطاب حال دون هذا التدبير، فأوهى منه عقدته المحكمة، فقال: «إن رسول الله قد غلبه الوجع - أو ليجر - وعندكم القرآن وحسبنا كتاب الله»!

فاختلف الحضور وأكثروا اللّغط والنّقاش، منهم من يقول قَرّبوا يكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده، ومنهم من يقول: ما قال عمر.

فما ترى نبيّ الرّحمة صانعاً بعد هذا؟ أيكتب الكتاب وهو في زعم بعضهم على حال مرض غالب «حاشا النبيّ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلّا وحي يوحى» فكيف إذا يهتدون به ولا يضلّون بعده أبداً، وقد وقع فيه الخلاف من الآن، وطعن بتلك الطّعة التّجلاء التي لا سبر لها ولا غور. فلم يجد روعي فداه إلّا أن ينهرهم وينبّههم على خطأهم فقال: «قوموا. ولا ينبغي عند نبيّ نزاع» لتبقى هذه الحادثة حجّة على مرور القرون.

حقّاً إنّها لرزية من أعظم الرّزايا سبّبت كلّ ضلال وقع ويقع بعد النبيّ. وحقّ لابن عبّاس حبر الأمة أن يبكي عند تذكّرها حتّى يخضب دمه الحصباء ويقول: «إنّ الرّزية كلّ الرّزية ما حال بين رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب».

وليفكر المفكر أي شيء كان يدعو عمر ليقول هذه المقالة القارصة في حق النبي المختار، وما ضره لو كان يكتب هذا الكتاب ليعصم الخلق عن الضلالة أبد الدهور وسجيس الليالي؟

أكان لا يحب أن يبقى الخلق على هدى لا يضلون؟ أم كان يعتقد حقيقة أن النبي لهجر؟ ولكن لا يعتقد هذا الاعتقاد إلا من كان يجهل حقيقة النبي وما جاء به القرآن من الآيات التي ندد بها على المشركين. وليس ذلك عمر. وما باله لم يعتقد بهجر أبي بكر «وليس شأنه شأن النبي» لما أوصى بالخلافة، وكان قد أغمي عليه أثناء تحرير الاستخلاف، فأتم ذلك عثمان بالنص على عمر من دون علم أبي بكر، خشية أن يدركه الموت قبل الوصية، فأمضى ما كتبه عثمان لما استفاق.

أم ماذا؟

ليتني أستطيع أن أفهم غير أنه علم بما سيكتبه النبي من النص على علي، وقد سبق للنبي أن عبر مثل هذا التعبير في العترة يوم الغدير إذ ذكر الثقلين كتاب الله وعترته أهل بيته ووصفهما بأنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، ثم قال: «لن تضلوا إن اتبعتموها»^(١) أو على المشهور «لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما أبداً» ففهم عمر من قوله: «لا تضلوا بعده أبداً» ماذا سيريد أن يكتب الرسول. ويشهد لتنبه عمر لذلك قوله: «حسبنا كتاب الله» إذ فهم أن غرض النبي أن يقرن الثقلين أحدهما بالآخر فكأنه قال: يكفينا واحد منهما وهو الكتاب ولا حاجة لنا بالآخر، وإلا فما كان معنى لقوله حسبنا... وهو يدعي هجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فكانت هذه المقالة من عمر والمقالة بمشهد النبي للحيلولة دون الكتاب لعلي، إقداماً جريئاً جاء في وقته المناسب له قبل أن تفوت الفرصة. ولا يشبهه أي

(١) مستدرک الحاكم: ١٠٦/٣.

موقف آخر منه على كثرة مواقفه في إتمام البيعة لأبي بكر، كما سنرى في إنكاره موت النَّبِيِّ وموقفه في السَّقيفة وبعدها فإنَّه هو الذي شَيَّدَ^(١) بيعة أبي بكر وكافح المخالفين. ولولاه لم يثبت لأبي بكر أمر ولا قامت له قائمة: فقد كسر سيف الزبير، ودفع في صدر المقداد، ووطأ سعد بن عُبادة وقال: اقتلوه فإنَّه صاحب فتنة، وحطَّم أنف الحَبَّاب بن المنذر، وتوعَّد من لجأ إلى بيت فاطمة عَلَيْهَا السَّلَامُ وكان بيده عسيب نحل^(٢) بعد خروجهم من السَّقيفة يدعو النَّاس إلى البيعة...

ولا يستطيع الباحث أن ينكر من عمر بن الخطَّاب تماؤؤه على عليّ بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ ويقظته فيما يخصَّ استخلافه. وكذلك جماعته الذين شاهدنا منهم التَّعاضد والتَّكاتف في أكثر الحوادث كأبي بكر وأبي عبيدة وسالم مولى حذيفة ومعاذ بن جبل وأضرابهم. وكذا عليّ نفسه ظاهر عليه جليّاً ميله عن هؤلاء في جميع مواقفه معهم حتّى إنَّه لم يبايع أبا بكر حتّى ماتت فاطمة فبايع مقهوراً، ولم يدخل في حرب قط على عهد الخلفاء الثلاثة، وهو هو ابن بجدتها وقطب رचाها. وكان يتَّهم عمر أنَّه لم يشدَّ أزر أبي بكر إلَّا ليجعلها له بعده فقال له مرّة: «أحلب حلباً لك شطره اشدد له اليوم أمره ليردّه عليك غداً»^(٣) وقد صدقت فيه مقالته فاستخلف من قبل أبي بكر.

وهل يخفى على أحد ما كان في القلوب من تنافر؟ ويكفي شاهداً أن نسمع المحاوراة التي دارت بين عمر بن الخطَّاب وابن عبَّاس كما رواها ابن عبَّاس^(٤).

عمر (لابن عبَّاس): أتدري ما منع قومكم منكم بعد محمّد؟

(١) راجع شرح ابن أبي الحديد: ٥٨/١.

(٢) راجع كنز العمال: ٢٣٤٦/٣ و٢٣٦٣.

(٣) الإمامة والسياسة: باب إمامة أبي بكر. وشرح النهج: ٥/٢.

(٤) الطَّبْرِي: ٣١/٥، وابن الأثير: ٣١/٣، وشرح التَّهْج: ١٨/٢.

ابن عباس: (وهو يكره أن يجيبه) إن لم أكن أدري فأمر المؤمنين يدري.

- كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة، فتبجحوا على قومكم بجحاً بجحاً، فاختارت قريش لأنفسها فأصاب ووقفت.

- يا أمير المؤمنين إن تأذن لي في الكلام وتمطّ عني الغضب تكلمت.

- تكلم.

- أمّا قولك: «اختارت قريش لأنفسها فأصاب ووقفت» فلو أن قريشاً

اختارت لأنفسها حيث اختار الله عزّ وجلّ لها لكان الصواب بيدها غير مردود ومحسود. وأمّا قولك: «إنهم كرهوا أن تكون لنا النبوة والخلافة» فإنّ الله عزّ وجلّ وصف قوماً بالكراهية فقال: «ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم».

- هيهات! والله يا ابن عباس قد كانت تبلغني عنك أشياء كنت أكره أن أخبرك عنها فتزيل منزلتك مني.

- وما هي؟ فإن كانت حقاً فما ينبغي أن تزيل منزلة منك وإن كانت باطلاً فمثلي أماط الباطل عن نفسه.

- بلغني أنّك تقول إنّما صرفوها حسداً وظلماً.

- أمّا قولك «ظليماً» فقد تبين للجاهل والحليم. وأمّا قولك «حسداً» فإنّ إبليس حسد آدم فنحن ولده المحسودون.

- هيهات! أبت - والله - قلوبكم يا بني هاشم إلّا حسداً ما يحول وضغناً وغشاً ما يزول.

- مهلاً! لا تصف قلوب قوم أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً بالحسد والغش، فإنّ قلب رسول الله من بني هاشم.

- إليك عني؟

نقلنا هذه المحاورة بطولها لأنها تجلي كثيراً من الغوامض في بحثنا، فهي تكشف لنا:

أولاً: عمّا في نفوس الطرفین من نزوات بغضاء كامنة يستطير شرارها. وهذا ما أردنا استكشافه الآن وسقنا لأجله المحاورة.

وثانياً: عن أنّ القوم كانوا قد تعمّدوا منع الأمر عن آل البيت، وأنّ منعهم كان عاطفياً كراهة اجتماع النبوة والخلافة فيهم خشية تبجّحهم، وقد فسّر ابن عباس هذه الخشية بالحسد وأنها من الظلم. واستشعر الألم الكامن من تأكيد هذه الكلمة (بجحاً بجحاً).

وثالثاً: عن أنّ الإمامة إنّما هي باختيار الله، وأنّ الخلافة في آل البيت ممّا أنزله الله، وليست تابعة لاختيار قريش وكراهتهم.

ورابعاً: عن أنّ ظلمهم لآل البيت بأخذها منهم مشهور يعرفه كلّ أحد.

وهذان الأمران الأخيران صرّح بهما ابن عباس على شدة تحفظه واتّقاءه غضب عمر الذي لم يسلم منه بالأخير. ولم يردّ عليه عمر الردّ الذي يكذب هذا التصريح أكثر من الطعن فيه وفي بني هاشم ثمّ الزجر له بقوله: «إليك عني». وهذا الزجر ينطق صريحاً بالعجز عن الجواب، فختمت به المحاورة.

والغرض من كلّ ذلك أنّ إقدام عمر الجريء، على نسبة الهجر إلى النبيّ المعصوم، وعلى دعوى أنّ كتاب الله وحده كاف للناس بلا حاجة إلى شيء آخر على عكس تصريح النبيّ، لا يستغرب منه ما دام القصد منع الأمر عن عليّ. وقد اتضح أنّ بينهما ما لا يستطيع التأريخ نكرانه والتّمويه فيه.

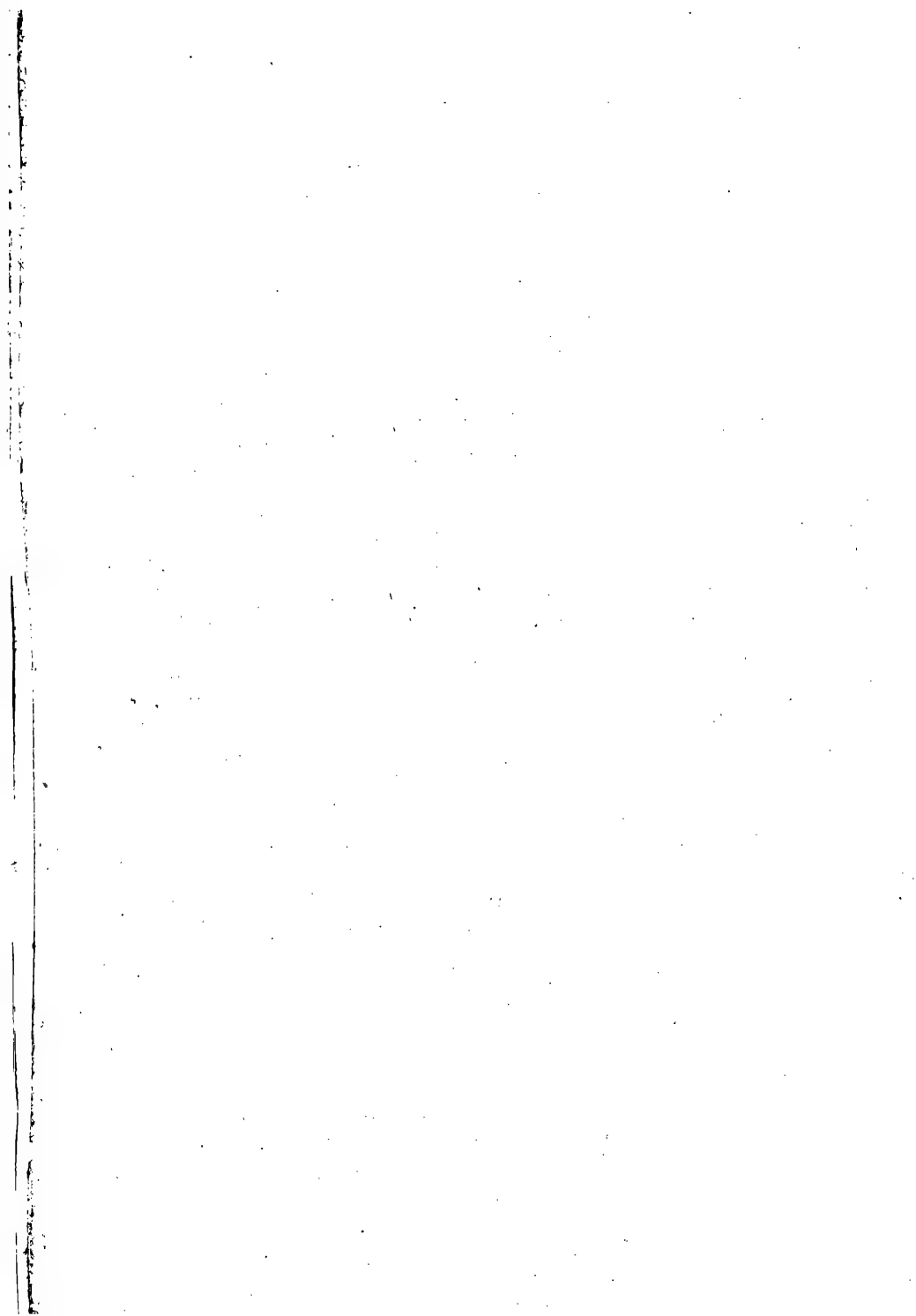
وأما اعتذار بعض الناس عنه بأنّه ظهر له أنّ الأمر ليس للوجوب فهو اعتذار بارد لا يقرّه العلم. فمن أين ظهر ذلك؟ أمن قول النبيّ «لا تفضلوا بعده

أبدأ؟ وهل هناك أمر أعظم مصلحة في الحكم الشرعي تجعله للوجوب من هداية الخلق أجمعين إلى أبد الدهور؟ - أم من وقوع النزاع وغضب النبي وزجرهم بالانصراف؟ وإذا كان قد فهم الاستحباب فلماذا يردّه بأشنع كلمة لا يواجه بمثلها الرجل العادي من الناس ولا سيّما عند المرض، أعني كلمة الهجر والهديان، مهما لطّفت العبارة بتحويلها إلى كلمة «قد غلبه الوجع»، ثم أي معنى حيثئذ لقوله: «حسبنا كتاب الله»، وهو ردّ على النبيّ وتدخل في مصلحة الحكم وأساسه، وكان يغنيه أن يقول لا يجب علينا امتثال الأمر.



والخلاصة إنّ الكتاب الذي أراد أن يكتبه النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من نفس وصفه له: «لا تضلّوا بعده أبداً» ومن نفس ردّ عمر «حسبنا كتاب الله» ومن قرائن الأحوال المحيطة بالقصة بعد سبق توقف البعث عن الذهاب، نعرف أنّ المقصود منه النصّ على خليفته من بعده وهو عليّ بن أبي طالب، ولا سيّما أنّ كلّ خلاف بين المسلمين وكلّ ضلال وقع ويقع في الأمة هو ناشئ من الخلاف في أمر الخلافة فهو أساس كلّ ضلالة. ولو تركوا النبيّ يكتب التصريح بالخلافة من بعده لما كان مجال للشكّ والخلاف إلّا بالخروج رأساً عن الإسلام.

وليس بالبعيد أنّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ امتنع عن التصريح شفهاً أو كتابةً بعد هذه القصة بالنصّ على خليفته لئلا يأخذ اللّجاج بالبعض إلى الخروج على الإسلام، فتكون المصيبة أعظم على الإسلام والمسلمين وهذا ما حدا بعليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى المجازاة والمماشاة، فلذا قال في خطبته الشّشقيّة: «فطفقت أرتأي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء... فرأيت أن الصّبر على هاتا أحجى...». وسيأتي في الفصل الرابع الكلام على موقفه مع الخلفاء تفصيلاً.





الدوافع لاجتماع السقيفة^(١)

تصوّر الأنصار أنّهم الذين آووا ونصروا يوم عزّ النّاصر، وأسلموا يوم قحط المسلمين، فبذلوا للإسلام نفوسهم وأموالهم، فكانوا بحقّ [أنصاراً] كما سمّاهم النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و[حضنة الإسلام وأعضاء الملة] كما دعّتهم الزّهراء عَلَيْهَا السّلام في خطبتها الشهيرة عند مطالبتها بالنّحلة.

إذاً، لا بدّ أن يروا لأنفسهم حقّاً في الإسلام لا يغمط وسابقة ليست لغيرهم لا تنكر، ولهم في تشييده يد مشهورة وذكر جميل.. وهذا ما يطعمهم في إمارة المسلمين كجزاء لتضحيتهم في سبيل الإسلام وكنتيجة لنجاحهم وتفوقهم على العرب في النّصرة والإيواء.

ومن جهة ثانية: إنّهم كانوا قد وتروا قريشاً والعرب، وأية ترة هي؟ آووا ونصروا من سفّه أحلامهم، وهم يحرقون الإرم عليه ليقتلوه، فتمنّع عن جبروتهم بأولئك المستضعفين في نظر (أهل النواضح) وأكثر من ذلك أنّهم

(١) السقيفة: الصّفة والظّلة، وهي شبه البهو الواسع الطويل السّقف. وكان لبني ساعدة بن كعب بن الخزرج - وهم حيّ من الأنصار ومنهم سعد بن عبّادة نقيبهم ورئيس الخزرج - ظلّة يجلسون تحتها هي دار ندوتهم لفصل القضايا اشتهرت (بسقيفة بني ساعدة). اجتمع فيها الأنصار أوسهم وخزرجهم ليبايعوا سعد بن عبّادة خليفة بعد وفاة النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

قتلوا صناديدهم وأسروا رجالهم وجعجعوا بهم حتى دانت بأسياهم العرب. فكانت الأنصار - والحال هذه - تتخوّف هؤلاء الذين وتروهم إذا خلصت إليهم الإمارة أن يأخذوهم بترتهم، وهم عندئذ المغلوبون على أمرهم سوقة لا يملكون لأنفسهم قوّة ولا دفاعاً، وكفاهم ما سمعوه من النّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مخاطباً لهم: «ستلقون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض». والمناظرة التي وقعت يوم السّقيفة كانت تشير إلى تخوّفهم هذا، بل صرّح الحباب بن المنذر إذ يقول: «ولمّا نخاف أن يليها بعدكم من قتلنا أبناءهم وآباءهم وإخوانهم». وقد صدقت فراسته فتولّى الأمر بنو أميّة وكان ما كان منهم في وقعة (الحرة) المخزيّة التي يندى منها جبين الشّرف والإنسانيّة، ويبرأ منها الإسلام وأهله.

وشيء ثالث هناك: إذا كان صاحب الأمر هو عليّ بن أبي طالب، فلم يخف عليهم حسد العرب له وتمالؤها عليه، وهي متورة له أكثر من أيّ شخص آخر من المسلمين بعد النّبي، فلا تمكّنه العرب - وقريش خاصّة - من أمورهم. وليس بعيداً عهد تأخّر جيش أسامة والحيلولة دون كتاب النّبي. ولا بدّ أنّهم علموا بمؤامرات هناك وتفكيرات أحسّوها عياناً في جماعة من النّاس. فالأنصار - والحال هذه - قد لا يرون كبير إثم في تطاولهم لمنصب الخلافة، ما دامت خارجة عن معدنها، ولا يأمنون أن يتولّاها من لا يحمّدون مغبّة أمره، ولا يجدون غيرهم ممن يتطاولون لها أولى بها في نصره وخدمة وتضحية، ولعلّهم لأجل هذا لمّا يشؤوا من الأمر بعد محاولتهم الفاشلة ورأوه قد خرج من أيديهم أيضاً قال كلّهم أو بعضهم: «لا نبايع إلاّ عليّاً»^(١) ولكن بعد خراب البصرة.

هذه أسباب قد تقنع النفوس الاعتياديّة على تنفيذ رغباتها، وتحملها على الاعتقاد بصحّة ما توحى إليها أهواؤها بقصد أو بغير قصد من جرّاء تأثير العاطفة،

(١) الطّبريّ: ١٩٨/٣، وابن الأثير: ١٥٧/٢، وغيرهما.

فتعنى العين عن أوضح ما يقوم في طريقها من نور للحقّ ودليل على فساد إحياء النفس بنزعاتها، وهذا ما يؤيده علم النفس.

وإذا نحن تفهّمنا هذه الحقائق وتدبرناها جيداً استطعنا أن نعرف السرّ في استباق الأنصار - بهذه العجالة - إلى عقد اجتماعهم سرّاً في سقيفتهم، واستطعنا أن نعرف لماذا كان سرّياً بلا مشورة للمهاجرين ولا باقي المسلمين.

أجل! ما هو إلّا لأنّهم طلبوا الغرّة من أصحاب الرسول وأهل بيته، فانتهزوا فرصة انشغالهم بفادحهم العظيم وبجهازهم نيّهم، ليحكّموا البيعة لأحد نقبائهم وسيّد الخزرج، أو لأيّ شخص آخر منهم قبل أن يفرغ أهلها أو طالبوها. وحينئذ ظنّوا أن سيتمّ لهم كلّ شيء.



نفسية الأنصار

حاولنا في البحث السّابق أن نتشّبث بما يرفع الأنصار عن سوء النية والقصد، ولكنّا نؤمن بأنّ ما قلناه عنهم لا يخرج عن عدّة من الوساس التي لا تبرّر عمل المرء من النّاحية الدّينية. على أنّا نرجو أن يكونوا معذورين فيما عملوا لئلا نخسر عدداً وفيراً من الصّحابة.

أمّا نفس عملهم - سواء كانوا بسوء نية أم لا - فلا يسعنا أن نحكم بصحّته، فإنّنا مهما فرضنا الحقيقة من جهة النّصّ على الإمام فإنّ استبدادهم هذا وتسرعهم في عقد اجتماعهم لنصب خليفة منهم لا يخرج عن عدّه خيانة للإسلام وتفریطاً في حقوق المسلمين بلا مبرّر، وفي وقت قد دهمت الإسلام فيه هذه الفاجعة الدّهيماء، والمسلمون كالمذهولين بمصائبهم لا يعلمون ماذا سيلاقون من العرب وأعداء الإسلام.

ولا نريد الآن أن نجلس في دست القضاء لنحكم لهم أو عليهم، ولعلّ هناك

من يرى صحّة عملهم فلا نضايقه، وإنّما مهمّتنا أن ندرس الأسباب التي دعّتهم إلى عملهم هذا، وأن ندرس نفسيّاتهم.

في البحث السّابق رأينا أن خدمتهم للإسلام الممتازة هي التي خيلت لهم الحقّ في الخلافة أو في سلطان المسلمين. وهذا نعرفه من حجّتهم على لسان المرشّح منهم للخلافة - سعد بن عبّادة - في خطبته ذلك اليوم، ينضمّ إلى ذلك تخوّفهم من أن يخلص الأمر إلى من قتلوا أبناءهم وآباءهم وإخوانهم، مع اعتقادهم بخروج الأمر عن أهله، ويدلّ على هذا الأخير - كما تقدّم - طلبهم مبايعة عليّ بعد اليأس.

هذه الأسباب التي استطعنا عرفانها. وكلّ ذلك تقدّم، وفيها قبس نسير على ضوئه لمعرفة نفسيّاتهم.

فإنّا نعرف من مجموعها أنّهم في محاولتهم كانوا مدافعين أكثر منهم مهاجمين، والدّفاع دائماً يكون عن الشّعور بالضعف والانخزال، وهذا الشّعور من أعظم الأدواء النفسيّة لمن أراد الظّفر في الحياة، إذ ينشأ منه الوهن في العزيمة والضعف في الإرادة والاضطراب في الرّأي والتّدبير. وكلّ ذلك كان ظاهراً على الأنصار في اجتماعهم بالسّقيفة.

والشّاهد على ذلك: انقسامهم على أنفسهم وانسحابهم أمام خصومهم كما سترى، وأعظم من ذلك تنازلهم إلى الشّركة في الأمر من قبل أن ينازعهم منازع، أعني قبل مجيء جماعة المهاجرين إليهم، إذ قال قائلهم: «فإنّا نقول إذن - أي عندما ينازعوننا - منّا أمير ومنكم أمير، ولن نرضى بدون هذا أبداً»، فقال لهم سعد: «هذا أول الوهن». والحقّ إنّّه أوّل الوهن وآخره. ثمّ يستمرّ معهم هذا التنازل حتّى مجيء المهاجرين، فكرّروا هذه الكلمة بالرّغم من تنبيه سعد لهم أنّها من الوهن.

وهذا يكشف - أيضاً - عن سماحة في نفوسهم ولين في طباعهم، ويصدق ما قلناه إنهم مدافعون أكثر منهم مهاجمين، فلم يطلبوا الإمارة ليملكوا مقدرات الأمة وشؤونها، بل ليدفعوا ضرر من يخافون ضرره، فاكثفوا بالشركة التي يحصل بها الغرض من الدفاع.

والإنصاف إنَّ الأنصار لا ينكر ما هم عليه من استكانة واستخذاء وقصر الرأى والتدبير، وضعف في العزائم، ولا سيّما أمام دهاء قريش وقوتها، وإن حاول بعضهم - وهو الحَبّاب بن المنذر - أن يستر هذا الضعف. إذ قال في خطابه ذلك اليوم: «يا معشر الأنصار أملكوا عليكم أمركم فإنَّ النَّاسَ في فيئكم وفي ظلِّكم ولن يجترئ مجترئ على خلافكم ولن يصدر النَّاسَ إلا عن إيكُم. وأنتم أهل العزّة والثروة...». فأطرد خطبته على هذا الأسلوب زاعماً أنّه سيرفع من منعهم وبأسهم ويسدّ خللهم، ونهاهم عن الاختلاف وحذرهم عواقبه حتّى قال: «فإنَّ أبى هؤلاء فكم أمير ومنهم أمير». ولكنّه - كما ترى - بينا هو محلّق في السّماء رفعة وتعاضماً ويملي إرادته قوّة إذا به يهبط إلى الحضيض ضعفاً، إذ يقول: «فإنَّ أبى هؤلاء...» ونقول له: فإنَّ أبى هؤلاء الشّركة أيضاً فما أنتم صانعون؟ لا شكَّ أنَّ ذلك الضّعف الذي يملي عليه التنازل هو ذلك الضعف عينه موجود أيضاً سيملي عليه التنازل عن جميع الأمر، كما وقع.

وهذا من تنازل الخائر المغلوب على أمره وتدبيره. وكانت عليه بذلك الحجّة الظّاهرة، فقال له عمر بن الخطّاب: «هيهات لا يجتمع اثنان في قرن» أو ما ينسق على هذا المعنى، على أنَّ الحَبّاب هذا من أقوى من وجدنا يومئذ وأشجعهم قلباً وأجراًهم لساناً، وأغلظهم على المهاجرين، لولا سعد بن عبادة.

إلى هنا لعنّا لمسنا شيئاً من نفسيّة الأنصار وأدركنا مقدار الضّعف في نفوسهم، والوهن في عزائمهم، والاضطراب في تدبيرهم. كيف وقد تجلّى ذلك

في الحَبَاب لسانهم المفوّه وخطيهم المصقع ذلك اليوم، وهو أقوى شكيمة وأكثرهم اعتداداً بنفسه وقومه، وكان يدعى بينهم [إذا الرأى].

بقي علينا أن ندرك لماذا كلّ هذا الحذر من الحَبَاب من اختلافهم إذ يقول: «ولا تختلفوا فيفسد عليكم رأيكم وينتقض عليكم أمركم»؟ - لا بدّ أنّه كان يحسّ بشرارة الخلاف تقدح، ويتوجّس خيفة من الانتفاض وهذا ما سنبحث عنه في الآتي.



الأنصار حزبان

إذا قيل الأنصار أرادوا البيعة لسعد، فإنّما هم الخزرج فقط دون الأوس^(١). وإذا كان الأوس اجتمعوا في السقيفة مع الخزرج فإنّما هو على ظاهر الحال، ولحسّ مشترك بالخوف ممّن قتلوا آباءهم وأبناءهم أن ينالوا الإمارة، وهم يبتنون في نفس الوقت للخزرج كمين إحنّ تغلغل في صدورهم، فإنّ بين الحيين دماء مطلولة ما زال نضحها على سيوفهم وجروحاً بالغة لا يلام صدعها ولا يرجى رأبها. وكان آخر أيام حروبهم يوم (بعث) المشهور وهو قبل الهجرة بستّ سنين، وهو سبب إسلامهم - على ما قيل - إذ جاء أحد القبيلين بعد يوم بعث إلى مكّة يستنجد قريشاً على الفريق الثّاني، فالتقوا بالنبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وهذا هم الله تعالى إلى الإسلام.

وكان رئيس الأوس يوم بعث حضير الكتائب أبو أسيد بن حضير هذا الذي أفسد الأمر على سعد وباع أباً بكر ومعه الأوس. وكان رئيس الخزرج عمرو بن النعمان، أبو النعمان صاحب راية المسلمين يوم أحد^(٢).

(١) ولذا يقول المؤرّخون عند ذكرهم لبيعة الأوس: «فانكسر على الخزرج ما كانوا أجمعوا عليه».

(٢) راجع العقد الفريد: ٢/ ٢٥٠.

ولم يلطّف الإسلام كثيراً من تنافسهم وتحاسدهم، وإن أطفأ بينهم نار الحروب، فقد كانا يتصاولان تصاول الفحلين، لا تصنع الأوس شيئاً إلا قالت الخزرج نفاسة: لا يذهبون بهذا فضلاً علينا. فلا ينتهون حتى يوقعوا مثله. وكذلك إذا فعلت الخزرج شيئاً قالت الأوس مقاتلتهم وصنعت صنعه^(١).

ومن منافساتهم التي بلغت حد الإفراط يوم استعذر رسول الله من عبد الله بن أبي سلول المنافق الشهير وهو من الخزرج فقال: «يا معشر المسلمين من يعذرني من رجل قد بلغني عنه أذاه في أهلي». إلى آخر ما قال، فقام سعد بن معاذ رئيس الأوس فقال: «يا رسول الله أنا والله أعذرک منه إن كان من الأوس ضربنا عنقه وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرک» فترى سعداً كيف تجاهل الشخص المعني وتحفّظ عند ذكر الخزرج ممّا يدلّ على شديد تنافسهم، فقام سعد بن عبادة سيّد الخزرج فقال لابن معاذ: «كذبت لعمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله ولو كان من رهطك لما أحببت أن يقتل» فقام أسيد بن حضير ابن عم سعد بن معاذ فقال لابن عبادة: «كذبت لعمر الله لنقتلنه فإنّك منافق تجادل عن المنافقين». فثار الحيّان الأوس والخزرج حتّى همّوا أن يقتتلوا ورسول الله قائم على المنبر فنزل فخفّضهم حتّى سكتوا وسكت^(٢).

هكذا هم الأوس والخزرج، حزبان متنافسان متحاسدان وإتّما سعد بن عبادة بادئ بدء - يوم السقيفة - أراد أن يستميل الأوس باسم الأنصار، وهم حزب واحد أمام حزب المهاجرين وقریش، فقال - معراضاً بخصومهم في خطبته على الأنصار - : «يا معشر الأنصار إنّ لكم سابقة في الدّين وفضيلة ليست لقبيلة من العرب». ويقصد المهاجرين. وهكذا مضى في خطبته يضرب على هذا الوتر إلى

(١) الطبري: ٧/٣، وابن الأثير: ٦٦/٢.

(٢) راجع البخاري: ٦/٢ و ٢٤/٣.

أن أجابوه جميعاً: «أن وقفت في الرأي وأصبت في القول ولن نعدو ما أمرت، نوليك هذا الأمر، فأنت لنا مقنع ولصالح المؤمنين رضى».

ثم إنهم تراءوا الكلام فيما إذا أبى المهاجرون من قريش بيعتهم، فقالت طائفة: «إذن نقول منا أمير ومنكم أمير». فقال سعد: «هذا أول الوهن» وقد سبقت الإشارة إليه. وفي الحقيقة إنه أول الوهن وتنازل منهم عرفنا فيما سبق دلالة على مبلغ ضعف إرادتهم أمام إرادة قريش حتى قبل مواجهتهم، بل يدل أيضاً على تخلخل صفوفهم ووجود خلاف كامن كمون النار في الرماد، فلم يتأثروا بدعوة سعد، وأبطأوا عليه حتى دهمهم المهاجرون، وهم إنما أسرعوا إلى عقد هذا الاجتماع ليسبقوا الحوادث، وإلا فقد كانت الفرصة الكافية لبيعتهم من قبل أن يعلم جماعة المهاجرين باجتماعهم فنكسبه عليهم، لولا أنهم أضاعوها باختلافهم وتباطلهم حتى مضى الوقت. ومثل هذه الأمور - بعرف الساسة - لا تقبل الأناة والإبطاء.

والحق أن الأوس كانوا غير مرتاحين لبيعة سعد، وهم يتنافسون مع الخزرج في أتفه الأشياء وأدناها، وكانتهم كانوا لا يريدون أن يبدأوها بالخلاف خشية أن يقال: «أوس وخزرج»، وفي هذه الكلمة ما فيها من معان لا تتفق وروحية الإسلام، فيبتعدون عنها ما استطاعوا على أن المجاملة محفوظة بين الطرفين. ولذلك لما رأوا المجال للوثبة واسعاً نقضوا أمر سعد وما اجتمعت عليه الخزرج، وهذا عندما رأوا أن الخلاف جاء من الخزرج أنفسهم بمقالة بشير بن سعد الخزرجي، وستأتي، وبإسراعه إلى بيعة أبي بكر، وقد كان أول المبايعين. وأيضاً رأوا أن الدعوة ضد سعد إنما جاءت من قبل غيرهم وهم المهاجرون.

فظهرت منهم حسيكة الخلاف والتنافس، وقال بعضهم لبعض وفيهم أسيد بن حضير زعيمهم: «لئن وليتموها سعداً عليكم مرة واحدة لا زالت لهم بذلك الفضيلة ولا جعلوا لكم فيها نصيباً أبداً فقوموا فبايعوا أبا بكر»، فقام أسيد فبايع

ومعه الأوس، وليسأل السائل هل جعل لهم نصيب فيها بمبايعتهم لأبي بكر؟ ولكنه التنافس هو الذي أملى عليهم هذا القول ومنافسة القرابة أبعد أثراً وأعظم مفعولاً.

هذا ولا ينكر ما لأبي بكر من كبير أثر في استمالة الأوس إلى جانب المهاجرين، فقد وقف موقفاً مؤثراً وكان يعرف من أين تؤكل الكتف، فلم يفته ما كان يعلمه من التنافس بين الحيين، حتى استغله لإنقاذ الموقف وبرع في هذا الاستغلال، فقد قال في ذلك اليوم: «إن هذا الأمر إن تطاولت إليه الخزرج لم تقصر عنه الأوس وإن تطاولت إليه الأوس لم تقصر عنه الخزرج، وقد كانت بين الحيين قتلى لا تنسى وجراح لا تداوى، فإن نعق منكم ناعق جلس بين لحبي أسد يضغطه المهاجري ويجرحه الأنصاري»^(١).

فانظر إلى كلمة (لم تقصر) وما لها من بليغ أثر في القلوب المتحاسدة وما بها من تحريض لأحد المتناظرين على نظيره المتطاول.

نعم! إنها لتجعل لكل من الحيين الكفاية تجاه الحي الآخر، فإن تطاول أحدهما - وهم الخزرج الآن - فحقيق بالآخر أن يتطاول لها ككفتي ميزان، من غير فضيلة يختص بها المتطاول. فلا تسل كيف اشرأبت أعناق الأوس لهذا الأمر؟

وبعدها انظر كيف ذكر التراث السابقة ونبش الدفائن. وهذا ما يثير بالحفاظ ويوقظ الضغائن. وهنا راح يستدل على خطأ تولي أحد الحيين لهذا الأمر، لأنه يقع بين خصمي الدين: فرماهم بالمسكنة كما يقول ابن دأب عيسى بن زيد.

استطعنا في هذا البحث أن نلمس التنافس بين الأوس والخزرج لنعرف مدى تأثيره في مجرى حادث السقيفة، كما عرفنا أن أهل الدعوة - عند التحقيق - إنما

هم الخزرج فقط، ولم تشاركهم الأوس مشاركة جدية.

فلترك الأنصار الآن مجتمعين في السقيفة يتبارون الخطب ويتحمسون لجهادهم وتضحيتهم، وسعد بن عباد قد ترأس حفلهم يخطبهم ويقول في آخر خطبته: «استبدوا بالأمر دون الناس فإنه لكم دون الناس». ولنذهب ميممين شطر المهاجرين وباقي المسلمين حول دار النبي في المسجد، لنراهم ماذا هم صانعون!



هل مات النبي محمد...؟

نعم! كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قد خرج في آخر فجر من حياته إلى الصلاة، فصلّى بالمسلمين الغداة. وكان هذا آخر عهدهم برؤية تلك الطلعة المحبوبة وذلك النور الإلهي.

ولم تزل شمس السماء إلا وقد أذنت شمس الأرض بالمغيب من أفقها إلى أفق الحق الدائم، وها هو ذا النبي مسجى بين أهله يتدبون فيه حظهم، والباب مغلق دون الناس.

إنه يوم...! وأي يوم هو على أهل المدينة والمسلمين!

فقدوا...؟ وآية نعمة فقدوا..؟

فقدوا الرحمة والإنسانية. فقدوا الأخلاق الإلهية. فقدوا حياتهم وعزهم ومجدهم. فقدوا طريق الحق اللّاحب وصراط الله المستقيم ونوره المشرق بآياته الباهرة...!

فقدوا نبيّهم العظيم وأباهم الكريم...!

فأعظم بيومه يوماً! وأعظم به فقيداً!

إنَّه يوم كان للمسلمين مضرب المثل فإذا بالغوا في يوم مصيبة قالوا: «إنَّه كيوم مات فيه رسول الله».

وما ننظر من المسلمين ساعة يسمعون الواعية والباب مغلق على من فيه، إلّا أن يهرعوا فيجتمعوا في مسجدهم والطرق، نُكَّساً أبصارهم مطأطي رؤوسهم. ولم تبق عين لم تدمع، ولا قلب لم يجزع، ولا نفس لم يتقطّع.

وما ينتظرون هم...؟

- لا شكّ ليس هناك ما يدعوهم إلى تكذيب النّعاة. وإذا علموا أنّ ذلك مجرى حياتهم قد تبدّل راحوا - ولا شكّ - يتطلّعون إلى ما يظهر لهم على مسرح العالم الإسلامي من حوادث ومفاجآت، فتطيش لذلك عقولهم، ويقوى حسّهم بمستقبل هذا الدّين الجديد الذي أخذ بأطراف الجزيرة، والمنافقون يتحسّنون به الفرص، فتنهّد عزائمهم، ويستشرفون - على الأكثر - على خليفة النّبيّ الذي سيقود الأمّة لينقذ الموقف، فيضربون أخماساً في أسداس.

كلّ هذه الأفكار وأكثر منها - بغير شكّ - كانت تمرّ على رؤوس ذلك الجمع الحاشد الطائش اللّب، الحائر الفكر، الذي يحوم حول دار النّبوة والوحي، يرقب منها - على عادته - أن تبعث له بما يطمئنّ خاطره ويهدّئ روعه ويعرّفه مستقبل أمره، حتّى أصبح النّاس كالغنم المطيرة في اللّيلة الشّاتية (كما في الحديث).

ولكن ... ولكن عمر بن الخطّاب صاحب رسول الله ذلك الرجل الحديديّ أبى على النّاس تصديقهم بموت نبيّهم، إذ طلع صارخاً مهّداً - وقد قطع عليهم تفكيرهم وهو أجسهم - وراح يهتف بهم: «ما مات رسول الله ولا يموت حتّى يظهر دينه على الدّين كلّه. وليرجعنّ فليقطعنّ أيدي رجال وأرجلهم ممّن أرجف بموته. لا أسمع رجلاً يقول مات رسول الله إلّا ضربته بسيفي».

أتراك «لو خلوت بنفسك وأنت هادئ الأفكار» تقتنع بوحى هذه الفكرة من هذا الذي لا يقعق له بالشئان، وأنت لا تدري لماذا رسول الله يقطع أيدي وأرجل من أرجف بموته، أو بالأصح من قال بموته؟ ولأيّ ذنب يستحقّ الضرب بالسيف هذا القاتل؟ ومن أين علم أنّ رسول الله لا يموت حتّى يظهر دينه على الدّين كلّ؟ وما هو هذا الرجوع؟ أرجوع بعد الموت أو بعد غيبة - كغيبة موسى بن عمران كما يدّعيها عمر بن الخطّاب في بعض الحديث - ولكنها آية غيبة هذه وهو مسجّى بين أهله لا حراك فيه؟

إلاّ أتّي أعتقد أنّك لو كنت ممّن ضمّه هذا الاجتماع لذهبت بتيّاره ولتأثرت بهذا القول إلى أبعد حدّ كسائر من معك ما دام الاجتماع بتلك الحال التي وصفناها، والخطيب هو عمر بن الخطّاب، وقد جاء بتلك الدّعوة الثّائرة، في صرامة إرادة ورأي بلغا أقصى درجات الصّرامة، وقد استعمل المغريات الخلابة للجماعات: فمن أمل بحياة الرّسول وبإظهار دينه على الدّين كلّ - إلى توعيد بقطع رسول الله أيدي وأرجل المرجفين بموته، وتهديد منه - أعني عمر - بقتل من يقول مات رسول الله.

إنّهما الخوف والأمل إذا اجتماعا مع هذا الرّأي القاطع والإرادة الصّارمة لهما التأثير العظيم الذي لا يوصف في أفكار الجماعة الاجتماعيّة وأيّ تخدير بهما لأعصاب المجتمعين. ومن وراء ذلك أنّ شأن المحبّين يتعلّلون في موت حبيبهم إذا نعي بالأوهام ولا يرضون لأنفسهم التّصديق بموته ولا سيّما مثل فقيدهم هذا العظيم الذي يجوز عليه ما لا يجوز على البشر.

ولا شكّ أنّ مميّزات الجماعة المقصودة لعلماء الاجتماع كانت متوافرة في الاجتماع الفجائيّ المضطرب الأفكار المتأثر بهذا الحدث العظيم المتحفّز للحوادث المجهولة والمفاجآت المنتظرة. ومن البديهي أنّ الاجتماع الذي يتألّف

على هذا النحو تتكوّن منه روح واحدة مشتركة حسّاسة تتغلّب على نفسيّات أفرادها الشّخصيّة، وتكون هذه الرّوح خاضعة لمؤثّرات لا حكم لها غالباً على رويّة الفرد لو كان خارج الاجتماع. وأهمّ خواصّ هذه الروح أنّها تكون عرضة للتقلّبات والانقلابات الفجائيّة ويبطل فيها حكم العقل وسلطانة ويقوى سلطان المحاكاة والتقليد الأعمى. ولذلك لا تفكّر الجماعات إلّا بأحطّ فكرة فيها، وتقبل أيضاً كلّ فكرة تُعرّض عليها إذا اقترنت بالمؤثّرات الخلّابة وإن خرجت عن حدود المعقول. ومن أقوى المؤثّرات شخصيّة الخطيب وصرامة رأيه.

فلا نستغرب قناعة المسلمين يومئذ برأي عمر بقدر ما نستغرب منه نفسه هذا الرّأي، وإن لم ينقل لنا صريحاً قبولهم له، كما لم ينقل في الوقت نفسه اعتراض أحد عليه سوى أبي بكر وقد جاء متأخراً. وإذا أبيت فعلى الأقلّ شكّهم في موت النّبيّ وألهاهم عن التفكير فيما يجب أن يكون بعده وفيما سيحدث من حوادث منتظرة، لأنّهم - لا شكّ - التّفوّا حوله عجيبين مستغربين وهو مستمرّ يبرق ويرعد مهدّداً حتّى (أزبد شدقاه).

ولكلمة (الإرجاف) هنا التأثير البالغ في إقلاع أفكار الجماعات عن الدّعوى التي يدّعونها لأنّها من الألفاظ الخلّابة التي تتضمّن التّهجين الشّنيع للدّعوى والاشتمزاز منها إلى أبعد حدّ، إذ تشعر هنا أنّ مدّعيها من المنافقين الذين لهم غرض مع النّبيّ والإسلام، فقال: «...مّن أرجف بموته»، ولم يقل ممّن ادّعى أو قال. وهذا كاف للتأثير في الجماعات وتكوين الشّعور بكرهية دعواها.

ويشهد لتأثير كلامه في سامعيه التجاء أبي بكر لمّا جاء من السّنح^(١) أن يكشف

(١) وهو يبعد عن المسجد بميل واحد «وفي الرّواية عن عائشة» وكذا في معجم البلدان ولعلّه اعتمد على هذه الرّواية. ولكنّ السّنح هو عالية من عوالي المدينة وأدنى العوالي - بتقدير نفس المعجم - يبعد أربعة أميال أو ثلاثة..

عن وجه النَّبِيِّ لِيَتَحَقَّقَ موته، ثُمَّ يخرج إلى النَّاسِ مَفْتَدًا مزاعم عمر، وعمر مستمرّ يحلف أَنَّهُ لم يمْتَ. وطلب إليه أَن يجلس - فلم يجلس - ثلاث مرّات، فقال له: «أيُّها الخالف على رسلك»... ثُمَّ قام خطيباً في ناحية أخرى وقد اجتمع حوله النَّاسُ فتشهُد وقال - وعمر مستمرّ وقد تركه النَّاسُ -:

«من كان يعبد محمداً فَإِنَّ محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فَإِنَّ الله حيّ لا يموت...». ثُمَّ تلا هذه الآية الكريمة: ﴿أَفَايُن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ؟﴾.

وشاهد ثان: إِنَّ النَّاسَ لَمَّا سمعوا كلام أبي بكر أصبحوا كأنّما أخرجوا من مأزق أو أطلقوا من عقال، فَإِنَّهُمْ تلقّوا الآية كلّهم وراحوا يلهجون بها «فما تسمع بشراً من النَّاسِ إلّا يتلوها». أمّا عمر فقد صعق إلى الأرض وصدّق حينئذ بموت النَّبِيِّ بعد أن تحقّق أَنَّ الآية من القرآن، كما يقول.



لله أبوك يا ابن الخطّاب! ما أدهشني بك، وأنت أنت، إذ تقف ذلك الموقف الرّهيب حالفاً مهّداً، لتنكر أمراً واضحاً، ألم يعلمك الإسلام حقيقة محمّد فتنكر أَنَّهُ يموت؟ ثُمَّ تسمّي مدّعي موته «مرجفاً»؟

- لا؟

- لا؟ ولكنك تحاول أن تقنع النَّاسَ أَنَّهُ غاب غياب موسى بن عمران، فيرجع ليقطع الأيدي والأرجل. إلّا أَنَّهُ - بالله عليك - أيّة غيبة هذه؟

وأنت أعجب وأعجب حين تسرع مصدّقاً وتناد طائعاً لقول قاله أبو بكر لا يكذبك ولا يصدّقك، بعد ذلك التّوعيد والتّهديد. أولست أنت كنت تعترف أَنَّهُ يموت بعد أن يظهر دينه على الدّين كلّ؟ فأبّي دليل كان في الآية ناقض قولك فأقتنع حتّى صعقت إلى الأرض. والآية لا تدلّ على أَنَّهُ يموت يوم مات!...؟

وأعجب من ذلك وقوفك بعد يوم معتذراً فتقول: «فإني قلت بالأمس مقالة ما كانت إلّا عن رأيي وما وجدتها في كتاب الله ولا كانت عهداً عهده إليّ رسول الله. ولكن كنت أرجو أن يعيش رسول الله فيدبرنا ويكون آخرنا موتاً»^(١). فأين هذا الرجاء الفاتر من تلك الصرخة المعلنة وذلك الحلف والتّهديد وطعن القائل بموته بالإرجاف؟ وأين هذا الاعتذار الهادئ من تلك الدّعوى الثائرة؟

إنّ لك لسراً عظيماً!

يبدو لي أنّ عمر كان أبعد من أن يظهر بهذه السّهولة لقارئ هذه الحادثة. ومن البعيد جدّاً وفوق البعد أن يعتقد مثله أنّ النّبّي لا يموت يوم مات، وهو الذي قال في مرضه - كما سبق - بكلّ رباطة جأش: «إنّ النّبّي قد غلبه الوجع... حسبنا كتاب الله». فأنيّ معنى تراه لقوله «حسبنا» لردّ الكتاب الذي أراده النّبّي لأمتّه بعد موته، لو لم يكن معتقداً أنّه سيموت وأنّ كتاب الله يغني عن أيّ شيء آخر يريد أن يقرنه النّبّي به؟

وهل تراه قال ما قال دهشة بالمصيبة؟ فما باله لم يعتذر بذلك بعد يوم وقد سمعت اعتذاره! بل ما باله لم يزد دهشة لما تحقّق أنّه قد مات! هيهات أن يكون قد دهش فيخفي عليه موت النّبّي وهو هو من نعرف.

وبعض النّاس قد جهلوا عمر بهذا وأبعدوا، فقالوا: من يجهل مثل هذا الأمر الواضح المعلوم بالاضطرار جدير بالآ لا يكون إماماً راعياً للأمة... والتجأ بعضهم الآخر أن يعتذر عنه بأنّ ذلك من فرط دهشته.

(١) اقتبسنا مجموع هذه العبارة من كنز العمال: ٣/ ١٢٩ و ٤/ ٥٣، ومن تاريخي الطبري وابن الأثير والبخاري ٤/ ١٥٢ والسيرة الدّخلانية ٢/ ٣٤٧ ولفظ «كنت أرجو أن يعيش...» في الصّحيح والسّيرة. والمروئي في هذه الكتب وغيرها بالفاظ متقاربة جدّاً وتختلف بما لا يضّر بالمعنى..

وفيما عندي أنّ الطرفين لم يعرفاه حقَّ عرفانه ولم يصلّا إلى غوره وتديبره في هذا الحادث المدهش. فإنّ من يعتقد أنّ النّبّي قد غاب فيحلف لا يقنعه مثل حجة أبي بكر فيرتدع. ومن خبل بالمصيبة فهو عند اليقين بها أدهش وأدهش.



ويكفي المتدبّر في مجموع نقاط هذه الحادثة أن يفهم هذا الذي لا يختل بالحرش، فيعرف أنّ وراء الأكمة ما وراءها، ولا يضعه حيث وضعه الناس.

ألا تعتقد معي أنّه كان يخشى أن يحدث القوم ما لا يريد، وقد اشرأبت الأعناق - بطبيعة الحال - إلى من سيخلف النّبّي، وهذه ساعة طائشة، وأبو بكر بالسّنع غائب، وهو خدنه وساعده، وهما أينما كانا هما. ولعلّهما وحدهما قد تفاهما في هذا الأمر... فأراد أن يصرف القوم عمّا هم فيه، ويحوّل تفكيرهم إلى ناحية أخرى، إن لم يجعلهم يعتقدون غياب النّبّي، حتّى لا يحدثوا بيعة لأحد من الناس قبل وصول صاحبه. وليس هناك من تحوم حوله الأفكار إلّا عليّاً للنصّ عليه كما نعتقد أو لأنّه أولى الناس، ما شئت فقل «حتى كان عامّة المهاجرين وجلّ الأنصار لا يشكّون أنّ عليّاً هو صاحب الأمر بعد رسول الله»^(١).

وكانوا يلاحظون في عليّ بن أبي طالب صغر سنّه^(٢) وحسد العرب وقريش خاصّة إياه، وتمالؤها عليه، ولا تعصب الدّماء التي أراقها الاسلام إلّا به، لأنّه الأمثل في عشيرة الرّسول على عادة العرب وبسيفه قتل أكثر أبطالهم. ويلاحظون - رابعاً - كراهة قريش لاجتماع النّبوة والخلافة في بني هاشم فيبجحون على قومهم بجحاً بجحاً كما يراه عمر فيما سبق في الفصل الثّاني من محاورته مع

(١) شرح التّهج لابن أبي الحديد: ٨/٢.

(٢) راجع الإمامة والسياسة.

ابن عباس. ويلاحظون - خامساً - أنه سيحملهم إذا ولي الأمر على الحقّ الأبلج والمحجّة البيضاء وإن كرهوا - على حدّ تعبير عمر نفسه - والحق مرّ في الأذواق.

ويظهر أنّ عمرًا كان بطل المعارضة في إمارة عليّ كما شاهدنا موقفه في قصّة الكتاب الذي أراد أن يكتبه النّبّيّ وفي مواقفه التي أشرنا إليها في الفصل الثاني، فلا نعجب إذا رأيناه يقف هذا الموقف ليلهي الناس عمّا يخشاه من استباق أحد إلى بيعة عليّ قبل مجيء أبي بكر.

أمّا إنّه هل كان يدري كيف سيخرج من هذا المأزق الذي أدخل نفسه فيه فأغلب الظنّ أنّه غامر بنفسه ليقف الناس عند حدّهم. وعلى صاحبه إذا جاء أن يدبّر الأمر حينئذ.

وأقوى الشواهد على هذا التعليل ما قلناه من سرعة قناعته بقول صاحبه أبي بكر، وهو لا يمسّ دعواه تكذيباً... وليس إلّا أن جاء أبو بكر ووقف خطيباً والتفّ حوله الناس وهو يعلم من أبو بكر فقد انتهت مهمّته وانقلب الدّور، ولم يبق إلّا أن يخرج من موقفه الحرج بلباقة، لئلاّ يحسّوا بهذا التّدير فينتقض الغرض، فصعق الى الأرض كأنّما تحقّق موت النّبّيّ من جديد مظهرًا القناعة بقول صاحبه. ثمّ لم يلبث أن راح يشدّد معه لعملهما كأنّما نشط من عقال ولم يقل ما قال، ولم يظهر ما أظهر من الدّهشة والاضطراب، حتّى رمي بالخبل وهو عنه بعيد، فقد ذهب بعد ذلك إلى السقيفة مع أبي بكر حينما علما باجتماع الأنصار السّري ووفقا ذلك الموقف العجيب، وسنحدّثك:

وصول النّبأ
باجتماع الأنصار



لم يهدنا التاريخ إلى أن أبا بكر وعمرًا أيّ شيء صنعا مباشرة بعد حادثة إنكار

موت النَّبِيِّ واجتماعهما، وأين كانا قبل ذهابهما إلى السَّقيفة، فهل دخلا إلى دار النَّبِيِّ معاً والباب مغلق دون النَّاس، أو أتھما وقفا على الباب، أو أنَّ أبا بكر وحده دخل الدار؟ كل واحد من هذه الاحتمالات يستشعر فيه حديث، وجائز وقوعها جميعاً.

ولكنَّ مثلهما جدير به إلا ييارح دار النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في مثل هذه السَّاعة، وإذا كان شيء يحدث فإنَّما يحدث ها هنا، ومحوره هذا المشغول بجهاز النَّبِيِّ (عليَّ بن أبي طالب)، ومن كان يتهم أنَّ الأنصار تستبدُّ بهذا الأمر على آل البيت والمهاجرين وتطمع فيه دونهم فتبادر إلى اجتماعها معرضة عمَّن لهم شأن لا ينكر في هذا الأمر.

وأغلب الظَّن أنَّه لم يطل الزَّمن على وصولهما إلى الدار حتَّى جاء اثنان من الأوس مسرعين إلى دار النَّبِيِّ، وهما^(١) معن بن عديّ وعويم بن ساعدة، وكان بينهما وبين سعد الخزرجي المرشَّح للخلافة موجدة قديمة، فأخذ معن بيد عمر بن الخطَّاب، ولكنَّ عمرأ مشغول بأعظم أمر، فلم يشأ أن يصغي إليه، لولا أن يبدو على معن الاهتمام إذ يقول له: «لا بدَّ من قيام»، فأسرَّ إليه باجتماع الأنصار ففزع أشدَّ الفزع، وهو الآخر يصنع بأبي بكر ما صنع معن معه، فيسرَّ إلى أبي بكر بالأمر، وهو يفزع أيضاً أشدَّ الفزع. فذهبا يتقاودان مسرعين إلى حيث مجتمع الأنصار، وتبعهما أبو عبيدة بن الجراح، فتماشوا إلى الأنصار ثلاثتهم^(٢).

(١) ذكر ذلك في العقد الفريد ٦٣/٣، وفي الجزء الثاني من شرح التَّهجد لم نر غيرهما يصرَّح باسم الشَّخص المخبر. ولكنَّ عمر بن الخطَّاب نفسه يحدثنا أنَّه صادفهم في ذهابهم إلى السَّقيفة، فأشار عليهم بالرجوع ليقضوا أمرهم بينهم. وأحسب أنَّ عمرأ أراد أن يحفظ لهما هذه اليد، فيكتم عليهما غايتهما هذه على قومهما دفاعاً عنهما، لأنَّ الأنصار اجتمعت بعد بيعة أبي بكر في محفل فدعوها وعيروها بانطلاقهما إلى المهاجرين وواكبوا فعلهما فخطبا فردَّت عليهما الأنصار وأغلظوا وفحشوا عليهما وكلَّ منهما قال شعراً: (راجع شرح النهج ١١/٢ نقلاً عن كتاب الموقَّعات للزبير بن بكار).

(٢) الطَّبْرِي: ٢٠٨/٣.

أَمَا عَلِيٍّ وَأَمَّا مَنْ فِي الدَّارِ وَفِي غَيْرِ الدَّارِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَاقِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، فَلَمْ يَعْلَمُوا بِكُلِّ الَّذِي حَدَثَ وَبِمَا عَزَمَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌ.

ولماذا؟ - ألم تكن هذه الفتنة التي فزعا لها أشدّ الفزع تعمّ جميع المسلمين بخيرها وشرّها وأخصّ ما تخصّ عليّاً ثمّ بني هاشم؟ - أو ليس من الجدير بهما أن يوقفاهم على جليّة الأمر ليشاركوهما على إطفاء نار الفتنة الذي دعاهما إلى الذهاب إلى مجتمع الأنصار مسرعين؟ ثمّ لماذا يخصّ عمر أبا بكر دون النّاس ثمّ أبا عبيدة؟

ليس من السّهل الإحاطة بأسرار ذلك التكتّم وهذا التّخصيص، وهو موضوع بكر لم يقرع بابه الباحثون. ولكنّا إذا علمنا أنّ الجماعة كانوا يلاحظون في عليّ تلك الأمور التي ذكرناها في البحث السّابق فيحذرون أن يستبق إلى بيعته مستبق، نجد منفذاً إلى خبايا هذا التكتّم ونظمئن إلى أنّهم رأوا الأصلح لهم أن يتداركوا الأمر بأنفسهم من دون أن يشيع الخبر وحينئذ يستطيعون أن يهيمنوا على الوضع ولا يقع ما يحذرون، إذ يكبسون على الأنصار اجتماعهم السريّ في جوّ هادئ ممّن يتحمّس لعلّيّ. وهذا التّخصيص من عمر يشجّعنا على أن ندرك التّفاهم السريّ بينه وبين أبي بكر بل بينهما وبين أبي عبيدة في هذا الشأن بل بينهم وبين سالم مولى أبي حذيفة. ولذلك وجدنا عمر بن الخطّاب يأسف عند الموت ألاّ يكون واحد من هذين [أبي عبيدة وسالم] حيّاً حتّى يجعل الخلافة فيه من بعده، مع أنّ سالمًا ليس من قريش.

وإذا كانوا لم يلاحظوا في عليّ ما قلناه، فمن هو أجدر منه بالإخبار بهذا الأمر، ومن أجدر من قومه بني هاشم، وعليّ ليس ذلك الرجل الذي يستهان بشأته ويستصغر قدره، حتّى لا يستشار ولا يخبر بمثل هذا الأمر الخطير، وهو إن لم يكن منصوباً عليه بالخلافة، فإنّ مؤاخاة النّبّيّ له مرّتين دون سائر الخلق وجعله

منه بمنزلة هرون من موسى وهو أحب الناس إليه ومولى كل من كان مولاه وولي كل مؤمن بعده ووارثه ووصيه ويدور الحق معه كيفما دار... كل هذا وغيره ما شئت أن تحدث يجعل له المنزلة الأولى في هذا الشأن ليستشار على الأقل.

ولئن كان مشغولاً عنهم بجهاز النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فجدير بأن يكون على خبر من ذلك ليكون رداء لهم عند حدوث ما يكره، وهم مقدمون على أمر عظيم، وعليّ من لا ينكر في شجاعته وبطولته وإيمانه وتفانيه في سبيل نصره الإسلام. ولكنه بالرغم من ذلك كله لم يعلم بالحادث إلا بعد أن سمع التكبير من المسجد عالياً، وقد فرغوا من اجتماع السقيفة وجاؤوا بأبي بكر يبايعونه البيعة العامة.

ولست في تعليلي هذا أدعي الإحاطة بأسرار هذا التكتّم وإنما ذكرت ما يبدو لي عند البحث مقتنعاً أنّه أهم أسرار، وعسى أن يكون هناك من يستطيع أن يشبع الموضوع بحثاً، فيزيدنا علماً على علم أو يكشف لنا آناً على جهل.

٦ تأثير دخول المهاجرين في اجتماع الأنصار

لنجئ الآن مع أبي بكر وعمر وأبي عبيدة إلى السقيفة، فنرى الأنصار مجتمعين يتداولون الحديث، وسعد بن عباد بينهم مزمل وجعل يخطب فيهم وقد ترأس حفلهم مرشحاً للخلافة. ولا نشك أن الأنصار الآن في لغط وحماسة، قد أخذت الأناية والفخر بأطرافهم معدّين للوثبة عدّتها، يريدون في اجتماعهم السريّ هذا أن يقبضوا على ناصية هذا الأمر العظيم، وليس أمامهم من يطاولهم.

وإذ يدخل عليهم وجوه المهاجرين فجأة لا بدّ أن يسقط ما في أيديهم بافتضاح أمرهم قبل إبرامه، وبتخوفهم من خروجه من أيديهم بعدما قالوا وصنعوا. ولا بدّ أن يرتبكوا لذلك ويقوى فيهم شعور الخذلان. وقد عرفنا نفسياتهم التي يتغلّب عليها الضعف، فيتغيّر عليهم مجرى الحادثة. وهنا ينقلب

الدّور فيتهيّأون لمواجهة هذا الحادث الجديد بما يقتضيه: فمن كان يبغض الإمارة لسعد وجد الفرصة قد حانت للإنقراض عليه، وبالعكس أصحابه الذين يوادّونه لا بدّ أن ينقلبوا مدافعين. وهذا أوّل تبدّل في حالهم وانخزال في اجتماعهم.

وبعد دخول جماعة المهاجرين هذا الاجتماع وسؤالهم عن هذا المزمّل من هو؟ وما شأنه؟ نرى عمراً يذهب لبيتدئ المنطق، وقد زوّر في نفسه مقالة في الطريق ليقولها بين يدي أبي بكر، وكان يخشى جدّ أبي بكر أو حدّته، وكان ذا جدّ كما يقول هو. ومن الواضح أنّ الموقف دقيق جدّاً يدعو إلى كثير من اللّين واللّباقة رعاية لهذه العواطف الثائرة المتحفّزة، ولكنّ أبا بكر يمنع عمراً من ابتداء الكلام، وكأنّته هو أيضاً يرقب شدّته وغلظته المعروفتين فيه فانطلق يتكلّم، وما شيء كان زوّره عمراً إلّا أتى به أو بأحسن منه على ما يحدثنا عمر نفسه.

ولقد كان أبو بكر يحسن المعرفة بما يتطلّب هذا الوضع من الرّفق والسياسة، أو لا ترى لَمّا كادوا أن يطأوا سعداً قال قائل: قتلتُم سعداً... فقال عمر وهو مغضب: «اقتلوا سعداً قتله الله إنّه صاحب فتنة»، فالتفت إليه أبو بكر قائلاً: «مهلاً يا عمر! الرّفق هنا أبلغ».

ولا أعتقد مع ذلك أنّ عمراً كان يجهل ضرورة الموقف، ولكنّي أخاله - وقد تمّت البيعة لأبي بكر - لم يجد حاجة لكثير من هذا اللّين والمداراة، وقد أخذ بموافقة الأنصار إلّا القليل، وتحقّق فشل سعد وانخزاله. فهو رجل السّاعة بعد أبي بكر - أراد أن يظهر بالغلظة لينطق أبا بكر بكلمة اللّين.

تأثير خطب أبي بكر
في المجتمعين



من المتيقّن أنّ الرّجال الذين سادوا الأمم والجماعات فأحسنوا سيادتهم هم من أبرع النّاس في علم الاجتماع وهم لا يشعرون. وإنّما جبلوا على معرفة فطريّة

تشحذها التجارب التي تخلق في النفس الملكة على تطبيق النظريات عند الحاجة. وأبو بكر وعمر هما من أولئك الناس الذين عرفوا خواص نفسية الجماعات وكيف يمكن التأثير فيها في الوقت المناسب كما دلت الحوادث المتكررة على ذلك.

ولا شك أن مميزات الجماعة المقصودة لعلماء الاجتماع كانت متوافرة أيضاً هنا أتم من توافرها في اجتماع المسجد غبّ موت النبي الذي أشرنا إليه سابقاً: فقد كان الاجتماع حافلاً التجأ فيه سعد بن عبادة أن ينب عنه ابنه أو بعض بني عمه في إلقاء كلامه، فيرفع به صوته لسمع المجتمعين. وقد اجتمعوا لغرض واحد حساس أعني تأمير من يخلف ذلك النبي العظيم، ليكون على رأس هذه الأمة الكبيرة القوية المستجدة، وهم على ما هم عليه من الحال التي وصفناها من التوثب والشعور بالاستحقاق والتكتم.

وأظنك عرفت في البحث الأسبق أن الاجتماع الذي يتألف على هذا النحو كيف يطلع فيه قرن العاطفة ويأرز رأس العقل والتفكير في المجتمعين فيصبح عرضة للتقلبات والانقلابات الفجائية ويقوى فيه سلطان المحاكاة والتقليد الأعمى. بل تظهر عليه الأعراض المتناقضة، فيبنا تجده قد يقوم بأعمال وحشية جبارة تدل على شجاعة إفراذه البالغة حدّها تجده مرة أخرى يجبن من الصّفير. وبينما تراه يأتي بأعمال صبيانية مضحكة تراه تارة أخرى يحكم التدبير والتنظيم. وما ذلك كلّه إلا من سجية المحاكاة الموجودة في كلّ إنسان فتسود على المجتمع عندما يبطل حكم العقل وحينئذ يكون تابعاً مسخراً لكلّ من يحسن تسخيرهِ بالمؤثرات التي تهيمن على العاطفة كالمثوم تنوياً مغناطيسياً.

ونحن إذا فهمنا جيداً هذه البديهيّات عن رويّة الجماعات، ولاحظنا توافر شروط الجماعة الاجتماعية في جماعة السقيفة، نفهم معنى تلك الأساليب التي اتّبعها أبو بكر وصاحبه - كما سترى - للتأثير في المجتمعين يومئذ ونفهم سرّ

تأثر جماعة الأنصار وانقلابهم الفجائي على أنفسهم، فأخذ أبو بكر وعمر الأمر من أيديهم باختيارهم. على أنهما في جنب قوة الأنصار واعتزازهم بجمعهم تلك الساعة لا يعدان شيئاً، وليس من المهاجرين معهما إلا أبو عبيدة بن الجراح كما سبق وسالم مولى أبي حذيفة على رواية. فاسمع الآن إلى الأساليب التي قلنا عنها:

لقد رأينا سابقاً كيف حرش أبو بكر بين الأنصار، وأثار عواطف الأوس على الخزرج. وقد صادف منهم نفوساً متهتئة الوثبة على سعد، حتى استمالهم إلى جانبه وهم يشعرون أو لا يشعرون. في حين أنهم يعلمون أن الأمر إذا كان للأنصار وإن تولاه رئيس الخزرج فهو إلى حيازتهم أقرب وإلى سلطانهم أدنى. ولكن للعاطفة هنا سلطانها القاهر على النفس لا يقف في وجهها أي سور محكم من المنطق والتفكير.

ولنفحص الآن «خطبته» التي واجههم بها في أول الملاقاة وقال عنها عمر: «ما شيء كان زورته في الطريق إلا أتى به أو بأحسن منه». فإنه ذكر فيها أولاً ما للمهاجرين من فضل وسابقة في الإسلام بأنهم أول من عبد الله في الأرض وآمن بالله وبالرسول وأنهم أوليائه وعشيرته وأحق أناس بهذا الأمر - أي الخلافة - من بعده. وإن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش، وإنهم لا ينازعهم في ذلك إلا ظالم... ثم خاطب الأنصار فلم يغمط حقهم وسابقهم وجهادهم، لكن... لكن من غير استحقاق لهذا الأمر، وإذا استحقوا شيئاً فإنما هي «الوزارة»... وغيرهم... «الإمارة»، فقال:

«... وأنتم يا معشر الأنصار من لا ينكر فضلكم في الدين ولا سابقتكم العظيمة في الإسلام. رضيكم الله أنصاراً لدينه ولرسوله وجعل إليكم هجرته، وفيكم جلة أزواجه وأصحابه، فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء».

وفي هذا البيان الشّيء المدهش من إطفاء نار عواطفهم المتأججة ضدّ المهاجرين، وإشباع نهمة نفوسهم الفخورة المتطاوله بفضلهم، وجهادهم ونصرتهم، وتقريبها إلى المهاجرين للاعتراف بفضلهم عليهم، لأنّه ليس أقوى على تخدير أعصاب الجماعة الهائجة ثمّ الذّهاب مع تيّار روحهم المندفعين بها، فأعطى لهم ما يسألون بلسان حالهم من الاعتراف بالفضل والجهاد وكلّ فخر يشعرون به متطاولين.

حقّاً لقد صدق وصدقوا، فإنّ لهم الفضل الذي لا ينكر، ولكنهم أخطأوا بزعمهم أنّ لهم بذلك حقّ الإمارة، وهنا نجد أبا بكر يريد أن يحولهم عن هذا الزّعم، فيحذر أن يخدش عواطفهم بما ينقص منزلتهم ويحطّ من مقامهم، فعدل عن التصريح بكلمة الخطأ أو ما ينسق عليها من معناها، وأتبع أسلوباً آخر من البيان وأنّه لمن السّحر المأثور فلم يزد على كلمة: «فليس بعد المهاجرين الأوّلين عندنا بمنزلتكم فنحن الأمراء وأنتم الوزراء». وفيها تنبيه على خطأهم من طرف خفيّ من دون التجاء إلى الكلمة التي بها تجرح عواطفهم وتثير الحزازات مع الثّناء عليهم في الوقت نفسه ثمّ إثبات الوزارة لهم.

وإذا أردت التدقيق في هذه الكلمة ترى الشّيء الأعجب: فهو الآن يريد أن يفصل المهاجرين الأوّلين - الأوّلين بالخصوص! - عليهم، ليثبت لهم استحقاق الخلافة، ولو كان وضعهما في طرفين وفصل المهاجرين لأثار ذلك بحفيظتهم وحرّش بين خصمين متطاولين من القديم، فعدل عن منطوق مقصوده، والتفّ إليهم من طريق تفضيل الأنصار أنفسهم على النّاس، وألقى في الطريق كلمة - المهاجرين الأوّلين - فتظاهر أنّه يريد أن يقول: ليس أحد بمنزلة الأنصار، وأنّ مقصوده ليس غير، وإنّما استثنى المهاجرين كأمر ثابت مقرر لا يتطرّق إليه الشكّ وليس محلاً للنّقاش لأنّه المقصود في البيان.

قلنا إذ تهدأ تلك النفوس الجّامحة في الجّماعه راضية بما قيل لها وفق شعورها، تتفكّك أوصالها وترجع من حيث جاءت كأنما حصل لها كلّ ما تصبو إليه. وهذا من انحطاط نفسيّة الجماعات، فلا تشعر بالنتيجة التي يراد أخذها منها وإن خالفت تفكيرها عند التأمّل، لأنّ عادة الجماعة في الأفكار أن تقبلها جملة أو تردّها جملة، ولا طاقة لها على التأمّل والتّفكير بين الأفكار ولا صبر لها على التّمييز.

مضافاً إلى أنّ الوعد بجعلهم الوزراء لا يفتاتون بمشورة ولا تقضي الأمراء دونهم الأمور يطمئن من رغباتهم وأطماعهم، ويذهب بخوفهم من الاستبداد عليهم وأخذ الثّار منهم، ويسدل على ما حاولوه ستاراً كثيفاً من النّسيان. وبعبارة أصحّ، يأخذ أثره الوقتيّ وتلهو الجماعة عن صدق الوفاء ولا تحتاج إلى التّدليل عليه، ولا يكلف قائله إلّا الوعد وبهرجة الكلام.

وهناك كلمتان أخريان في تلك العبارة التي حلّلناها لا يفوتنا أن نعرّف إليهما وإلى ما فيهما من معنى أخاذ.

الأولى: كلمة (الأولين)، فأبعدهم بها عن شعور الخصومة الموجودة للمهاجرين عامّة. والمهاجرون والأنصار حزبان متطاولان وقد كان تنافسهما أمراً واضحاً للعيان في زمن الرّسول وبعده حتّى قال لهم النّبّي يوماً: «ما بال دعوى أهل الجاهليّة»، وذلك عندما قال الأنصاريّ: «يا للأنصار!» وقال المهاجريّ: «يا للمهاجرين»، فأقبل جمع من الجيشين وشهروا السّلاح حتّى كاد أن تكون فتنة عظيمة، في قصّة مشهورة^(١)، فتجد أبا بكر بتخصيص المهاجرين بالأولين كيف اتّقى شعور الأنصار بخصومتهم لعامّة المهاجرين، وهم لا ينكرون ما للأولين من

(١) راجع البخاريّ: ٢/١٦٥، و٣/١٢٦.

فضل وقد سبقوهم إلى الإسلام وعبادة الرحمن على أنه بهذا التخصيص قرب نفسه وصاحبيه إلى هذا الأمر.

الثانية: كلمة (عندنا)، فانظر إلى ما فيها من قوة سحرية إذا رفع بها عن مقام القرن المنازع للأنصار، وأخرجها عن الحزبين: الأنصار والمهاجرين، ونصب نفسه بها كحكم بينهما يفضل هذا على ذاك ثم يختار لهم ما فيه الصلاح. وهذا له الأثر البالغ في إخماد نار عاطفة التعصب عليه، ويعطيه أيضاً منزلة في نفوسهم هي أعلى وأرفع تجعل له نفوذ الحكم المستشار والزعيم للفريقين وعلى العكس فيما لو نصب نفسه مزاحماً لهم مطالباً بحق يعود له ولحزبه. وشأن الجماهير أنها لا تنتظر الدليل على الدعاوى البراقة المبهجة، لأن التصوير ولو بالألفاظ له الحكم الفصل على نفسياتها.

فارجع الآن إلى تلك العبارة ودققها! وهي جعجة تسحن الجماعات من غير طحن، وإلا فمن المقصود بضمير (عندنا) يتكلم عنه أبو بكر غير جماعة المهاجرين وهو منهم، وعلى تقديره فمن الذي خوله أن يمثل المهاجرين بشخصه؟... ولكنه جرد من نفسه - ومعه غيره - حكماً مفضلاً، عنده المهاجرون أفضل من الأنصار وليس بمنزلة الأنصار أحد بعدهم.

فلا نعجب بعد عرفاننا هذه الأساليب التي لها القوة السحرية على الجماعات أن يأخذ أبو بكر بناصية الحال، ويستهيوي المجتمعين لينظروا إليه بقلوبهم لا بعقولهم، فيصرفهم كيف يريد. فانتظر نتيجة تأثيره فيهم.

نقاش المهاجرين والأنصار



قرأنا في الفصل السابق خطبة أبي بكر وما فيها من الأساليب، فلنر مدى تأثيرها في المجتمعين وكيف كانت النتيجة:

لم يردّ عليه إلّا الحَبّاب بن المنذر في كلامه المتقدّم في البحث الرقم (٢)، وقد رأيناه لم يأت بشيء وكان أوّل منخزل أمام المهاجرين وإن ظهر بالقوّة التي تلاشت في آخر كلامه كما شرحناه، ففتح على نفسه باب الحجّة الظاهرة إذ قال: «فمنكم أمير ومنهم أمير»، على أنّه ظهر جليّاً بمظهر المتعصّب المغالب، فاستهلّ كلامه بقوله: «أملكوا عليكم أمركم...» وهذا مردود عليه معكوس الأثر، وسيأتي.

وهنا جاء دور عمر بن الخطّاب فقال: «هيهات! لا يجتمع اثنان في قرن. والله لا ترضى العرب أن يؤمّروكم ونبیّها من غيركم، ولكنّ العرب لا تمتنع أن تولّي أمرها من كانت النبوّة فيهم ووليّ أمورهم منهم. ولنا بذلك منّ أبى من العرب الحجّة الظاهرة والسّلطان المبین. من ذا ينازعنا سلطان محمّد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته إلّا مدلّ بباطل أو متجانف لائثم أو متورّط في هلكة».

لتجد كلام عمر هذا - وإن كان هادئاً - لا يبلغ كلام أبي بكر، إذ ظهر بمظهر الخصم المدّعي بحقّ الإمارة. وكأنّ أبا بكر فسح له في المجال لأن يكون هو المدّعي العام عن المهاجرين بعد أن نصّب نفسه كحكم للمتنازعين. كما نلاحظ أيضاً أنّه لم يشر إلى قضیة النّصّ على قريش أو على خصوص واحد منهم، وإنّما الفضيّة قضیة رضى العرب وإبائها وأنّ المهاجرين أولياء محمّد وعشيرته. ولذا قال عليّ عليه السّلام بعد ذلك: «احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة».

فقام الحَبّاب بعد عمر فقال: «يا معشر الأنصار أملكوا عليكم أمركم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه، فيذهبوا بنصبيكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم ما سألتموه فاجلوهم عن هذه البلاد، وتولّوا عليهم هذه الأمور، فأنتم - والله - أحقّ بهذا الأمر منهم فإنّه بأسيافكم دان لهذا الدين من دان ممّن لم يكن يدين. أنا جذيلها المحكّك وعذيقها المرجّب. أنا شبل في عرينة الأسد. أمّا والله لو شتّم نعيديّها جذعة. والله لا يردّ أحد على ما أقول إلّا حطّمت أنفه بالسيف».

وهذه عصبية جاهلية وسوء قصد ظاهر. فقال له عمر: «إذن يقتلك الله» فانتحى به الناحية الدينية إذ نسب القتل إلى الله تعالى ولم يقل يقتلك الناس. وهذا أسلوب من الردّ فيه التهديد والتّديد على تلك الدّعى الجاهلية منه. فقال الحباب: «بل إياك يقتل».

وهذه مهاترة يلتجئ إليها ضعف الحجّة وشدة الغضب، فترى الحباب في كلّ ذلك كان قلق الوضين يرسل من غير سدد، وتتضوّع من فمه رائحة نفسه، ولا يعرف أن يسرّ حسواً في ارتغاء. فاقتحم في الميدان بجنان الفارس المدلّ المدلّ بقوّته ونفسه، ومن سيفه ولسانه تنطف دعوى الجاهلية الأولى البشعة في الإسلام، تأبأها عليه الصّبغة الدينية المصطبغ بها المجتمع يومئذ، وهو في الدّرجة الأولى متأثر بالإسلام وتعاليمه، وللشّعور الديني المكان الأوّل في تأثر الجماعات الدينية وانفعالاتها، فما لم يستخدم هذا الشّعور لا يرجى أن يحدث في الجماعة التعصّب الذي يجعل الإنسان يرى سعادته في التّضحية بنفسه وبكلّ عزيز فداء للمقصد الذي يوجّه إليه.

فالحباب إن تولّى الدّفاع عن سعد وقومه نصرة لهم فهو الذي أفسد عليهم أمرهم أكثر من أيّ شخص آخر من حيث يظنّ الصّلاح، وبدلاً من أن يقود المجتمعين للغرض الذي اجتمعوا لأجله قد خسروهم وأعطى القيادة - من حيث لا يشعر - لغيره الذي عرف كيف تؤكل الكنف في استمالتهم واستعمال نفوذه فيهم. وكان أوّل ظهور هذه الخسارة قيام ابن عمّه بشير بن سعد الخزرجي، فنقض على الخزرج ما أجمعوا عليه فقال:

«يا معشر الأنصار إنا والله لئن كنّا أولى فضيلة في جهاد المشركين وسابقة في هذا الدّين ما أردنا إلا رضى ربّنا ورضى نبيّنا والكدح لأنفسنا، فما ينبغي لنا أن نستطيل على الناس بذلك ولا نبتغي من الدّنيا عرضاً فإنّ الله وليّ المنة علينا بذلك. ألا إنّ محمداً من

قريش وقومه أحقّ به وأولى. وأيم الله لا يراني الله أنازعهم هذا الأمر أبداً فاتقوا الله ولا تخالفوهم ولا تنازعوهم».

انظر إلى الشعور الديني كيف أخذ بأطراف كرم هذا الرجل، متأثراً بدعوة أبي بكر وصاحبه، خارجاً على قومه بل على نفسه، وكان بعد ذلك أول مبايع من القوم. ولا أعتقد أنّ ذلك كلّه عن نفاسة لسعد كما رماه به الحباب لما مّده للبيعة فناده: «يا بشير بن سعد عقت عقاق! ما أحوجك إلى ما صنعت؟ أنفست على ابن عمك الإمارة!». فقال بشير: «لا والله ولكن كرهت أن أنازع قوماً حقاً جعله الله لهم».

بل اعتقد أنّه كان صادقاً بعض الصدق أو كلّه فيما ادّعاه عن نفسه، فإنّ سير الحادثة كما وصفناه يدلّ دلالة واضحة على تأثر الجماعة بكلام أبي بكر وانقيادها إلى دعوته ولا سيّما بعد ما صدر من الحباب ما يبعد النفوس عن دعوة قومه. نعم! وإنّما كان مبدأ ظهور ذلك التأثير في بشير بن سعد، فيصحّ أن نجعله ممثلاً لشعور قومه تلك الساعة.

٩ المهاجرون يربحون الموقف

إنّ الحقيقة هي التي وصفناها لك. إنّ القوم قد تكهروا بدعوة المهاجرين، وتهيأوا لبيعة واحد منهم بالرغم من وجود التنافس بين الحزبين، كما أشرنا إليه وصرّح به أبو بكر في خطبته التي تقدّمت في البحث (٣) إذ قال: «فقد جلس بين لحبي أسد يقضمه المهاجريّ ويجرحه الأنصاريّ» وزاد في تهيتهم هذا منافسة الأوس للخزرج وحسدهم لسعد. وطبيعيّ أنّ تنافس القريب أكثر أثراً من منافسة البعيد مهما كانت.

ولذلك نرى أبا بكر لما سمع مقالة بشير لم يتأخّر عن تقرير النتيجة من هذا

النقاش، فلا بدّ أنّه علم بانقلاب الجمع تأثراً بدعوتهم، كيف وهو قد هيمن عليهم ونوّمهم تنويماً مغناطيسيّاً، فيعرف كيف سخّره وقاده فقدّم للبيعة أحد الرّجلين اللّذين معه: عمر بن الخطّاب وأبي عبيدة الجراح، وقال: «قد رضيت لكم أحد هذين الرّجلين فأيهما شئتم فبايعوا».

وقد جرى في هذا الكلام هنا على تلك الطّريقة نفسها التي سلّكها في خطبته المتقدّمة في البحث (٧) من ترفّعه عن مقام المعارضة، وتجريده من نفسه حكماً للحزين يختار لهما ما هو الصّالح باجتهاده، فاختار لهم أحد هذين الرّجلين.

ولكنّ الجمهور كما قلنا ضعيف الرّأي والاختيار، لا يعرف أن يختار ولا يعرف أن يعيّن ما يختار، ويبقى في مثل هذا الحال منتظراً إشارة من سخّره ونوّمه التّنويم المغناطيسيّ أو لأيّ شخص آخر يفاجئه بإرادة قويّة حازمة، فلو أنّ أحداً من الحاضرين قام فبايع أحداً منهما عمراً أو أبا عبيدة لبويع وانتهى كلّ شيء. ولو أنّ أبا بكر عيّن واحداً لما تأخّروا عن بيعته، ولكنّ هذا التّردّد بين الرّجلين يظهر أنّه كان مقصوداً تمهيداً لإرجاع الأمر إليه، ولعلّه عن تفاهم سابق واتّفاق بين الثّلاثة ليتعاقبوا هذا الأمر، ولذلك تمنّى عمر عند الموت أن يكون أبو عبيدة حيّاً ليعهد إليه.

أمّا هما فقد أبيا عليه وقال عمر: «لا والله لا نتولّى الأمر عليك أبسط يدك نبايعك!» قال هذا القول ولم يترك فرصة تستغلّ للرّدّ والحجاج، فحقّق القول بالعمل، وأقدم بإرادة جازمة لا تعرف التّردّد يتطلّبها الموقف الدّقيق، فذهب ليبايع أبا بكر، ولم يتمنّع أبو بكر فمدّ يده، ولكن بشير بن سعد هذا الذي تقدّمت خطبته سابق عمراً بن الخطّاب إليها فوضع يده بين يديهما مبايعاً، كأنّما أراد بذلك أن يحرز الفضيلة في السّبق أو ليزهن على إخلاصه للمهاجرين، بل هذا من اندفاعات الجمهور المدهشة بنتيجة انفعالهم بالمؤثرات التي تطرأ عليهم.

وهو من أبلغ الشواهد على ما قلنا من تكهرب نفوس جمهور السقيفة بتلك المؤثرات التي استعملها أبو بكر بتلك الحذاقة واللباقة، فإن لبعض الألفاظ والجمل سلطاناً لا يضعفه العقل ولا يؤثر فيه الدليل. ألفاظ وجمل يفوه بها الخطيب خاشعاً أمام الجمهور، فلا تكاد تخرج من فيه حتى تعلو الوجوه هيبتها وتغنو القلوب لها احتراماً كأن فيها قوة إلهية أو موجة سحرية، فتثير تارة في النفوس أشد الصواعق من الغضب، وتسكنها تارة إذا جاشت فتمزق أشلاءها وتقودها إلى حيث يريد المتكلم راضية قانعة^(١).

ويظهر أن عمرأ أيضاً أدرك حقيقة الموقف وكيف قد ربحه المهاجرون فلم يبق إلا أن يصدر أحدهم الحكم الفاصل في تعيين من يبايع منهم، فأقدم على بيعة أبي بكر - كما رأيناه - غير متردد ولا متخوف ولا مستشير، ومدّ يده مسرعاً. وإلا فإن الأمر أعظم من أن يتم بهذه السرعة والسهولة التي كانت: بإقدام شخص واحد يعقد البيعة لشخص آخر الظاهر ظهور الشمس أنه صاحبه المنحاز إليه في وقت هو أحد ثلاثة أو أربعة من الحزب المعارض لقوم في عقر دارهم معتزين بقوتهم يريدون أن يملكوا أعظم سلطان لأعظم أمة، وهو لم يأخذ رأيهم وتصديقهم على ما أراد^(٢) وإنما أقدم كأن الأمر لا يدور إلا بينه وبين أبي بكر كأمر ثابت لا شك فيه. وهذه مغامرة خطيرة لها ما بعدها، ولم تكن منه إلا لأنه أدرك نضج القوم وتهيئتهم لبيعة أحد المهاجرين.

ولذلك لم نجد معارضة من القوم، بل الأوس ذهبت جميعها مسرعة للبيعة من غير تردد ولا تلكؤ يقدمها أسيد بن حضير بعد أن قالت ما قالت كما تقدّم

(١) راجع كتاب [روح الاجتماع] المعرب غستاف لوبون الصفحة ١١٣.

(٢) على أنه قال بعد ذلك في خلافته: «فمن بايع أميراً من غير مشورة المسلمين فلا بيعة له ولا بيعة للذي بايعه

نقرة يفتلا» راجع كنز العمال الجزء الثالث رقم الحديث ٢٣٢٣.

في البحث (٣)، ثم تبعهم جميع الأنصار ما عدا سعداً ومن كان شديد التعصب له كابنه قيس والحباب. ولا شك أن للعدوى أثرها الفعال في الجماعات فتسري سريان النار في الهشيم، أو تيار الكهرباء في سلكه، فقد وجدنا كيف كان هلعهم في تزاحمهم على البيعة وتسابقهم إليها، كأنما تفوت دونها الفرصة، فأقبلوا من كل جانب يبايعون أبا بكر، حتى ازدحموا على سعد بن عبادة السيد المطاع في الخرج بل الأنصار كلهم، هذا الزعيم الذي كان قبل ساعة مرشحاً للبيعة خليفة للنبي وأميراً على جميع المسلمين، وكادوا يطأونه فيقتلونه وهو مزمل وجع، فحمل إلى داره صفر اليمين.

وهذا اللطف شيء في تناقض أفعال الجمهور وعدم ثباته وتطرفه في أعماله وآرائه وشدة نزقه، فإنه لا يعرف الحلم والصبر ولا قمع النفس عن الاسترسال في نزاعاتها، ولا المحافظة على الآداب العامة المصطلح عليها، وهو مع ذلك كثير النسيان لأحواله السابقة.

أما الحباب - ولا ينبغي أن ننساه - لما رأى إقبال الناس على البيعة انتضى سيفه، فحامله عمر فضرب يده، فندر السيف، فأخذ منه. فجعل يضرب بثوبه وجوههم حتى فرغوا من البيعة، ولكن من المعلوم أنه لم يصنع شيئاً ولم يستطع رد جماع أي شخص من قومه حتى تمت البيعة مرغماً، وصدق فيه وفي قومه المثل المشهور: «رب ساع لقاعد». وليتني أراه في تلك الساعة كيف كان حاله فتزبد شدقه ويتميز غيظاً ويعض على أنامله وقد ملكت حواسه سورة الغضب، وماذا كان يقول لقومه ولنفسه بعد ذلك الذي مضى منه من التهديد والوعيد ثم ذهب هباء وخار ضعفاً؟ لا شك أنه لو كان من أبناء هذه المدينة الحديثة متشبعاً بعاداتها، لكان - هو على مثل هذه الحال - ضحية الانتحار ليتخلص من شئها ويستريح عاها.



النتيجة

نستنتج من سير الحادثة أنَّ طريقة بيعة أبي بكر لم تكن طريقة اختيار بالمعنى الصحيح^(١) ويحقّق معنى أنّها كانت «فلتة» وفي الله شرّها على حدّ تعبير عمر بن الخطّاب.

وقد رأينا السّركة التي جرت بالحادث لم تبق مجالاً للمفكّر أن يشحذ فكره ولا للمعارض أن يقيم حجّته، فكانت مفاجأة في مفاجأة. مع أنّ العاطفة العدائيّة عند الأوس المهيّجة من أبي بكر كان لها الأثر الفعّال في تقريب النتيجة، وساعدها بل أشعل أوارها أنّ المجتمعين انطبعت فيهم أوصاف الجماعة الاجتماعيّة، ممّا يذهب عنهم صحّة الاختيار والحكم.

فلا بدع إذا لم يثق الباحث المفكّر باختيار جماعة السقيفة، ولا يغترّ به دليلاً على صحّة هذه الطريقة من البيعة في الإسلام. وقد أشرنا في الفصل الأوّل إلى أنّ عمرأ نفسه قال عنها: «فمن دعا إلى مثلها فهو الذي لا بيعة له ولا لمن بايعه».

ولا غرابة أيضاً إذا لم يدافع أحد عن النّصّ على عليّ بن أبي طالب، وقد اندفع المجتمعون بتيار جارف لا يقف في سبيله شيء، ونحن نعرف رأي المهيمين على الاجتماع في عليّ، وهم يتعدون أن يتمّ له شيء من ذلك. أفتراهم يدعون إليه في هذا المجتمع الذي أُسس على الإعراض عن النّصّ فيه، وإذا قال بعد ذلك بعض الأنصار أو كلّهم «لا نبايع إلّا عليّاً» كما سبق فقد قلنا إنّ ذلك بعد خراب البصرة، فإنّ هذا الجمهور أصبح لا يملك اختياره وتفكيره وشعوره بواجبه الدّينيّ لما قلناه من تكهريه بتيار تلك القوّة السّحرية قوّة الاجتماع التي

(١) فنصدّق كلمة الأستاذ محمّد فريد أبي حديد في مقاله «نظرة في نظام بيعة الخلفاء» المنشور في مجلة

تجعل أعماله أعمالاً لا شعورية، على أن أساس الاجتماع ارتكز على طمع الأنصار من جهة وتخوفهم من جهة أخرى «على ما شرحنا فيما تقدّم». وهذان لم يتركاهم يفكّرون في واجبهما الدينيّ فبعد أن أفحموا وغلبوا واندفعوا مع الغالبين، وتلك هي فطرة البشر.

ويشهد على ما نحسّه من الضعف الدينيّ في تلك الأحكام العاجلة والقرارات الخاطفة في اجتماع السقيفة، أنّه ممّا تقرّر في تلك النهضة أمران عامان:

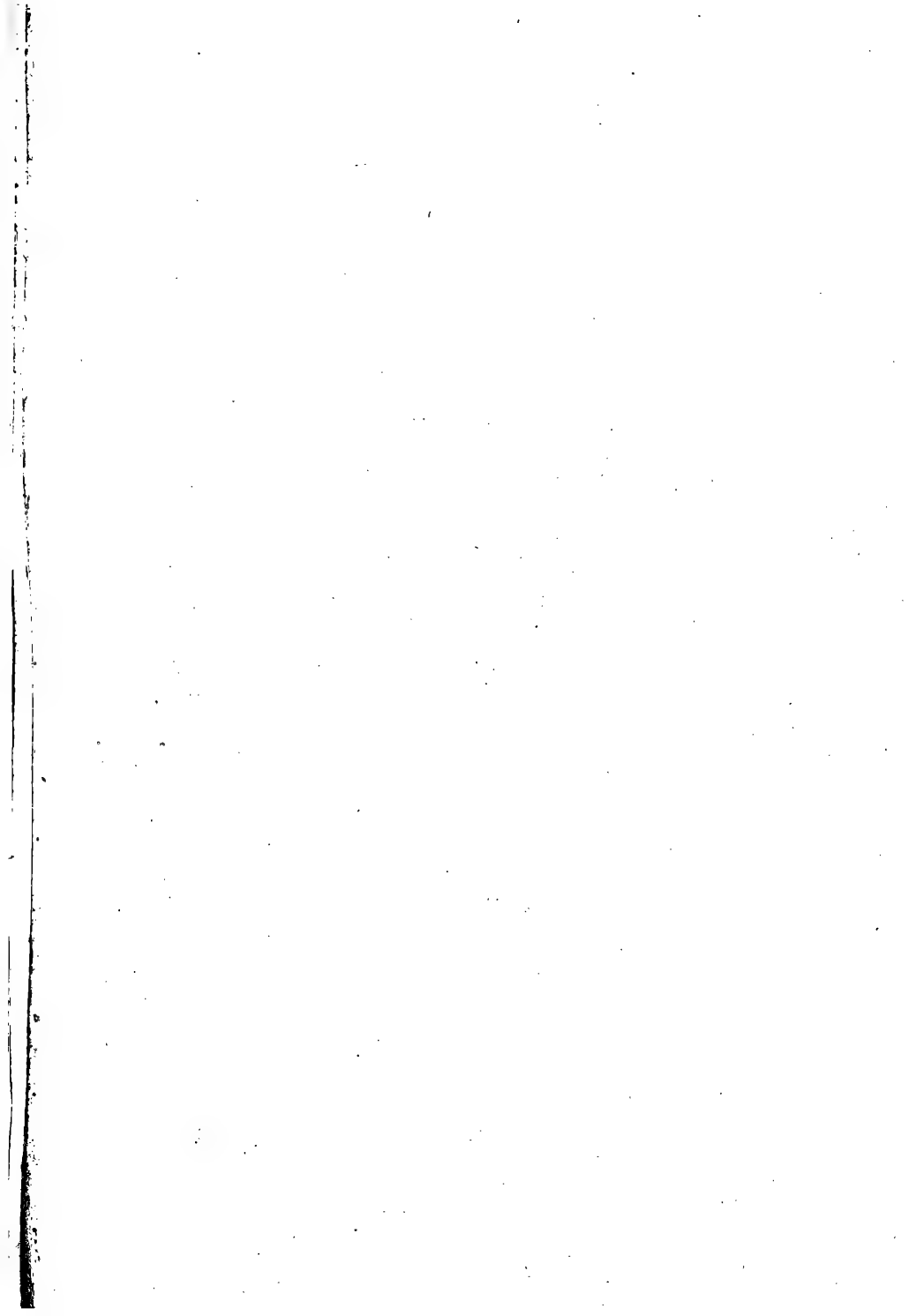
١ - أنّ الأنصار لا حقّ لهم في هذا الأمر.

٢ - أنّهم الوزراء لمن كانت له الإمارة.

مع أنّ الأوّل شكّ فيه أبو بكر نفسه بعد ذلك إذ تمّنّى فيما تمّنّى لو سأل النبيّ عنه، والثاني هذا المنصب المزعوم - وزارة الخليفة - لم يعط لأحد منهم لا في عهد أبي بكر ولا بعده، بل هذا المنصب لم يحدث لأحد إلّا في عهد العباسيين.

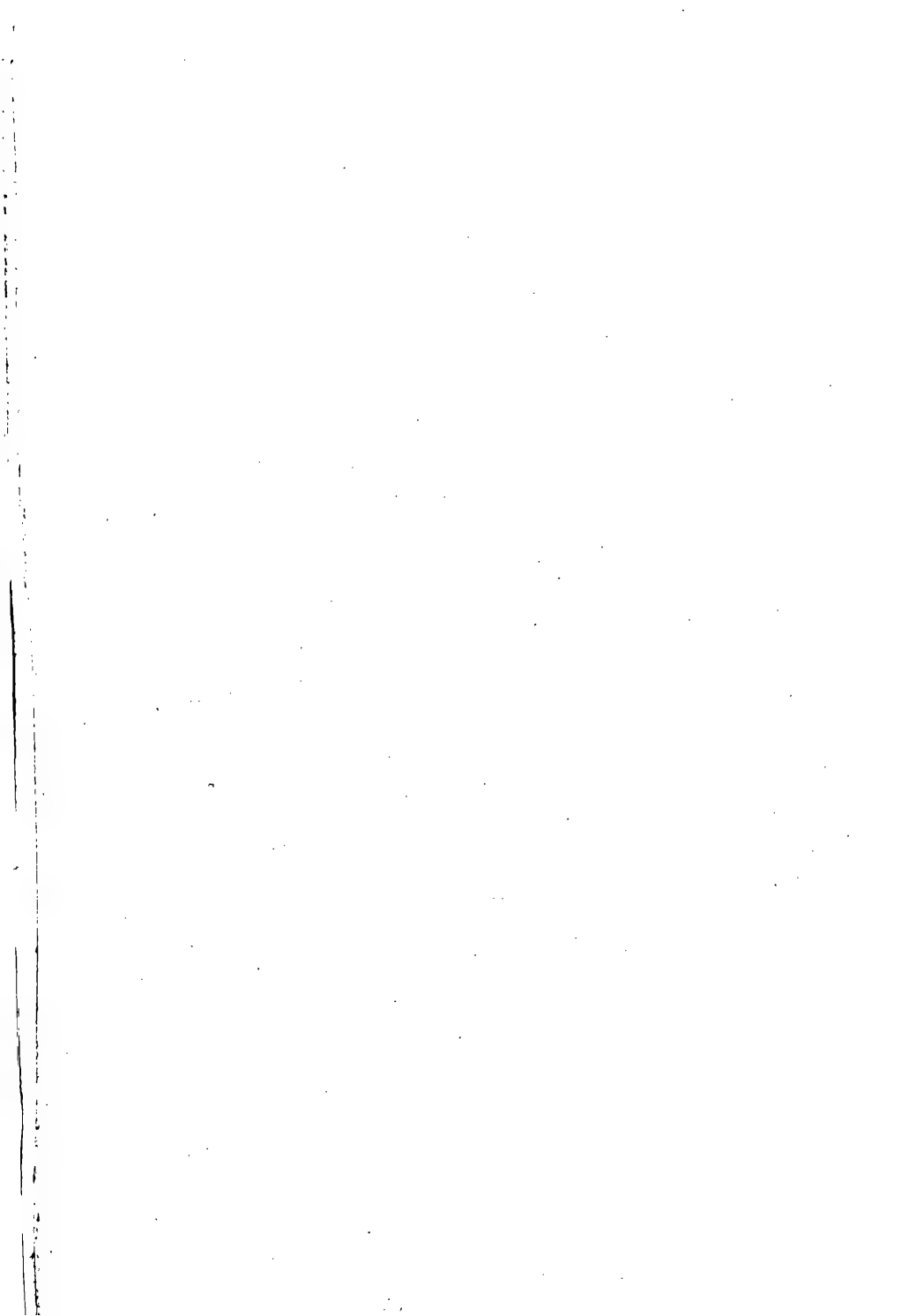
وبهذه النتيجة التي حصلنا عليها من سير حوادث السقيفة وملابساتها يسهل علينا أن نفسّر بها الآية الكريمة: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ...﴾ فإنّ الاجتماع كان - على كلّ حال - انقلاباً على الأعقاب حتّى لو لم نؤمن بالنصّ من قبل النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ على من سيكون خليفة من بعده، لأنّ الاجتماع كما قلنا من أصله كان افتياتاً على المسلمين ولم يكن مستنداً إلى قاعدة إسلامية أو تصريح من الرسول. وكذلك ما قرّره الاجتماع لم يكن إلّا قراراً خاطفاً تحكّمت فيه العواطف في المبدأ والمنتهى، وليس فيه مجال الرجوع إلى النصّ. وإلى هنا نستطيع أن نرجع إلى ما قلناه في التمهيد أنّه كيف تفسّر الآية بحوادث السقيفة؟ وأرجو من القارئ أن يرجع مجدداً إلى بحث السقيفة ليأخذ بأطراف الموضوع على ضوء هذه النتيجة.

ومن الحادثة نفسها نستطيع أيضاً أن نؤيد النصّ على الإمام عليّ عليه السلام لأنّ ما ورد فيه من تلك النصوص لو لم تكن لتعيينه خليفة وكانت لمجرد الثناء وبيان فضله ولم يكن الاجتماع لاستغلال الفرصة لمخالفة النصّ وكان اجتماعاً طبيعياً شرعياً - لو لم يكن كلّ ذلك لوجب أن يكون هذا الرجل الذي هو من النبيّ بمنزلة هارون من موسى في مقدّمة المجتمعين وعلى رأسهم ومعه أهل بيته. ولما كان ينعقد الاجتماع ولا يقرّر فيه شيء من دون مشورته وموافقته ولكن - كما سبق - كلّ ذلك لم يقع، بل الحادثة من مبدأها إلى منتهاها أخذت على أن تقع على غفلة منه ومن بني هاشم إلى آخر لحظة منها وأهمّل شأنهم وكأنّهم لم يكونوا من المسلمين أو لم يكونوا من الحاضرين إلّا بعد أن تمّ كلّ شيء.



الفصل الرابع

عليّ مع الخلفاء



الافتيات على الإمام



لا يشكّ التاريخ أنّ عليّاً عليه السّلام - كما قدّمنا - لم يكن على علم من اجتماع الأنصار في سقيفتهم، حتّى بعد ذهاب الثلاثة من حزب المهاجرين متكتمين، وهم أبو بكر وعمر إذ ذهبا يتقاودان - على حدّ تعبير الطّبريّ في تاريخه - وتبعهما أبو عبيدة. بل لم يعلم الإمام بما تمّ في السّقيفة إلّا بعد خروجهم إلى المسجد في ضجيجهم - وقي مقدّمهم عمر بن الخطّاب ويده عسيب نخل وهو محتجز يحثّ الناس على البيعة - فبلغه تكبيرهم، وهو مشغول - لا يزال في جهاز النّبّي، ولم يخرج إليهم إلّا في اليوم الثّاني.

وأوّل شيء يبدو دليلاً على افتيات القوم عليه بالمشورة، وهم يشعرون بأنّهم في مقام الخصوميّة له، إنّهم لم يخبروه بحادث اجتماع الأنصار عندما أسرّ عمر إلى أبي بكر وهو في بيت الرّسول بالخبر، وهما أيضاً لم يخبرا أحداً غير أبي عبيدة الذي تبعهما وحده حيث الاجتماع السّريّ، مع أنّ مثل الإمام أولى الناس بتدارك هذا الموقف الدّقيق إن كان في اجتماع الأنصار خطر على الإسلام أو فتنة، والأمر جارية على ظواهرها الطّبيعيّة بين الإمام وبين هذه الجماعة. ثمّ الأغرب أنّهم لم يدعوه للمشاورة بل حتّى للبيعة قبل أن يتمّ كلّ شيء ينتظر لبيعة أبي بكر. ولا ينتهي التّساؤل عمّا إذا ينبغي أن يرسلوا إليه من يخبره بالأمر على

الأقل! أما كانوا على حسن نية معه أو ثقة بموافقته لهم ورضاه؟

نعم! لقد وجدناهم قد قضوا أمرهم بينهم، ودعوا الناس إلى البيعة أشتاتاً ومجتمعين، مستشعرين الكفاح والخصومة بل الخوف أمام حزب علي. ولذا انتهزوا فرصة انشغاله وانشغال أصحابه وبني هاشم بجهاز سيدهم. ويشهد لهذا قول الطبري في تأريخه: «وجاءت أسلم فبايعت فقوي بهم جانب أبي بكر وبايعه الناس». تأمل كلمة (فقوي بهم جانب أبي بكر)، لتفهم أن هناك جانبين متخاصمين يقوى أحدهما ويضعف الآخر، وليس المراد بالجانب الآخر الأنصار لأنهم قد بايعوا في السقيفة ولم يبق إلا سعد بن عباد و ابنه، وليس له كبير اهتمام وقد أهملت بيعته حسب إشارة بعض أبناء عمه.

أما علي فقد قلنا إنه جاءه الخبر عفواً لما سمع تكبير القوم في المسجد وهو حول النبي مشغول بجهازه. ولما بلغته حجّتهم على الأنصار لم يكتف نقدها، فقال كما في نهج البلاغة: «احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة».

رأيه



في بيعة السقيفة

قلنا في آخر الفصل الأول إنه لماذا لم يطالب الإمام صراحة بالنص عليه بالخلافة، وهنا نقول: إنه مع ذلك لم يكتف رأيه في بيعة السقيفة، فإن التاريخ لا يشك، عند من ينظر إليه نظرة فحوص وتمحيص، أنه كان ناقماً على ما أسرعوا إليه من بيعة أبي بكر، وكان يعدّها غضباً لحقه، فلم يلاق الحادث إلا بالاستغراب والاستنكار كما يبدو من كلمته السابقة التي قرأها أخيراً، ومن كلمات كثيرة منبّهة في نهج البلاغة وغيره وأهمّها الخطبة الشقشقية. وأقل ما يقال في إنكاره تخلفه عن البيعة حتى ماتت فاطمة الزهراء عليها السلام.

على أن من الظلم أن نقول: إن الإمام تخلف عن البيعة، وهو صاحب الأمر

الذي يجب أن يؤتى إليه، وإنّما الحقّ أن نقول: إنّ الناس هم الذين تخلّفوا عنه.

وأول إعلان له عن رأيه كان عند خروجه في اليوم الثاني من السّقيفة بعد البيعة العامة - كما في مروج الذهب - فقال لأبي بكر: «أفسدت علينا أمرنا ولم تستشر ولم ترع لنا حقاً». وهذا القول صرخة في وجه الاستئثار عليه، وتصريح بعدم الرّضى بما تمّ، وليس عليّ ممّن يداجي أو يخاتل ولا ممّن تأخذه في الله لومة لائم. ولذلك هم كانوا يفرون من التحرّش به قبل تمام البيعة خوف إعلان خصومتهم، فنرى أبا بكر في جواب كلامه السّابق يعترف له ويقول: «بلى! ولكن خشيت الفتنة».

ويسكت التاريخ عن ذكر جواب الإمام، أفتراه اقتنع بكلمة أبي بكر أو أغضى عن جوابها، أو التاريخ أهمل الجواب؟ ولكنّ عليّاً نفسه يقول من خطبة له عن هذه الحادثة: «فلما قرعته بالحجّة في الملاء الحاضرين هبّ كآته لا يدري ما يجيبني به».

ولئن فرض أنّه سكت هذه المرّة فإنّه لم يترك الدعوة إلى نفسه واستنكار حادث السّقيفة، وإن بايع بعد ذلك فلم يبايع عن طيبة خاطر واطمئنان إلى الوضع، وهو الذي يقول بالصّراحة في الشّقيقيّة: «فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجى أرى تراني نهياً».

ثمّ إنّ التاريخ يحدّثنا أنّه لم يبايع إلّا بعد أن صرفت عنه وجوه النّاس بموت فاطمة الزهراء عليها السّلام. وكم تذرّ وتظلم من دفعه عن حقّه مثل قوله من كلام له في النهج: «فوالله ما زلت مدفوعاً عن حقّي مستأثراً عليّ منذ قبض نبيّه صلى الله عليه وآله وسلّم حتّى يوم التّاس هذا»، ويشير بهذا اليوم إلى عصره في خلافته.



هذا هو الصّريح الواضح من رأي الإمام في بيعة السّقيفة وما وقع بعدها.

ويكفي النظر في الشَّقَشَقِيَّة وحدها، غير أنَّ التاريخ قد يحاول أن يكتّم هذه الصّراحة، لأنّه لا ينكر على كلّ حال أنَّ عليّاً مع الحقّ والحقّ مع عليّ، فلا يمكنه أن يتّهمه بالحيدة عن طريق الحقّ إذا اعترف بهذا الرأي منه، وهو - أعني التاريخ - يريد أن يصتّح ما وقع يوم السّقيفة الذي لا يصحّ من دون رضی صاحب الحقّ وموافقته، فيركن إلى المداورة.

ولكن في الحقيقة لا بدّ أن تتمّ على نفسها، فإنّه جاء في صحيحي البخاريّ ومسلم عدا كتب التاريخ والسير ما لا يخرج عن هذا القول: «إنّ وجه التّاس كانت إليه وفاطمة باقية، فلما ماتت انصرفت وجه التّاس عنه وخرج من بيته فباع أبا بكر وكانت مدّة بقائها بعد أبيها ستة أشهر».

وجاء ما هو أصرح من كلّ ذلك في جوابه لكتاب لمعاوية، إذ يتّهمه معاوية بالبغى على الخلفاء والإبطاء عنهم وكرهية أمرهم، فيقول الإمام منكرّاً ببعضها التّهم ومعترفاً بالبعض الآخر: «فأمّا البغي فعاذ الله أن يكون وأمّا الإبطاء والكرهية لأمرهم فليست أعتذر إلى التّاس في ذلك»^(١).



الموقف الدقيق

يظهر للمتنبّع أن الإمام عليه السّلام كان يرى - عطفاً على رأيه السّابق - وجوب مناهضة القوم حتّى يأخذ حقّه منهم. ويستشعر ذلك من سيرته معهم ومن كثير من أقواله التي منها قوله في الشَّقَشَقِيَّة عن حربه لأهل الجمل ومعاوية: «أمّا والذي فلق الحبة وبرأ النّسمة لولا حضور الحاضر وقيام الحجّة بوجود النّاصر، وما أخذ الله على العلّاء ألاّ يقارّوا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس أوها».

فانظر إلى موقع كلمته: «لسقيت آخرها بكأس أولها»، فإنه يريد أن يقول: إن زهدي بالدنيا يدعو إلى أن أترك حقّي في المرّة الأخيرة كما تركته في المرّة الأولى، ولكنّ الفرق كبير بين الحالين: ففي الأولى لم تقم عليّ الحجّة في القتال لفقدان الناصر دون هذه المرّة، فلا يسعني أن أعرض عنها هذه المرّة وأسقيها بالكأس التي سقيت به أولها يوم طويت عنها كشحاً وصبرت على القذى.

وأصرح من ذلك ما كان يقوله: «لوجدت أربعين ذوي عزم منهم لناهضت القوم»، وهذا ما عدّه معاوية من ذنوبه، وذلك فيما كتب إليه من قوله: «فهما نسيت فلا أنسى قولك لأبي سفيان لمّا حرّكك وهيجك لو وجدت أربعين ذوي عزم منهم لناهضت القوم، فما يوم المسلمین منك بواحد»، ولم ينكر أمير المؤمنين عليه السّلام هذا القول في جوابه على هذا الكتاب.

وفي التّاريخ مقتطفات تؤيّد ذلك، كما في تاريخ اليعقوبيّ: إن أصحابه الذين كانوا يجتمعون إليه طالّبوه بمناهضة القوم وتعهّدوا بالنّصرة، وكانهم ظنّوا أن قد بلغوا العدد المطلوب «٤٠ ذوي عزم» فقال لهم: اغدوا على هذا محلقي الرّؤوس، وهو إنّما يريد أن يريهم أنّهم لم يبلغوا المنزلة التي تقام بها الحجّة، فلم يعد عليه إلّا ثلاثة نفر.

وإذا كان هذا رأيّه في المناهضة للقوم يبلغ -يا سبحان الله- هذه الشّدّة والصّرامة فماذا تراه صانعاً؟ لنتركه الآن يحدّثنا هو عن نفسه وموقفه الدّقيق، إذ يقول من الشّكشيقيّة: «وطفت أرثأي بين أن أصول بيد جدّاء أو أصبر على طخية عمياء يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير ويكدح فيها مؤمن حتّى يلقي ربّه». ثمّ يبيّن لنا كيف أنّ يده جدّاء من خطبة ثانية «نظرت فإذا ليس لي معين إلّا أهل بيتي فضننت بهم على الموت».

فهو إذاً بين أمرين لا ثالث لهما: إمّا المغامرة بما عنده من أهل بيته، وإمّا الرّضوخ للأمر الواقع، أمّا الحالة الأولى ففيها خطر على الإسلام لا يتدارك، فإنّه

إذا قتل هو وآل بيته ارتفع الثقل الثاني من الأرض [عتره الرسول] وافترق عن عديله القرآن الكريم، وهناك الضلالة التي لا هداية معها، وقد قال النبي: «لا تضلّوا ما إن تمسّكنم بهما أبداً» أو «لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض». وأمّا الحالة الثانية فإنّ في الصبر على هضم حقوقه إضاعة لوصيّة النبي، وتعطيل لنصبه إيّاه إماماً وخليفة من بعده.

فأيّ الأمرين هو أولى بالرعاية لحفظ بيضة الإسلام؟

وأتى لنا أن نتحكّم في ترجيح أحد الأمرين، ونعرّف الإمام واجبه في هذا الأمر؟!!

وما بالنّا نذهب بعيداً، فإنّا نعرف ما صنع الإمام، إنّه استسلم للقوم وباع كما بايع النّاس بالأخير، وقد قرّر الرّأي الأخير بعد أن طفق يرتأي بين أن يصول بيد جذاء أو يصبر على طخية عمياء عندما قال: «فرأيت الصبر على هاتا أحجى» فسدل دونها حينئذ ثوباً وطوى عنها كشحاً.

على أنّه لا يضيع وجه الرّأي على الناظر في هذا الأمر ليعرف كيف كان الصّبر أحجى، لأنّه لو نهض في وجه القوم مع قلة النّاصر وحسد العرب له وترات قریش عنده، لكان المغلوب على أمره، وعندئذ يصبح نسيّاً منسياً، ولربّما لا يحفظه التاريخ إلّا باغياً بغى على الدّين كأولئك أصحاب الرّدة. فقتل (بسیف الإسلام) وأضيع مع ذلك النّصّ على خلافته. وقد رأيناه مع بقاءه حيّاً وانتهاء الأمر إليه بعد ذلك كيف غمط حقّه وأعلن سبّه وبقي الشكّ فيه إلى يوم النّاس هذا!

وقد أشار إلى ذلك في كلامه لعمره العبّاس وأبي سفيان لما طلبا بيعته، إذ قال لهما: «أفلاح من نهض بجناح أو استسلم فأراح» ... ثم قال: «ومجتي الثمرة لغير وقت إيناعها كالزّارع بغى أرضه».

حقاً، لا ينهض في هذا الموقف إلا من لا يبالي إلا بالحرص على الملك ومطالبة الناس مهما كانت النتائج على الدين والصالح العام، وأمير المؤمنين أحرص على الإسلام من أن يغرر به لأمر يقول عنه: «إته ماء آجن ولقمة يغص بها أكلها». ولا يساوي عنده نعله التي لا تساوي درهماً، إلا إذا كان يقيم حقاً أو يدحض باطلاً. ولذلك، ينصح الناس في كلامه الذي أشرنا إليه مع العباس وأبي سفيان، وهما يحثانه على قبول البيعة، فيقول: «شقوا أمواج الفتن بسفن التجارة وعرجوا عن طريق المناظرة، وضعوا عن تيجان المفاخرة».

وكأنه في كلامه هذا يحسّ منهما إذ دعواه لهذا الأمر الأنفة من الخضوع لأخي تيم، و(تيم) على حدّ تعبير أبي سفيان أقلّ حيّ في قريش، فهما ينظران إلى الأمر من ناحيته القبلية، والعصبية الجاهلية. أمّا فقهه هو فكما قال من كتاب له في جواب معاوية في خصوص هذا الأمر: «وما على المسلم من غضاضة في أن يكون مظلوماً ما لم يكن شاكاً في دينه»، وهو غير فقههما فإنّ العباس مشى إليه أبو بكر وجماعة ليلاً، لمّا عرفوا موقفه، فأطمع في الخلافة له ولولده، بعد نقاش انتهى بالإعراض عن النزاع. وأمّا أبو سفيان فقد نقل ابن أبي الحديد (١: ٣٠) وغيره أنّ عمرًا كَلَّمَ أبا بكر فقال: «إن أبا سفيان قد قدم وإنا لا نأمن شرّه»، فدفع له ما في يده فتركه، وكان أبو سفيان قد بعث قبل وفاة النبيّ على الصدقات.

ثمّ لنفترض ثانياً أنّه ما كان ليقتل لو ناهض القوم ولكن مع ذلك فالصبر على ترك حقّه كان أحجى وأجدر لأنّ منازعتهم كانت - لا شك - تجرّ إلى الفتنة وتبعث على الفرقة، والإسلام بعد لم يتغلغل في نفوس العرب ولم يضرب جراحه في الجزيرة، وقد أشرأبت الأعناق للانقضاض عليه.

فهو إذ وطّن نفسه على ما هو أمرّ من طعم العلقم كما يقول بالتنازل عن حقّه، كان يخاف ويخشى، ولكن لا على الحياة - وهو ابن أبي طالب في شجاعته

واستهانت بالحياء، الذي كان يقول: «والله لو تظاهرت العرب على قتالي لما ولّيت عنها» - بل كان خوفه على الدّين من التّصدّع وعلى جامعته من التّفزق، فسالم إبقاءً لكلمة الإسلام واثقاً للخلاف والشّقاق في صفوف المسلمين فیرتدّوا جميعاً على أعقابهم، والمفروض ليس عنده القوّة الكافية لإظهار كلمة الحقّ وإقامة السّلطان.

وهو يشير إلى هذا الخوف فيما يقول في هذا الصدد من خطبته في النهج: «ما شككت في الحقّ مذ رأيته. لم يوجس موسى عَلَيْهِ السّلام خيفة على نفسه. أشفق من غلبة الجهال ودول الضلال. اليوم توافقنا على سبيل الحقّ والباطل من وثق بماء لم يظماً». فهو في هذه الكلمة يتأسّى بموسى عَلَيْهِ السّلام إذ رموه بالخيفة ولكنّ فرقاً بين الخوف على الحياة والخوف من غلبة الباطل: وهذا أفضل تفسير لقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً﴾ وفيه تبرئة لنبيّ الله من الوهن والشكّ. وما أدقّ معنى كلمة «من وثق بماء لم يظماً» بعد تقديم قوله: «ما شككت في الحقّ مذ رأيته» وقد رأى الحقّ وهو ابن عشر سنين!

ويوضح لنا ذلك جوابه المشهور لأبي سفيان لما جاءه مستفزاً على أبي بكر وهو يقول: «فوالله لئن شئت لأملأها خيلاً ورجالاً» وأنت تعرف ما قال له الإمام أنّه قال: «إنّك والله ما أردت بهذا إلّا الفتنة وإنّك والله طالما بغيت للإسلام شراً لا حاجة لنا في نصيحتك» ما أعظم هذه الصّرامة والصّراحة منه لمن يريد أن يبذل نفسه وقومه في ظاهر الحال ناصراً ومعيناً على خصومه وهو يشكو فقد الناصر. نعم إنّ الدّين الذي بذل له مهجته كان عنده فوق جميع الاعتبارات، وإن استهان به غيره، وقد رأينا أبا سفيان كيف أسرع في الرّجوع عن وعده ووعيده لما تركوا له ما في يده. وأمير المؤمنين قد صرّح بغرضه هذا بعد ذلك في جوابه الذي أشرنا إليه عن كتاب معاوية كما في التّهج والعقد الفريد إذ قال عن إباطه على أبي سفيان: «حتّى كنت أنا الذي أبيت لقرب عهد التّاس بالكفر مخافة الفرقة بين أهل الإسلام».

سلوكه



مع الخلفاء

أما وقد تركنا الإمام يغضي عن حقّه ويقرّر بالأخير خطّة الصبر على ما فيها من قذى وشجى، فماذا تراه يتّخذ من خطّة في سياسته وسلوكه مع الخلفاء: أيستسلم فيسرع إلى بيعتهم كسائر الناس ويعمل لهم كما يعمل باقي المسلمين أم يسلك بقدر ما تسمح به الضّرورة وتقتضيه المصلحة للدّين؟

قد أبى بعض المؤرّخين من القدماء والمحدثين إلّا أن يصوّر الإمام مسالماً إلى أبعد حدود المسالمة، فيسرع إلى البيعة عن طيبة خاطر ورضى بمن نصّب لها، ولكنّ البحث الصّحيح يأبى علينا أن نسلّم بهذا التسرّع في النّقل أو الحكم: فقد ثبت تاريخياً أنّ عليّاً لم يبايع أبا بكر إلّا بعد موت فاطمة بضعة الرّسول، وفي تقدير ابن الأثير في تاريخه والبخاريّ ومسلم في صحيحهما وغيرهم إنّهُ ستّة أشهر، وفي كلّ هذه المدة هو جليس بيته لم يشترك في جماعة ولا جمعة ولا أمر ولا نهى ولم يسمع له صوت في حروب الرّدة وغيرها. وأكثر من ذلك كان يطرق أبواب الأنصار وأهل السّوابق ليلاً حاملاً معه فاطمة والحسين يدعوهم إلى نفسه ويذكرهم عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم وهذا ما جعله معاوية من ذنوبه في كتابه السّابق الذكر، ثمّ إنّهُ كان يقرعهم بالحجّة وينير لهم طريق المحجّة ذلك قوله المتقدّم: «فلما قرعته بالحجّة».

وهل يظنّ الظّانّ أنّه كان يحاول في هذا العمل أن يتحوّلوا في البيعة وأن يتركوا ما أبرموه وهو الذي أسدل دونها ثوباً وطوى عنها كشحاً ورأى الصّبر على ذلك أحجى، وهو الذي يدعو العباس وأبو سفيان إلى البيعة فيأبى؟ إنّ هذا الإباء وذاك الصّبر لا يجتمعان مع تلکم المحاولة والدّعوة إلى نفسه ما لم يكن يرمي الإمام من وراء ذلك إلى غرض أسمى ممّا يظنّ، إنّهُ كان يقيم الحجّة في عمله على أولئك

النّاس ويفهمهم خطأهم فيما ارتكبوا، وتنكبهم عن الحق، فيما أسرعوا وإلى ذلك يشير فيما قال: «اللهم أنت تعلم أنّه لم يكن الذي كان متّافسة في سلطان ولا التماس شيء من فضول الخطام ولكن لردة العالم في دينك ونظهر الصّلاح في بلادك».

ويؤخذ من طيّبات التّاريخ أنّه لم تأخذه هواة في الدّعاية والدّعوة إلى مبدئه إظهاراً لحقّه وإقامة للحجّة على سواه، فلا ينكر التاريخ اجتماع أصحابه عنده طيلة أيام انعزاله، فيعتبره الطّرف الآخر كمؤامرة يحاول إبطالها خشية توسّعها، فيرسل من يفرّق القوم المجتمعين فيجتمعون. ولا ينكر التّاريخ أيضاً تطوافه على الأنصار وأهل السّوابق كما قدّمنا. ولا ينكر عدم اشتراكه في جمعة ولا جماعة، وهو أحرص على الشّعائر الدّينيّة والواجبات الإلهيّة من أن يجرؤ مجترئ على اتّهامه بالمسامحة فيها.

وهذه المقاطعة وما إليها إعلان صريح برأيه فيما عليه القوم، ولذا نرى الخليفة أبا بكر يتدّمّر من موقف الإمام فعرض فيه من خطبة: «يستعينون بالضعفة ويستنصرون بالنساء كأثمّ طحال أحبّ أهلها إليها البغي إلّا أنّي لو أشاء أن أقول لقلت ولو قلت لبحث. أنّي ساكت ما تركت». وفي هذا تخوّف ممّا يظنّ أنّه سيقع وتهديد بإذاعة أمر مكتوم. ما أدري - ولا أظنّ أحداً يدري اليوم - أيّ شيء هذا الأمر الذي يهدّد الخليفة بإفشائه، والظنون تذهب ولا تقف على شيء معيّن!.

وزبدة المخض: إنّنا نفهم من كلّ ذلك أنّ خطّة الإمام في حياة فاطمة كانت المقاطعة والدّعوة إلى مبدئه وأنّ يقعد حجرة الضّنين - على تعبير فاطمة نفسها - معتزلاً بوجودها، وقد جاهدت معه في هذا المضمار جهاداً له الأثر فيما بعد في تركيز مقام الإمام في ذهنيّة المجتمع الإسلاميّ. ولا ننسى خطبتها البليغة التي يرّنّ صداها إلى اليوم.

ولذا نراه بعد وفاتها يبدّل خطّته، فبايع، وبايع معه أهل بيته وأصحابه، ويدخل

فيما يدخل فيه القوم. ولكن إلى حدّ محدود بقدر ما تحكم به الضرورة الدنيّة للاحتفاظ بالجامعة الإسلامية.

لنسمعه يحدثنا هو عن تبديل خطّته في كتابه إلى أهل مصر: «فأمسكت يدي، حتّى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون إلى محقّ دين محمد صلى الله عليه وآله وسلّم نفّثت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به عليّ أعظم من فوت ولايتكم...»

ولم تكن نصرته للإسلام وأهله إلّا بسكوته عن حقّه ومتابعته للقوم، ونصيحته لهم في مواقع النّصح، وإلّا فلم يشترك معهم في طعنه رمح ولا ضربة سيف في جميع المواقف إلى يوم بويع بالخلافة.

وماذا يظنّ الظّانّ في من جاهد وجالد في سبيل الإسلام عشرين عاماً، وفي كلّ هذه المدّة كان سيفه يقطر من دماء المشركين، ولم تثر حرب إلّا وهو ابن بجدها، وحامل لوائها ومقطّر أبطالها والمقدوف في لهواتها؟ ماذا يظنّ الظّانّ فيه عندما يجلس جلس البيت عن هذا الدّين الذي قام بسيفه، وقد تألّبت العرب عليه واشربّت أعناق النّفاق؟ والجهد فرض من فروض الإسلام، أكان ذلك زهداً في الجهد وتواكلاً عن الواجب، أم ماذا؟ أهنالك غير ما نقول من رأيه في المقاطعة إلّا ما تدعو إليها ضرورة المحافظة على الجامعة.

وقد يقول القائل: إنّ الخلفاء هم الذين لم يدعوه إلى الدّخول معهم في الحروب والاشتراك في الحكم لمصلحة يرونها، وما كان يجب عليه أن يقدّم نفسه متبرّعاً، كما لم يدع إلى ذلك جميع الهاشميين، ولم يسمع أنّ هاشمياً اشترك قائداً في حرب أو حكم في عهد الخلفاء الثلاثة. ويشهد لذلك المحاورّة^(١) بين

(١) راجع مروج الذهب: ١/٤٢٧.

الخليفة عمر بن الخطّاب وابن عبّاس حينما يدعوه إلى العمل في حمص، فيقول لابن عبّاس: «وفي نفسي شيء لم أره منك وأعياني ذلك»، ثمّ يصرّح بذلك الشيء: «إنّي خشيت أن يأتي عليّ الذي هو آت وأنت في عملك فتقول: هلّم إلينا ولا هلّم إليكم دون غيركم إنّي رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ استعمل الناس وترككم». فيقول ابن عبّاس: «فلم نراه فعل ذلك؟».

فقال عمر: «والله ما أدري أضنّ بكم عن العمل، فأهل ذلك أنتم، أم أخشى أن تباعوا بمنزلتكم منه، فيقع العقاب ولا بدّ من عتاب؟». وعندئذ يمتنع ابن عبّاس عن قبول العمل ويقول: «أن أعمل لك وفي نفسك ما فيها لم أبرح قذى في عينيك».

أليست هذه المحاورّة شاهدة على أنّ الخلفاء هم الذين كانوا يمتنعون عن استعمال بني هاشم خوف أن يستغلّوا مناصبهم للدّعوة إلى أنفسهم؟

وللمجيب أن يجيب، فيقول: «إنّ امتناع الخلفاء عن استعمال عليّ وبني هاشم - إن صحّ - فهو دليل آخر على سيرة الإمام معهم، واستعماله خطّة يخشون معها أن يأخذ وقومه ناصية الأمر إن تولّوا عملاً من الأعمال. على أنّا لا نعدم شاهداً على أنّ عليّاً هو الذي كان يمتنع عن قبول أعمالهم»، فلنستمع إلى الحديث الذي جرى بين الخليفتين عمر وعثمان.

يشير عثمان على عمر: «أبعث رجلاً - أي لحرب فارس - له تجربة بالحرب ومضرّ بها.

عمر: من هو؟

عثمان: عليّ بن أبي طالب!

عمر: فالقه وكلّمه وذاكره ذلك، فهل تراه مسرعاً إليه؟

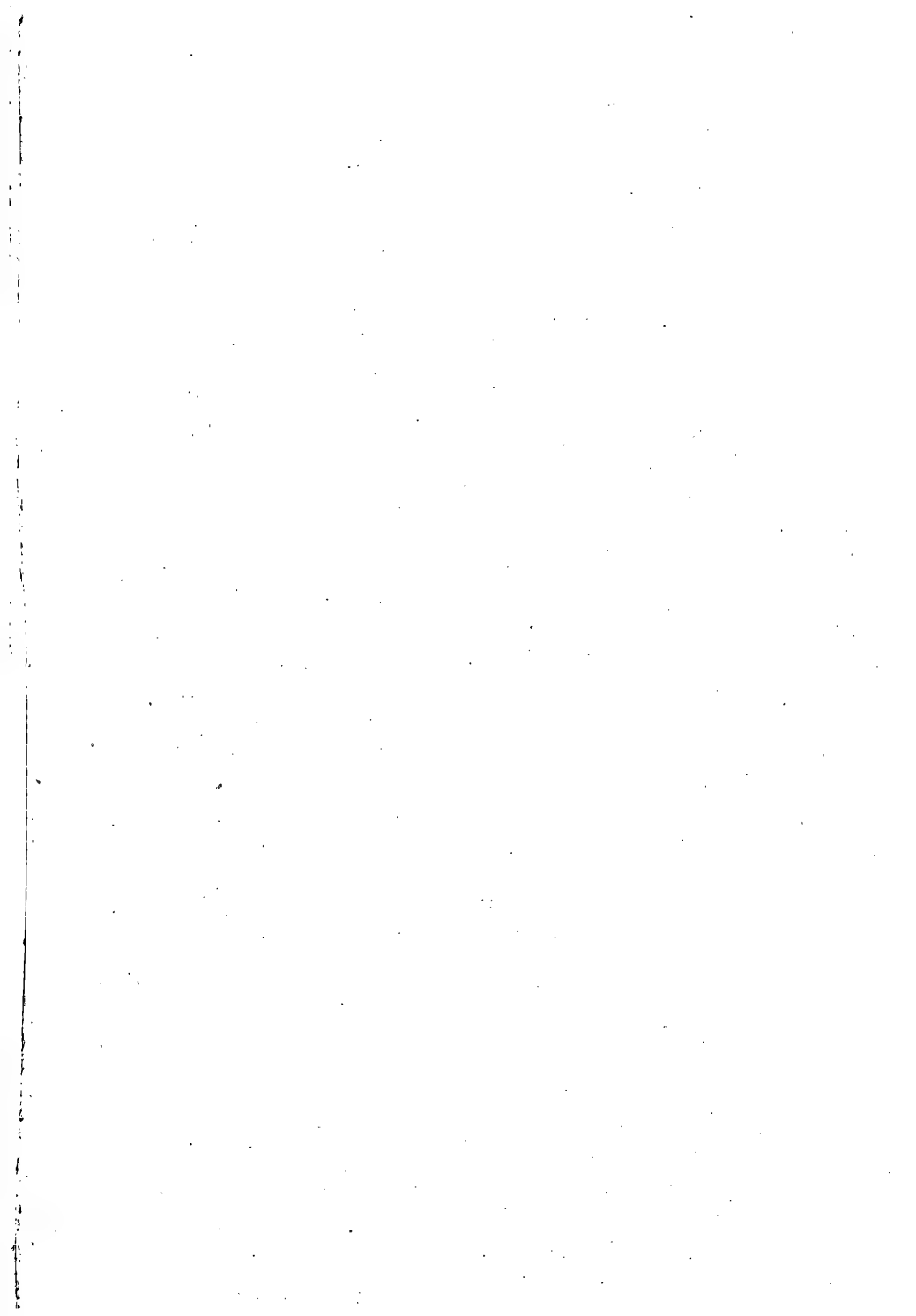
فيخرج عثمان. ويلقى عليّاً، فيذاكره فيأبى عليّ ذلك ويكره.

تأمل استفهام عمر وشكّه في قبول عليّ، ثم امتناع عليّ وكراهته للأمر! وما نستنتج من ذلك؟

ومن هذا وأمثاله نعرف ماذا كان عليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يتّبع في سيرته مع القوم، وما كان يجري عليه في معاملته معهم، حتّى كان يخفت صوته في جميع الحروب والمواقف، وكأنّه ليس من المسلمين أو ليس موجوداً بينهم، وهو منهم في الرّعين الأول، اللّهمّ إلّا صوته إذا استشير ونبراس علمه إذا استفتي، حتّى اشتهر عن عمر كلمته: «لولا عليّ لهلك عمر» أو: «لا كنت لمعضلة ليس لها أبو الحسن».

وتتّبع استشاراته وأحكامه في كثير من الوقائع يخرج بنا إلى موضوع آخر يحتاج إلى كتاب آخر.

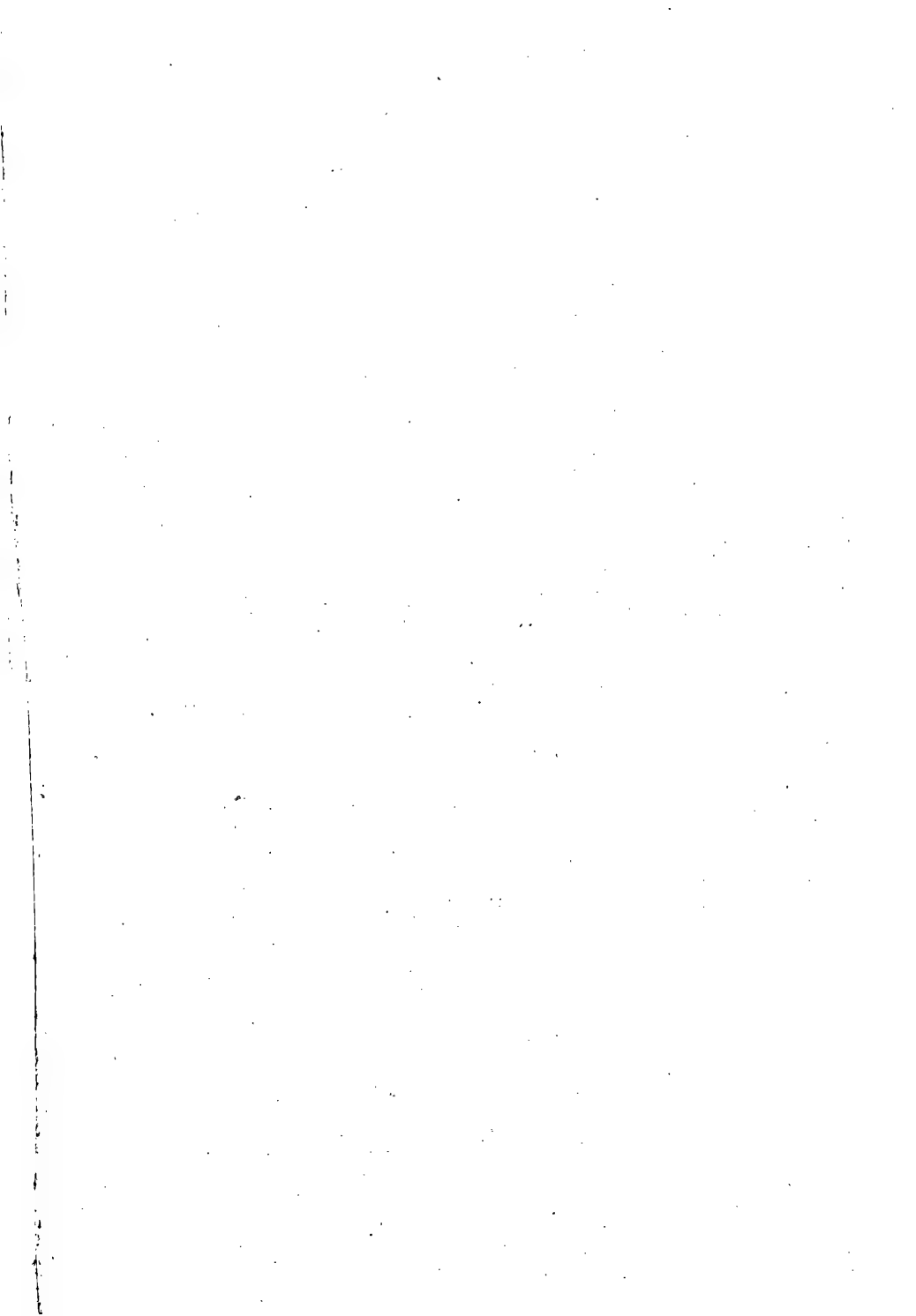
انتهى
٢٩ جمادي الأولى ١٣٦٨ هـ





على هامش السقيفة





بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بقلم محمد جواد الغبان

تفرض عليّ الأبوة أن أذهب بين حين وآخر إلى ناحية (الشنّافيّة) لزيارة سيّدي الوالد سماحة الشّيخ عبد الكاظم الغبان الذي يشغل مركز العالم الدّينيّ هناك.

وقبل بضعة أشهر سافرت إلى (الشنّافيّة) فترامى إلى سمعي من عامّة أهل المدينة مديح وافر وثناء جزيل على مدير جديد في ناحيتهم هو الأستاذ السيّد عبد الله الملاح الذي تمّ نقله إلى تلك النّاحية قريباً.

وما كان إلّا أن اجتمعت بهذا المدير الجديد، وتتابعت الاجتماعات بيني وبينه حتّى رأيت نفسي منجذباً إليه ومتخذاً منه صديقاً حميماً وأخاً كريماً، لأنني وجدت فيه رجلاً متمسكاً بالصفّات الحميدة والأخلاق الكريمة، بالإضافة إلى كونه قوياً في إدارته نزيهاً في أحكامه ومعاملاته.

ومما لفت نظري من الأخ الأستاذ الملاح أن هوايته المفضّلة هي العكوف على العلم والأدب والثّقافة. فهو لا يمضي أوقات فراغه إلّا بالمطالعة أو البحث والنّقاش، وهو في بحثه ونقاشه يمتاز بحريّة الرّأي وطلب الحقيقة من دون تعصّب.

ولقد دارت بيني وبينه عدّة مباحثات ومناقشات دينيّة وعلميّة وأدبيّة كان في مقدّمها موضوع (الإمامة) الذي هو نقطة الخلاف بين (السنة والشّيعه)، وكنا في

بحثنا ومناقشتنا في هذا الموضوع متجربين عن كل عاطفة وتعصب ذميم فوصلنا إلى نتائج حسنة جداً.

وقد أرشدت الأستاذ -تمة لما دار بيننا من المناقشات - إلى مطالعة كتاب (السقيفة) الذي كتبه أستاذنا سماحة العلامة الشيخ محمد رضا المظفر (عميد متدى النشر).. ذلك الكتاب القيم الذي نفذت طبعته الأولى وأعيد طبعه مرة أخرى، لأنه الكتاب الوحيد الذي درس موضوع الخلافة الدقيق دراسة مستفيضة على ضوء المنطق المتجرد عن العواطف والمغالطات.

وحين رجعت إلى النجف أرسلت نسخة من كتاب (السقيفة) إلى الأستاذ الملاح، وبعد بضعة أيام وصلتني منه رسالة يسجل فيها إعجابه بالكتاب وبراعة عرضه وقوة حجته، مع إكباره لمؤلفه الكريم. وقد سرد في رسالته المذكورة عدة ملاحظات اعترضته أثناء مطالعته للسقيفة، فطلب مني أن أعرضها على الأستاذ المؤلف ليتفضل بالإجابة عنها، فما كان مني إلا أن عرضت الرسالة على أستاذنا العميد، بعد أن أعطيته لمحة خاطفة عن صديقي الأستاذ الملاح، فأبدى الأستاذ المظفر استعداده للجواب عن تلك الملاحظات وتفضل فأفرغ نفسه - على كثرة أشغاله ومسؤولياته - لكتابة كراس خاص ضمّنه أجوبته عنها.

هذا وقد رأيت لملاحظات الأستاذ الملاح وأجوبة أستاذنا (العميد) عنها موضوعاً رائعاً طريفاً أهمّ مميّزاته، طلب الحقيقة، وكشف الواقع عن طريق الدراسة الصحيحة التي يوحىها العقل والمنطق السليم، فوجدت نفسي مدفوعاً إلى تمثيلها لعالم الطبع والنشر - بعد موافقة الطرفين طبعاً - خدمة للحقيقة وعرضاً لنماذج من البحث التزيه المتجرد عن الانجراف مع العواطف، لعل إخواننا المسلمين جميعاً - من سنة وشيعة - يسيرون على منوال هذا الكلام البريء والمنطق السليم، فيجتمع الشمل وتتوحد الصفوف. وإذا كانوا يرون

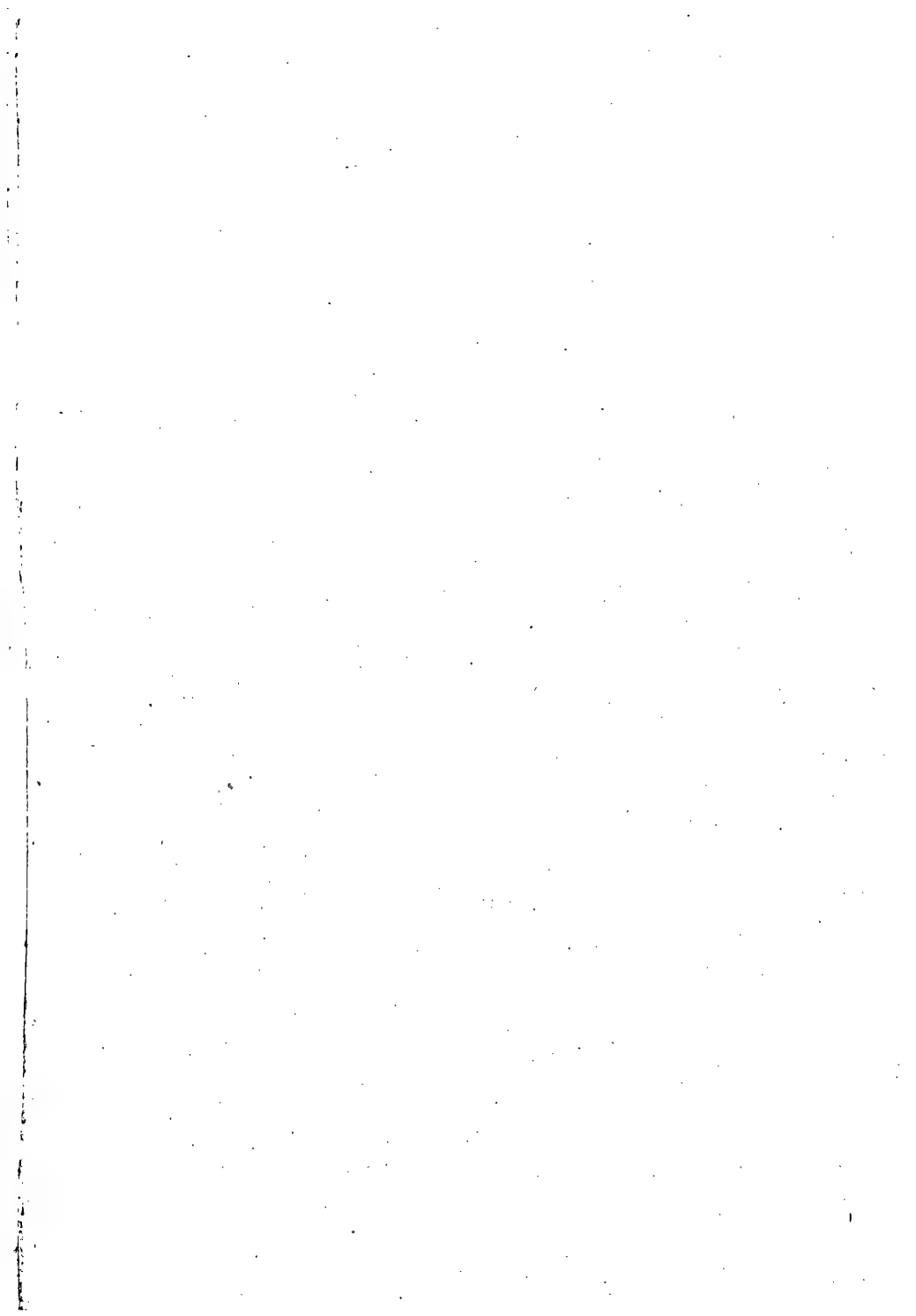
اجتماع الكلمة ضرباً من المستحيل، فلا أقلّ من أن يتركوا التّطاحن الذي مزّق صفوف الطّرفين وأوهى قوى الإسلام الذي يتمثّل بكلا الفريقين.

وها أنا ذا الآن أنشر في هذا الكّرّاس نصّ رسالة الأستاذ المّلاح التي تتضمّن ملاحظاته مع نصّ جواب (العميد) عنها. وما أدري عسى الأستاذ المّلاح تخطر في ذهنه ملاحظات أخرى بعد ذلك. وإنّني أعد القارئ الكريم بعرضها على أستاذنا العميد عندما أتلقّاها لعلّنا نظفر بنشر كّرّاسة ثانية في هذا الموضوع إكمالاً للفائدة المتوخّاة والله تعالى من وراء القصد.

النجف الأشرف

٢ رجب ١٣٧٣ هـ

محمّد جواد الغبان



نص رسالة الأستاذ عبد الله الملاح حول كتاب السقيفة

أخي الكريم الأستاذ محمد جواد الغبان لا حرمت أخوته تحية وشوقاً.

دعني أشكر لك قبل كل شيء هذه الأخوة الصادقة وحسن ظنك بي، فأنا أعتقد أنني لا أستحق منك كل هذا الإطراء إنما هي نفسك النبيلة تريك الناس في صورة نفسك. لوددت أنني أحقق ظنك فيّ والله المسؤول أن يلهمنا الصواب ويهدينا إلى أحسن الأخلاق إنه لا يهدي لأحسنها إلا هو.

أشكر لك أيها الأخ الكريم هديتك الممتعة كتاب السقيفة، فقد أمضيت بقراءته وقتاً سعيداً وكنت أودّ أن أدوّن لكم رأيي حوله بعد انتهائي من قراءته ولكن حال دون ذلك ذهابي إلى بغداد.

كتاب السقيفة كتاب ممتع جداً يدلّ على سعة علم مؤلفه الفاضل وتمكّنه من الأسلوب العلميّ العصريّ ولو التزم ما جاء في المقدمة لكان خير كتاب أخرج للناس، ولكنه أثر إرضاء عقيدته فلم يلتزم ما أوجبه على نفسه أولاً من الحياد التام، وكنت أودّ أن أطلع على كتاب (رد على السقيفة) لأطلع على المآخذ التي أخذها على المؤلف. وسأورد باختصار كلّ ما عنّ عند مطالعة الكتاب، ولعلّ بعض ما أورده لا يخرج عن حدود السؤال الذي لا أحسن الإجابة عنه، فإذا كان عندك أو عند المؤلف جواب شاف له فأرجو التفضل بعدم حرمانني من فائدته.



يرى المؤلف استبعاد سكوت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عن أمر الخلافة وتوكيل ذلك إلى اختيار الأمة، لما في ذلك من توقع حدوث الاختلاف كما حصل فعلاً. وأنا أسأل فأين النصّ الصريح إذاً على تعيين أحد بالذات؟

ستقول دون شك: أفليس في حديث الغدير كفاية؟

إنّ حديث الغدير لم يؤمن بصحته كلّ الناس من المسلمين، وبعض من آمن بصحته فسّره على غير تفسير الشيعة، مستفيداً من دلالة كلمة المولى على معان مختلفة، وأنا شخصياً أرى تفسير كلمة المولى بغير التفسير الذي فسّرتة الشيعة في حديث الغدير تمحلّ وسخف.

ولكن في نفسي شيء كثير من الحديث، فإنّ البخاريّ ومسلم لم يرويا الحديث، وفي سنده من طعن فيه، ولكنني لا أهتم لذلك فإنّ كتب الشيعة ترويه بسند صحيح وهم ليسوا أقلّ حرصاً على دينهم من السنّة، ولكنني سأطرح النقل هنا وأعتمد على العقل فقط.

يقول القرآن: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.

ويعتقد السنّة والشيعة أنّ جميع ما صحّ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يجب الأخذ به باعتباره وحياً من الله، ولكننا نرى أنّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أمر بكتابة القرآن علماً منه بأنّ كلّ ما اعتمد في حفظه على الذاكرة اعتوره النسيان أو التحريف بزيادة أو نقصان، ولم نسمع أنّه أمر أحداً بكتابة الحديث. فإذا كان الحديث وحياً من الله كالقرآن، فلماذا لم يكن قرآناً؟ وأي فرق بين وحى الحديث ووحى القرآن؟

إنّ عدم تدوين الحديث أدّى إلى الاختلاف الذي نراه الآن، فليس من حديث صحّ عن السنّة إلّا وجد فيه الشيعة مجالاً للطعن والعكس صحيح، أفيمكن أن يبنى دين موحد على حديث يصدّقه أناس ويكذّبه آخرون، ولكن الفرق الإسلامية

كلها متفقة على أن القرآن الذي بين أيديها صورة صحيحة للوحي المنزل على رسول الله ولا عبرة ببعض الأقوال المنسوبة إلى أناس زعموا أن القرآن قد حذف منه كل ما كان فيه مدح لآل البيت.

أريد أن أخلص من هذه المقدمة إلى القول بأن أمر الخلافة وهي من الأهمية بحيث صورها مؤلف (السقيفة) الفاضل، لا يعقل أن يترك أمرها إلى حديث كحديث الغدير لا تكاد الصحابة تسمعه حتى ينسأه أكثرهم ويذهب في تأويله الآخرون مذاهب مختلفة، أما كان ينبغي والأمر بهذه الأهمية، أن ينزل فيها قرآناً. صحيح أن الله ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، ولكن منطق الحوادث يدلنا على أن أمراً كهذا - ولا سيما إذا أخذنا عقيدة اللطف الإلهي بنظر الاعتبار - لم يكن ينبغي أن يسكت عنه القرآن وقد نزل في أشياء أقل أهمية من هذا بكثير. أما الآيات التي أوردها المؤلف ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ فلا أظن أن من له أقل إلمام بأسلوب القرآن يرى قصر الذين آمنوا على علي عليه السلام فإن الله لم يشر إلى واحد بلفظ الجمع وقد خاطب النبي بقوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾.. وبقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾. وقال: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ...﴾، إلخ. ثم شيء آخر لا بد من الإشارة إليه وهو لو صح أن النبي جعل علياً عليه السلام نفسه حقيقة في آية المباهلة كيف جاز له تزويجه من ابنته.

إذا صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نصّ على الأئمة الإثني عشر بعد أن فقد ابنه إبراهيم وحزن عليه حزناً شديداً، ترتب على ذلك اتهام النبي بأنه إنما قام بالدعوة لحصر الملك والخلافة في نفسه وفي أحفاده من بعده وهو ما يناقض الآية القرآنية ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ و﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾.



حديث الغدير حدث بعدما انصرف النبي من حجة الوداع ووفاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في أواخر صفر أو أوائل ربيع الأول من السنة نفسها، فيكون بين سماع الحديث والوفاة نحو شهرين، وهي مدة قصيرة، فإذا كان عدد الذين سمعوا حديث الغدير سبعين ألفاً يزيدون أو ينقصون قليلاً، فلا بد أن يكون الأنصار الذين اجتمعوا في السقيفة من جملة من سمع الحديث وهم لم يكونوا ممن أنامهم عمر مغناطيسياً بنفيه الموت عن رسول الله لأنهم ساعة الاحتضار كانوا مجتمعين في السقيفة، كما يدل على ذلك مجيء معن بن عدي وعويم بن ساعدة إلى عمر وأبي بكر في دار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ولم يكن بين الأنصار وبين عليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ترات فإذا كانت قريش لم تشأ أن تجمع لبني هاشم بين النبوة والخلافة، وإذا كان عليٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قد وتر أكثرهم، فإن الأنصار لم يكونوا يريدون غير رضا رسول الله، فما بالهم ولم يمض على سماعهم حديث الغدير غير أيام قليلة لا يقوم واحد منهم - وقد تنازعوا أمر الخلافة ورشحوا لها مرشحاً - يذكرهم بالحديث وبأن أمر الخلافة قد فرغ منها وقد عين رسول الله لها بأمر ربّه عليّاً.

أمّا ما أورده المؤلف الفاضل من تناول الأنصار للخلافة بعد تيقّنهم من انصرافها عن مستحقّها عليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لما يعلمونه من حسد العرب له وقريش خاصّة، فلا يمكن أن يقبله العقل لأن استحالة نصب عليٍّ للخلافة للأسباب المذكورة إذا كانت لم تغب عن فطنة الأنصار، فقد كان الأولى أن لا تغيب عن فطنة رسول الله وهو المؤيد بالوحي، فلا يأمر أمته بأمر يعلم سلفاً، أنهم لا يطيعونه فيه فيعرضهم بذلك لغضب الله وتذهب جهوده طيلة حياته في هدايتهم سدى.

أمّا قول أحد الأنصار: «لا نبايع إلا عليّاً» فلا يخرج عن كونه ترشيحاً لعليٍّ من قبل أحد المسلمين ولا ينكر أحد أهلية عليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لهذا الترشيح. إذ إن الرجل لم يحتج بحديث الغدير أو آية قرآنية دالة على وجوب نصب عليٍّ.



استدّل المؤلف الفاضل بتأمير أسامة بن زيد وتخلّف وجوه المهاجرين وفيهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة عن اللّحاق بجيشه على الرّغم من تشديد النّبّي عليهم في الخروج - على رغبة الرسول في إبعاد من يطمع في الخلافة عن المدينة وفي تهيئة المسلمين لقبول (قاعدة الكفاية).

إنّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لم تكن تأخذه في الحقّ لومة لائم، وهذا التدبير أشبه بتدبير الضعفاء منه بتدبير الأنبياء، فمن كان يدري النّبّي - وقد تمت البيعة لعلّي - في غياب جيش أسامة ووجوه المهاجرين والأنصار - أنّ القائد وجيشه وقد علموا بوفاة النّبّي وبالغاية التي أرسلوا من أجلها في ذلك الظرف الحرج وبنفاذ المؤامرة في تعيين عليّ للخلافة، من كان يدريه أنّهم لا يولّون الخلافة من يريدون وليس في عنقهم بيعة لأحد ثمّ يحتلّون المدينة بالقوّة ويعود التدبير الذي ظنّه المؤلف الفاضل حكيماً شراً على المسلمين جميعاً، فإنّ من يخالف أمر النّبّي وهو في المدينة لا يعجزه أن يخالفه وهو في جيش يؤيّده في رأيه.

إنّ حياة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كلّها تدلّ على أنّه لم يكن يهرب القوّة في سبيل نشر الدّعوة وتبليغ أوامر الله، فقد كان في مكّة وحيداً وفي قريش أمثال عمر وأبي لهب وأبي جهل، فلم يمنعه ذلك من تسفيه أحلامهم والكفر بالهتيم وفعل كلّ ما من شأنه استجلاب غضبهم، فإذا كان الله قد أمره بقوله: ﴿يَتَأَيَّهَا الرّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ بتعيين عليّ للخلافة، فلا عمر ولا غيره كان يمكن أن يحول بين رسول الله وبين تنفيذ أمر الله، وما كان يمكن أن يترك النّبّي تنفيذ هذا الأمر الذي فيه صلاح الدّين وبقاؤه إلى أحاديث تحمل معاني مختلفة وتدابير يذهب في تأويلها كلّ واحد مذهباً. فأمر الخلافة كما تعتقدون من أسس الدّين فكان يجب - وقد علم النّبّي بدنوّ أجله - وعلم كذلك بما ينتظر أمته من فتن كقطع اللّيل المظلم، ورأى مواقع الفتن

خلال بيوت المدينة كمواقع القطر - يجب وقد علم كل ذلك أن يأخذ البيعة لعلي في حياته ويتخذ من التدابير ما يحول بين أمته وبين الفتن، وهو قد بعث رحمة للعالمين، وإلا فليس نبي أضيع جهداً منه فقد أذهب حياته في هدى أمة ما لبثت أن أخذت طريقها من بعده إلى النار.

حديث (هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده أبداً) لا شك في وضعه  أبداً على الرغم من رواية أئمة الحديث له، إذ لا يخلو أن يكون ما أراد النبي كتابته حديثاً أو قرآناً، وقد ظل النبي ثلاثاً وعشرين سنة يتحدث ويوحى إليه بالقرآن فلم نره أمر بكتابة شيء من الحديث. أما القرآن فلم يكن النبي يقول «هلموا أكتب لكم»، بل كان يخبرهم بنزول الوحي عليه ويأمر كتبة الوحي بتدوين ما نزل عليه. فإذا كان ما أراد أن يكتبه قرآناً فلماذا لم يدع كتبة الوحي ليضيفوه إلى القرآن؟ أو لماذا لم يتلّه على الحاضرين على أنه قرآن، كما كان يفعل فيحفظه عنه الصحابة كما كانوا يحفظون عنه القرآن، فلا يتأتى لأحد الشك فيه، ولم يكن لعمر حق منع الوحي من النزول، ولم ينكر أحد جواز نزول الوحي على النبي في مرضه. أما إذا كان حديثاً فمتى يا ترى أمر النبي بكتابة الحديث، وما الحاجة إلى كتابة هذا الكتاب إذا كان كل ما فيه هو التأكيد على إمامة عليّ عليه السلام؟ ألم يسبق أن نصّ النبي على إمامته يوم الغدير، ومن نسي حديث الغدير أو أنكره على قرب العهد به فهو لما في الكتاب المزمع كتابته أشد نسياناً ونكراناً.

ثم من هو عمر هذا الذي يأمر وينهى ولا يستطيع أحد مخالفته؟ حتى رسول الله يمنعه عمر من أن يرشد المسلمين إلى أهم أمر من أمور الدين بعد التوحيد.

لقد كان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليّ وعبد الله بن العباس وغيرهما من وجوه بني هاشم، ولم يزد عمر على أن رأى رأياً حين قال: «إن الرجل قد غلبه الوجد حسبنا كتاب الله».

فلو كان الأمر من الأهمية بحيث كان ابن عباس يبكي حتى يبلّ الحصباء كلما ذكر ذلك، لكان وجب أن يأمر رسول الله بإخراج عمر من عنده ويصرّ على إملاء ما أراد إملاءه بمحضر ممن يثق بأمانتهم ولو كان الأمر متعلقاً بأمر جوهري من أمور الدين لما جاز لرسول الله أن يعدل عن تبيانه لمجرد اعتراض عمر، وإلا لترتب على ذلك أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كتم كثيراً ممّا كان يريد تبليغه عمر وغيره ولا أظنّ أن مؤمناً يقول بذلك.

٦ إن ما نسب إلى الإمام عليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بعد تمام البيعة لأبي بكر يدلّ دلالة صريحة على عدم ثبوت حديث الغدير آنذاك فإنّ قول الإمام: «احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة». وقوله لأبي بكر: «أفسدت علينا أمرنا ولم تستشر ولم ترع لنا حقاً»، لا يدلّ إلا على أنّه كان يرى نفسه أحقّ بالخلافة من أبي بكر وليس ذلك بعجيب، فعليّ من عرفه المسلمون ربيب رسول الله وزوج الزهراء وأبو الحسين وأتقى الناس لله، فلا غرو إذا رأى نفسه أحقّ بالخلافة من غيره، ولكنّ اعتقاد الأحقية في الخلافة شيء وعدم استخلاف غيره اغتصاباً لحقه ومروفاً من الدين شيء آخر، فإننا لا نرى ترأس المفضول على الأفضل في جميع الأزمان والسلطة كالرزق حظوظ. وحتى في أيامنا ليس انتخاب نائب عن منطقة - على فرض حرية الانتخاب - دليلاً على أنّ المنتخب هو خير أهل المنطقة.

ثمّ ما معنى انصراف وجوه الناس عنه بعد موت الزهراء عَلَيْهِ السَّلَامُ، فإذا كان من قد اجتمع إليه قبل موت الزهراء إنّما اجتمع لأنّه آمن بحديث الغدير، واعتقد أنّ البيعة لغيره ضلال لما جاز أن يتغيّر بموت الزهراء، وإلا لثبت أنّ اجتماعه إلى عليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يكن من أجله هو ولا إيماناً بوجوب إمامته، بل إكراماً للزهراء فلما دعاها ربّها إلى جواره انتفى السبب الذي كان يربطه بعليّ.

ثمّ انظر رحمك الله إلى قول الإمام: «فظرت فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي فضننت

بهم على الموت». كيف يعقل أن أمة قال الله فيها: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر» تعلم من أمر دينها أن علياً أمامها لا يجوز العدول عنه إلى غيره ولا يتم الإيمان إلا بإمامته لا يبقى فيهم من ينهى عن المنكر؟ وأي منكر أعظم من مخالفة صريح أمر النبي والعدول بالخلافة إلى غير مستحقيها حتى لم يبق منهم من يؤيد علياً غير أهل بيته، وليتني أعلم فيم باع كل هؤلاء الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه مراراً وتكراراً دينهم، أمن أجل سواد عيني أبي بكر وعمر فقط أو يكون بغض علي قد بلغ بهم حدّاً هوّن عليهم دخول النار؟

❧ ألا ترى تناقضاً بين قولي الإمام: «لو وجدت أربعين ذوي عزم منهم لناهضت القوم»، وبين قوله: «فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون إلى محق دين محمد فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به علي أعظم من فوت ولايتكم».

فهو عليه السلام يؤدّ مرة لو يجد أربعين ذوي عزم لناهض بهم القوم، ومرة يرى وجوب نصرهم ويحشرهم مع أهل الإسلام، أو تراه لو وجد أربعين ذوي عزم ثم ناهض بهم القوم أما كان ذلك هدماً للإسلام أو ثلماً له، إذ من كان يضمن النصر له، فالأمة مجمعة على أن جيش يزيد كان مبطلاً وكان جيش الحسين محقاً، ومع ذلك جاء الباطل وزهق الحق. وإذا صحّ أن مالكا بن نويرة قد رفض بيعة أبي بكر لأنه لم ير البيعة إلا لعلي، أما تكون الحجة قد قامت بوجود الناصر فلا شك أن مالكا كان من ذوي العزم الذين كان الإمام يؤدّ وجودهم.

ثم كيف يتفق قوله: «فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً». مع ما ذهب إليه المؤلف الفاضل من تقاعسه عن نصره الخلفاء وعدم التعاون معهم إلا بمقدار، فإن كلّ معاونة باليد أو باللسان نصر للإسلام وأهله وأيّ تباطؤ عن ذلك ثلم له.

فلم علم الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الإسلام يعزّ بالعمل الفلاني أو القول الفلاني ثم أحجم عن الفعل أو القول لكان خاذلاً للإسلام ولأهله.

ولم أر في عيوب الناس عيباً كعيب القادرين على التمام

لذلك فأنأ أشكّ في صحّة نسبة الأقوال المذكورة للإمام، فأبو الحسن أجلّ في نفسي من ذلك ليس هو دون خالد بن الوليد حين قال وقد عزله عمر عن إمرة الجيش: «لم أكن أحارب من أجل عمر»، فلم يكن الإسلام ملكاً لأبي بكر وعمر أو غيرهما حتّى يتباطأ أبو الحسن عن نصرتهما.

أمّا عدم ورود ذكره في الحروب التي جرت على عهد الخليفتين الأوّلين، فلا يدلّ ذلك على عدم تعاونه معهما تعاوناً صادقاً تامّاً في كلّ ناحية من نواحي العمل، وإلاّ فأين الحروب التي اشترك فيها عمر وعثمان وطلحة والزبير في زمن أبي بكر، وهل يدلّ عدم ذكر أسمائهم على عدم معاونتهم له معاونة صادقة؟

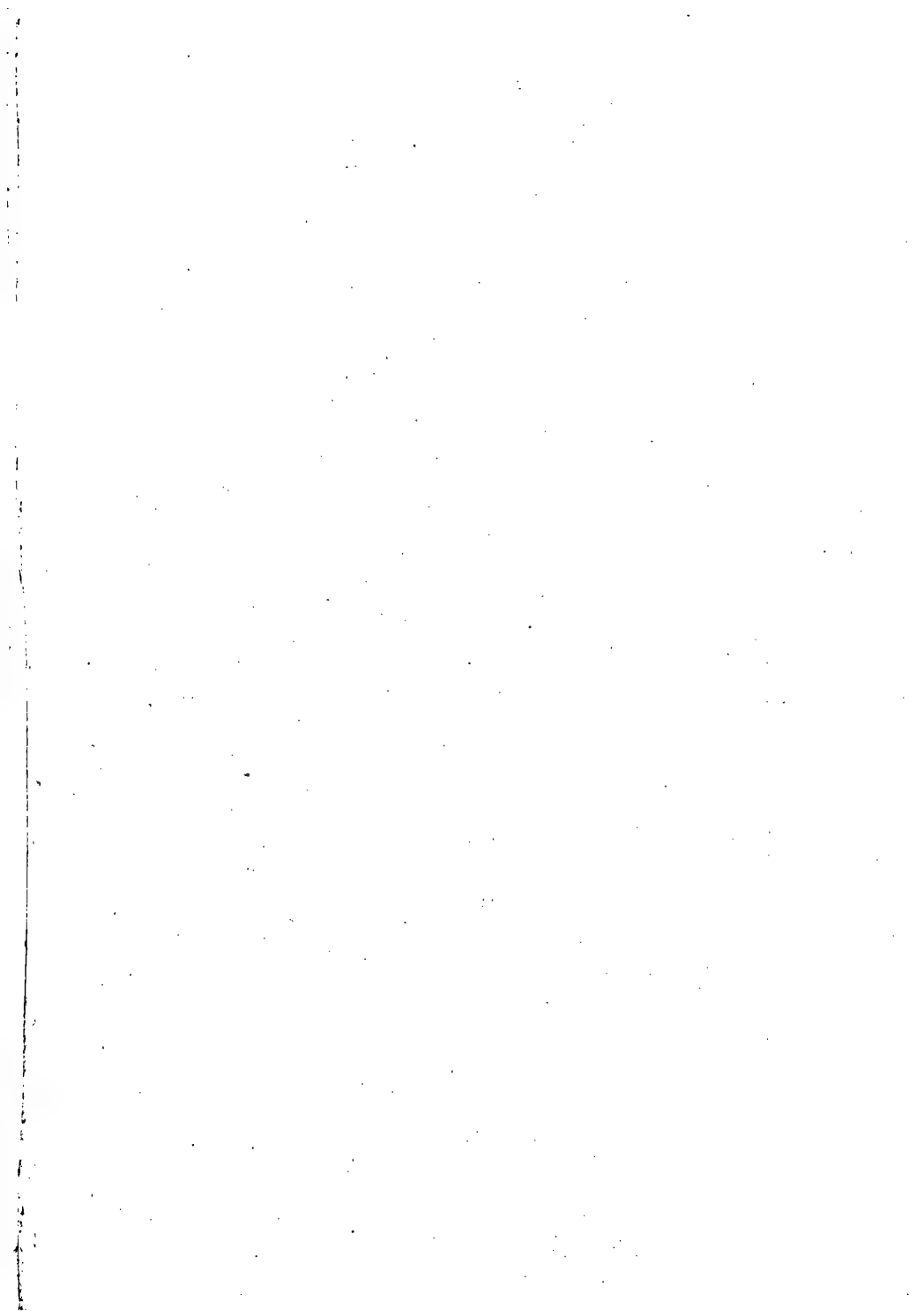
وبعد فهذه ملاحظات عابرة أحببت أن أدوّنها تزجية للوقت وقد يكون لها أجوبة مقنعة أنا أجهلها.

وأرجو أن تهياً لي فرصة الاجتماع بالمؤلف الفاضل الذي أرجو أن تبلغه إعجابي وتحياتي فتتوسّع فيما أجملته هنا.

واسلم لمحبّك

عبد الله الملاح

الشفاعة ٣ ربيع الثاني ١٣٧٣



نص رسالة الشيخ المظفر ردّاً على رسالة الأستاذ الملاح

إلى حضرة الأخ الفاضل عبد الله الملاح المحترم أهدي تحيَّاتي العاطرة:
أطلعني الأخ قرّة العين (الغبان) على رسالتكم إليه المؤرّخة ٣ ربيع الثاني ١٣٧٣
فقرأت فيها الأدب الجمّ والتّواضع المستحبّ والرّغبة في الرّكون إلى الإنصاف في
القول. وهذا ما كنت أتوقّعه بعد أن كان قد عرّفك إليّ (الجواد) من قبل.

ولأجل أن لا تفوتني فرصة التعرّف إليك، فضّلت أن أحرّر بنفسي الجواب
عن رسالتك وسامحني إذا تأخّرت أيّاماً اقتضتها طبيعة أشغالنا هذه الأيام وقبل
كلّ حديث أحببت أن أذكر للأخ أن كلّ بحث وسؤال يمكن أن يعقّب ويجاب
عنه إذا استعمل الأسلوب الخطابي بمهارة، عندما تكون العاطفة تأخذ أثرها في
الجدل، غير أنّي أرجو من الله تعالى أن يعصمني ويعصمك من أن تطلع رأسها
خلال هذه الأبحاث التي يجب أن يتّبع فيها الحقّ للحقّ.

وعلى ذكر العاطفة فإنّك رعاك الله - بعدما تفضّلت من الثّناء العاطر على
كتاب السّقيفة وصاحبه بما يعبر عن سموّ نفسك وأخلاقك - قلت: «ولكنّه أثر
إرضاء عقيدته فلم يلتزم ما أوجبه على نفسه أولاً من الحياد التّام». صحيح أنّي
لم يظهر على بحثي الأخير الحياد التّام بل ولا الحياد الناقص، ويجب أن أعترف
بذلك، ولكن ما حيلتي إذا كان منطق البحث هو الذي ساقني إلى ذلك، فلم أشأ
أن أغالط القارئ أو أخادعه فيما توسّلت إليه من رأي. ولو كان البحث قد ساقني

إلى الانحراف عن هذا الطريق لما عدوته. وحينئذ اتبع مسلماً آخر في أسلوب التأليف أو نشره. والله المطلع على السرائر هو الشاهد إذا كان ما أُمليته بدافع العاطفة ولو بنحو لا شعوري. ولا أبرئ نفسي - كما قلت في مقدمة السقيفة - إن النفس لأثارة بالسوء إلا ما عصم الله.

ولا أطيل في المقدمة، فأقول ما عندي باختصار في الأبحاث التي أثرتها.

البحث الأول

إِنَّكَ شَكَّكَتْ فِي صَحَّةِ حَدِيثِ الْغَدِيرِ، لَأَنَّ الْبَخَارِيَّ وَمُسْلِمًا لَمْ يَرْوَاهُ فِي كِتَابَيْهِمَا. وَإِنِّي لَمَلْتَجِيءُ أَنْ أَصَارِحَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ هَذَا الْحَدِيثَ الْمُسْتَفِيزُ بِلِ الْمَتَوَاتِرِ أَنَّهُمَا لَمْ يَرْوَاهُ بِشَخْصِهِمَا، وَلَا سِيَّما بَعْدَ أَنْ اسْتَدْرَكَهُ عَلَيْهِمَا الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ١٠٩:٣ وَ ٣٨١:٤ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ صَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِهِمَا وَكَذَلِكَ فِي كَنْزِ الْعَمَالِ ٣٩٠:٦.

ثم هل تدري - يا أخي - كم ترك البخاري ومسلم من أحاديث صحيحة على شرطهما استدركت عليهما؟ وكيفي أن تراجع مستدرك الحاكم. والله أعلم لماذا تركا هذا الحديث ونحوه! وأرجو ألا تذهب بك الثقة بصحيح البخاري ومسلم هذا المذهب، حتى تجعل عدم روايتهما لحديث سبباً في الطعن بذلك الحديث. فقد رابني منهما ما يريب كل منصف طالب للحق، فإنهما لم يرويا أبداً ولا حديثاً واحداً عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، ولئن لم يكن إماماً فعلى الأقل هو أوثق وأجل وأعلم فقهاء عصره؟ بل لم يرويا عن أبنائه الأئمة كلهم. وما أقل ما روياه عن آبائه حتى عن علي أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ وهو من تعرف.

هذا كله في وقت قد أكثرنا من الرواية عن جماعة كثيرة هم محل الريب، بل الطعن فضلاً عن المجهولين. ولو وسع الوقت وهذه الرسالة العابرة لذكرت

لك العشرات من هؤلاء الرّواة. ولا محيص من أن أذكر لك جماعة منهم على سبيل المثال لتعرف أنّي على حقّ فيما قلت ولك عليّ أن لا أنقل إلّا من علماء ورجال من أهل السنّة لتطمئنّ إلى قولهم:

فمن هؤلاء الرّواة (أحمد بن عيسى المصريّ) فقد ذكر ابن حجر في «تهذيب التهذيب» والدّهبي في «ميزان الاعتدال»: إنّ ابن معين حلف عن أحمد هذا أنّه كذاب. ونقل في التّهذيب عن أبي زرعة أنّه أنكر على مسلم روايته عن أحمد هذا في الصحيح قال: «هؤلاء قوم - يعني مسلماً ونحوه - أرادوا التّقدّم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتشرفون به»، وقال: «يروي - يعني مسلماً - عن أحمد في الصّحيح ما رأيت أهل مصر يشكّون في أنّه...» وأشار إلى لسانه يعني أنّه يقول الكذب.

(ومنهم) إسماعيل بن عبد الله بن أويس، فقد نقل في هذين الكتابين المتقدّمين أعني التّهذيب والميزان: «إنّ ابن معين قال عنه: لا يساوي فلسين». وقال أيضاً: «هو وأبوه يسرقان الحديث»، ونقلنا غير هذا من الطّعون الشّديدة فيه.

(ومنهم) عبد الله بن صالح المصريّ طعن فيه في التّهذيب والميزان نقلاً عن ثقة العلماء بأنّه يكذب وليس بشيء وليس بثقة، وقال في الميزان: «روى عنه البخاريّ في الصّحيح ولكنّه يدلّسه فيقول عبد الله ولا ينسبه» فانظر واعجب.

(ومنهم) عمران بن حطّان السّدوسيّ الخارجيّ المعروف، وقد روى عنه البخاريّ وقد أكثر علماء الرجال من الطعن فيه، وهو المادح لابن ملجم بقوله المشهور:

يا ضربة من تقّي ما أراد بها
إلّا ليلغ من ذي العرش رضوانا

(ومنهم) عنبسة بن خالد الذي كان على خراج مصر وكان يعلّق النّساء بالثدي، فقال عنه يحيى بن كثير كما في التّهذيب والميزان: «إنّما يحدث عنه معنون أو أحقق لم يكن موضعاً للكتابة عنه».

و(منهم) محمد بن سعيد الكذاب المشهور الذي صلبه أبو جعفر على الزندقة، قال في الميزان: «روى عنه ابن عجلان والثوري ومروان الفزاري وأبو معاوية والمحاربي وآخرون، وقد غيروا اسمه على وجوه سترأ له وتدليساً لضعفه»، إلى أن قال أحد العلماء: «قلّبوا اسمه على مائة اسم وزيادة قد جمعها في كتاب»، ثم قال الميزان: «قد أخرج عنه البخاري في مواضع وظنه جماعة».

و(منهم) هشام بن عمار خطيب دمشق ومحدثها وعالمها، قيل عنه: إنه حدّث بأربعمائة حديث لا أصل لها، وقيل عنه غير ذلك.

ومنهم... ومنهم... وما أدري ماذا أحصي لك من رواة الصّحّاحين على هذه الشّاكلة. قيل لمسلم - كما في التّهذيب والميزان بترجمة سويد بن سعيد الهروي - : «كيف استجزت الرواية عن سويد؟» فقال: «ومن أين آتي بنسخة حفص بن ميسرة!». بالله عليك أ يصلح هذا عذراً في الرواية عن الضّعفاء ممن اشترط على نفسه أنّه لا يروي إلّا عن ثقة مأمون، وعند جعفر بن محمد الصّادق وأبنائه وآبائه من العلم والحديث ما طبّق الخافقين وما يغنيه عن أمثال سويد وحفص؟ أفلا يساوي أهل البيت عنده أمثال أولئك الضّعفاء المطعون في صدقهم؟. بالله عليك يأخذ الإنسان المؤمن الموقن دينه من هؤلاء الرّواة وأمثالهم ويوثّقهم ثم يترك آل البيت! أيّ عذر يتّخذه الإنسان يلاقي به ربّه يوم الحساب إذا كان ممّن يعتقد بالله ويوم الجزاء ويريد مخلصاً أن يخلص إلى الحقّ الصّريح إلّا إذا أراد أن يخادع نفسه أو يداهن في دينه؟

وأما قولك: «إنّ في سند الحديث من طعن فيه» فأظنّ يكفيها مراجعة الجزء الأوّل من كتاب الغدير لنعرف أنّ الطّعن مهلهل ولا سيّما بعد أن نعرف أنّ الحديث ليس له سند واحد يبقى مجال معه للطعن، بل هو مستفيض إن لم يكن متواتراً، على أنّه قد روي بسند صحيح على شرط الشّيخين مسلم والبخاري كما نقلت لك عن مستدرّك الحاكم وكتر العمّال.



وأما حديثكم عن تدوين الحديث عامّة كالقرآن، فإنّ صريح القول فيه عندي الذي أدين به ربّي ولا أغالط نفسي أنّه ثبت من طرق الطّرفين الصحيحة^(١) التي لا ريب فيها أنّ نبيّنا الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «إنّي تارك فيكم الثّقيلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً. ألا وإنّهما لن يفترقا حتّى يردّا عليّ الحوض».

فقد قرن الهداية (أبدأ) بالتمسّك بهما معاً لا بالتمسّك بواحد منهما، فكّل حديث لا يرجع إلى الثقل الثاني لا أجد مجالاً للتمسّك به إلّا إذا كنت لا أفهم الكلام العربي المبين أو أغالط نفسي.

دقّق النظر - يا أخي - في هذا الحديث الجليل تجد ما يدهشك في مبناه ومعناه، فما أبعد المرمى في قوله: «لن تضلّوا بعدي أبداً» ولكن بشرط إذا تمسّكنا بهما (بهما) لا بواحد منهما فقط. وما أوضح المعنى في قوله: «لن يفترقا» فمن فرق بينهما أيجد الهداية يا تُرى؟

وعلى هذا نستطيع أن نتنبّه لماذا لم يأمر صلّى الله عليه وآله وسلّم بتدوين الحديث كالقرآن، فقد كفاه أنّه (ترك) لنا الثقل الثاني الذي هو عدل القرآن الكريم حسب تعبيره وأمر التمسّك به مقروناً بالتمسّك بالثقل الأوّل (القرآن)، فهو الذي يكفل لنا دين النّبّي وقوانينه من وقوع الضلال فيها أبداً (أبدأ) ما إن تمسّكنا به مع القرآن، وهو الذي يبيّن لنا كلّ ما أجمل في القرآن وما نزل من أحكام وما جاء من قوانين لا (الحديث).

ولا يبقى بعد هذا مجال لمن قال أو يقول: «حسبنا كتاب الله»، فإنّه لو كان (حسبنا) وفيه الكفاية لما قرنه النّبّي بعدله الثقل الثاني. أليس كذلك يا قرّة عيني؟

(١) ومسلم قد رواه في صحيحه في فضائل عليّ من عدّة طرق إذا كنت لا تصدّق إلّا بمسلم والبخاري.

فما البخاري فلم يروه ولكنّ الحاكم استدركه عليه ١٠٩:٣.

وأستطيع أن أخلص من هذا الكلام إلى موافقتك (موافقتك أنت) أنّه لا يصحّ الاعتماد على (الحديث) لأنّه ليس بعدل للقرآن وإلا لو كان الحديث المعمول به عند الناس طريقاً إلى إثبات الوحي الإلهي لكان النبي يأمر - كما قلت - بتدوينه كما أمر بتدوين القرآن. بل أزيدك بأنّه لم يقرن صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الحديث بالقرآن ولم تأت بذلك رواية معتبرة ولا آية، بل أكثر من ذلك قد أخبر عن كثرة الكذابين عليه بعده وحذرنا منهم، ولم يرو عنه أنّه شجّع على الحديث عنه.

وهنا أعيد كلامك السديد فأقول معك: «أفيمكن أن يُبنى دين موحد على حديث يصدّقه أناس ويكذّبه آخرون». إذن فليسقط (الحديث) من اعتبارنا جملة، ولكنّا إنّما نستدلّ به لتتخذ حجة على من يراه حجة عنده من باب إلزام الخصم بما يعترف به، فإن تنازل الخصم عن حجّة الحديث وأنكره جملة، قلنا له: بماذا تثبت تفاصيل الأحكام وخصوصيّاتها؟ فإنّ القرآن فيه المجمل والمبين والمتشابه والمحكم والعام والخاص والناسخ والمنسوخ وليس فيه تفاصيل الأحكام وخصوصيّاتها، فهذه الصلّة - مثلاً - من أين تعرف أوقاتها وفرائضها وركعاتها وأجزائها وشرائطها ومقدّماتها وما يتصل بها من أحكام لا تحصى؟

فهل ترجع إلى اعتبار الحديث مرّة أخرى؟

- أم تلتجئ عندئذ إلى الاعتراف بالثقل الثاني الذي أرجعنا إليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مع القرآن.

- أم ماذا؟


قولك سدّد الله قولك: «لا يعقل أن يترك أمرها أي الخلافة إلى حديث كحديث الغدير»، فإي قرّة العين ليس الأمر منحصرأً بحديث الغدير حتّى يتمّ استغرابك، فكم هي الأحاديث والآيات كما قرأت بعضها في السقيفة وهي تؤيّد بعضها بعضاً ويفسّر بعضها بعضاً إذا كان الواحد منها لا يكفيك.

أمّا وصفك لحديث الغدير بأنّه (لا تكاد الصحابة تسمعه حتّى ينساه أكثرهم



ويذهب في تأويله الآخرون مذاهب مختلفة) فإنّي أجلك من هذا الكلام، فإنّه ما على النّبّي من ضمير أن تنسى حديثه الصّحابة أو تتأوله، بل ترك أمر الخلافة إلى الصّريح الفصيح من الكلام وبلّغهم وإذا كانوا نسوه فالعيب فيهم لا في الحديث، على أنّ لا بدّ أن نقول: إنهم تناسوه لا نسوه، ومن أين علمنا بأنهم نسوه.

وأما الذين ذهبوا المذاهب المختلفة في تأويله فأولئك قوم من المتأخرين وليس هم من الصّحابة كما يشعر به قولك، وذلك لما ضاقوا ذرعاً في الطّعن في سنده فاضطّروا لتأويله بالتأويلات التي تعرفها.

وَأَمَّا آيَةُ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ...﴾ فصحيح ما قلت فيها - على ما أعتقد -  إنّه لم يعهد التّعبير في الكتاب العزيز عن المفرد بالجمع. وأزيدك أنّه لو كان المراد التّعبير بالجمع عن المفرد لقال: «الذين أقاموا... وآتوا...». والتّعبير المضارع (يقيمون... ويأتون..) دليل على أنّ المقصود بها قاعدة كلّيّة. وبتعبير منطقيّ - تعرفه إذا كنت درست علم المنطق - أنّ هذه قضيّة حقيقيّة معناها أنّ كلّ من فرض فيه أنّه وقع منه هذا العمل أو يقع فهو وليّ المؤمنين ولاية كولاية الله ورسوله، لا قضيّة شخصيّة مشاربها إلى شخص أو أشخاص مخصوصين موجودين في الخارج، وإلّا لوجب أن يقول بصيغة الماضي أقاموا وآتوا.

وعليه فالمقصود بالآية الكريمة أنّ كلّ مؤمن يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة وهو في حال ركوعه فهو له هذه الولاية العامّة التي هي كولاية الله ورسوله. وعلى هذا تكون الآية كبرى كلّيّة لا يتألّف منها وحدها القياس المنطقيّ ولا تنتج شيئاً إلّا إذا عرفنا الصّغرى لها، ولا يمكن الاستدلال بها وحدها مجرّدة بدون ضمّ الصّغرى لها، وليس منطوقها إلّا كمنطوق القوانين العامّة مثل أن يقول القانون (كلّ من يحمل الشّهادة الحقوقيّة له الحقّ أن يعيّن حاكماً) فإنّ هذا القانون لا ينفعنا في معرفة الأشخاص الذين يحملون الشّهادة، بل لا بدّ من الخارج أن نعرفهم بأشخاصهم لنعطي لهم هذا الحق.

وبهذه المقدمة نخلص إلى معرفة وجه الاستدلال بالآية على ولاية علي، وذلك بضميمة الصغرى أي بضميمة معرفة نزولها، وقد ثبت أنها نزلت في علي عندما تصدق بخاتمه وهو في حال ركوعه، فتشخصت هذه القاعدة الكلية فيه باعتبار أنها نزلت فيه. ولم يعهد من غيره من الصحابة من أتى الزكاة وهو راكع لا قبله ولا بعده، فانحصر هذا الكلّي في فرد واحد بحكم نزول الآية فيه.

وأما الحكمة في التعبير بهذه القاعدة الكلية فليبان أن علياً بالاستحقاق نال هذه المنزلة من الولاية لصدور هذا العمل منه الذي يعطي له هذا الحق، والمفروض أنه لم يقع من غيره فتحصر فيه هذه الولاية من دون باقي الصحابة.



أما آية (المباهلة) فأظن أن ما ذكرته عنها ستراجع عنه عندما تعيد التأمل فيه، فإنه قول غريب منك مع ذكائك وفطنتك، لأنه واضح ليس المقصود من أنه نفسه أنه هو هو على وجه تبطل الإثنيّة حتّى يترتب عليه أنه لا يجوز أن يتزوج عليّ بنت محمد صلى الله عليه وآله وسلم باعتبار أنها تكون ابنته أيضاً، فإن هذا لا يتوهمه عاقل ولا يتوقف عليه الاستدلال، فإن محمداً محمد وعلياً عليّ هما شخصان اثنان أحدهما ابن عم الآخر وأحدهما ولد قبل الآخر ومات قبله، ولكل منهما مميّزاته الشخصية التي تختلف عن مميّزات شخصية الآخر، بل المقصود أنه نفسه تنزيلاً أي أنه كنفسه وذلك مبالغة في تقاربهما واتحادهما في كثير من الأحكام المنزلة. وذلك يشبه قول الشاعر في مبالغته عن اتّحاده مع حبيبه:

أنا من أهوى ومن أهوى أنا نحن روحان حللنا بدنا
فإذا أبصرتني أبصرته وإذا أبصرته أبصرتنا


في البحث الثاني

قلت: «إذا صحّ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نصّ على الأئمة الإثني عشر بعد أن فقد ابنه إبراهيم»، لا يا أخي لم يدّع أحد أن النصّ على الأئمة كان بعد فقد

إبراهيم، ولم يصحّ فيه حديث، فمن أين جئت بهذا. ولا بأس أن ألفت نظرك إلى أنّ هناك آية قرآنية أخرى نظير التي ذكرتها وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾. فماذا تقول فيها؟^(١).

وهلّا تدري أنّ النبيّ لما نزلت هذه الآية ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ جمع عشيرته واستنصرهم وجعل لناصره أن يكون أخاه ووصيه ووارثه وخليفته من بعده، وكان عليّ صبيّاً فأجابه دونهم فقال في حقّه: «إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا» فخرجوا يتضحكون من تأميره هذا الغلام على شيوخ قومه وفيهم أبوه. بالله عليك كم سبقت هذه الواقعة في الزّمن مولد إبراهيم. وتأمل في صبيّ لم يبلغ الحلم يقال له هذا القول من نبيّ لا يقول إلّا عن وحي. أهذا جدّ أم هزل؟. تأمل في هذا وحكم وجدانك واعرضه على إنصافك وأوله ما شئت أن تؤوّلَه فإنّك لا محالة ستجد هذا الصّبيّ أكبر من أن يقاس إلى النّاس وقد أمر من يومه ذاك في مبدأ البعثة، ثمّ فكّر في قول من يقول إنّهُ لا قيمة لإسلامه يومئذ وهو لم يبلغ الحلم كم يبلغ من درجة الإنصاف وقول العدل وقوّة الحجّة.

في البحث الثالث

ذكرت أنّ الأنصار ساعة الاحتضار كانوا مجتمعين في السّقيفة، وجعلت  دليلك مجيء معن وعويم إلى دار النبيّ لإخبار أبي بكر وعمر. ولكنّ الدّعوى منك غريبة لا شاهد لها من التاريخ، والدليل أغرب، لأنّه في ساعة

(١) وما ذكرت أنّها آية فلا وجود لها بنصّها، وإنّما بمضمونها آيات نزلت في نوح وهود وصالح وشعيب ولوط عليهم السّلام، والنّازلة على لسان نبيّنا إنّما هي آية القربى وآية أخرى في سبأ ٤٧ ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ وهما تفسّر إحداهما الأخرى، وتدلّان على أنّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سأل أجراً هو المودّة في القربى، ولكنه للمسلمين، أي نفعه لهم.

الاحتضار كان أبو بكر في السَّنح وما جاء إلى المدينة إلّا بعد أن بلغه وفاة النَّبِيِّ فجاء إلى دار النَّبِيِّ فكشف عن وجهه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ على ما ذكره بعض المؤرّخين، ثم ذهب إلى المسجد حيث وجد عمرًا يخطب النَّاسَ بأنَّ النَّبِيَّ لم يمت، ومن المسجد بعد أن هدأت ثورة عمر ذهبوا إلى دار النَّبِيِّ ولا بدَّ أنَّ الأنصار حينئذ انسلّوا إلى سقيفتهم.



استغربت من الأنصار أن يتنكروا للنصّ على عليّ، ولكن اعتقد يا عزيزي لو أنّك رجعت إلى ما ذكرته في السقيفة عن دوافعهم على تنكيرهم لكان لك مقنعاً كافياً. وأمّا قولك: «فقد كان الأولى أن لا تغيب عن فطنة رسول الله وهو المؤيد بالوحي فلا يأمر بأمر أمته يعلم سلفاً بأنهم لا يطيعونه فيه فيعرضهم بذلك إلى غضب الله...» فإنّي أقول كيف يغيب عن فطنتك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾. وقوله: ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾. وقوله: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ...﴾ وأمثال ذلك في القرآن كثير. وفي الحقيقة إنّ الرّسول عليه أن يبلغ الأمر الإلهيّ وليس عليه أن لا يطيعه النَّاس. ولا يصحّ أن يتنازل عنه لمجرد أنّه يعلم سلفاً أنّهم لا يطيعونه، وإلّا لوجب أن يترك كثيراً من الأحكام أو كلّها لأنّه يعلم سلفاً أنّهم - كلّهم أو بعضهم لا فرق - لا يطيعونه. ومن المواقع التي يعلم سلفاً أنّهم لا يطيعونه فيها ومع ذلك بلغها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُولَ فَفَعَلُوا بِبَيِّنٍ يَدَىٰ نَجْوَانِكُمْ صَدَقَةٌ﴾ فإنّه أجمع المفسّرون وأهل الحديث أنّه لم يعمل بهذا الحكم إلّا عليّ عَلَيْهِ السَّلَام^(١).

يا عزيزي إنّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ثم

(١) هذا الحديث ممّا ترك روايته البخاريّ ومسلم أيضاً واستدركه عليهما الحاكم على شرطهما ٤٨٢:٢ مع الإجماع على نقلة فلماذا تركه الشّيخان؟.

يقول عن المؤمنين بالخصوص: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ فإذا كان تعالى يعلم سلفاً ورسوله يعلم سلفاً أن الناس أكثرهم لا يؤمنون وإن يؤمنوا أكثرهم في إيمانهم مشركون، فيكون - على قولك - إرسال الرسل وتبليغ الأحكام للناس من قبلهم تعريضاً لأكثر الناس وأكثر المؤمنين منهم إلى غضب الله وتذهب جهود الرسل في هدايتهم سدى.

أهذا هو المنطق يا قرّة عيني؟ أترك الله دينه وأحكامه لسواد عيون الناس لأنّه يعلم سلفاً أنّهم يعصونه؟ لا يا أخي، إنّ الحقّ يجب أن يبيّن والحكم يجب أن يوضح سواء أطاع الناس أو عصوا وما على الرسول إلّا البلاغ.

في البحث الرابع

قلت عن بعث أسامة: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم لم تكن تأخذه في الحقّ لومة لائم وهذا التدبير أشبه بتدبير الضّعفاء». وأقول: نحن بعد أن تثبت عندنا النصوص على عليّ، فإنّا نعرف كيف لم تكن تأخذه في الحقّ لومة لائم، فقد بيّن وأوضح وكرّر وأكد، ولكنّه بعد أن اتّضح لديه أنّ كلّ هذه التأكيدات والبيانات ستخالف على كلّ حال، وأنّ هناك جماعة لن تطيع الأمر في عليّ فأراد أن يبعدهم عن المدينة بهذه الطّريقة. وليس هذا من تدبير الضّعفاء بل من التدبير الحكيم بعد أن نعرف ملابسات الواقعة كما أوضحناها في كتاب السّقيفة.

نعم نتصوّره من تدبير الضّعفاء إذا نحن أنكرنا تلك النصوص على عليّ وتصريحات النّبيّ في حقّه وأنكرنا أنّ المسلمين يوم الغدير سلّموا عليه بإمرة المؤمنين. نعم إذا أنكرنا تلك النصوص جملة وتصوّرنا أنّ النّبيّ أراد البيعة لابن عمّه سرّاً فدبّر ذلك التدبير الخفيّ لإبعاد خصومه، فلا نتصوّر النّبيّ حينئذٍ وحاشاه - إلّا جباناً ضعيفاً يريد أن يخاتل المسلمين في ابن عمّه. ولكن - يا أخي - كلّ هذا التدبير إنّما يكون مقبولاً حكيماً إذا كان وقع بعدما أعلن

أمر ابن عمه، فلم تنفع معهم كلّ تلك التّوصيات وعلم إصرارهم على المخالفة فأرسل هذا البعث، وإن لم ينقذوه فقد أقام به الحجّة البالغة عليهم، ولّا فلماذا خالفوا أمره فيه ولماذا تباطأوا واعترضوا على تأمير أسامة؟ وقد بسطنا كلّ ذلك في كتاب السقيفة.

ولا يشكّ التاريخ في وقوع البعث ولا في تأخر المبعوثين عن تنفيذه، ولا في تألم النّبيّ منهم وغضبه عليهم وإصراره عليه مرّة أخرى. ولا يصحّ تفسير ذلك بغير ما ذكرنا، إلّا إذا كنّا ننكر النّصوص على عليّ جملة، فهذا أمر آخر ولا كلام لنا مع هذا المنكر فإنّ مثله لا يستطيع أن يستسيغ هذا التفسير قطعاً.

أمّا تقديرك أنّ جيش أسامة هذا لو رجع بعد أن يفتح، وقد وجد الأمر قد تمّ لعلّيّ، قد ينتقض فيحارب من في المدينة، فهذا احتمال من الجائز أن يقع وأن لا يقع، ولكن لو وقع منهم فإنّهم يكونون كأهل الرّدة الخارجين على إمام زمانهم يحاربون وتكون الحجّة عليهم ولا سيّما مع سبق النّصوص وبيعتهم لعلّيّ يوم الغدير ولم يبق مجال للتأويل أو تجاهل النّصّ على عليّ بعد إتمام البيعة له.

في البحث الخامس

إنّك تشكّ في صحّة حديث الكتاب الذي أراد النّبيّ أن يكتبه. وأنا أقول لا مجال لهذا الشكّ بعد ثبوته برواية أهل الحديث والتاريخ والتفسير. ولا بدّ من التسليم به بعد أن كان متواتر النقل أو في حكم المتواتر. وأمّا ما ذكرت من سبب الطّعن فيه ففيه كثير من فضول القول فيما يتعلّق باحتمال أنّه كان قرآنًا، فإنّه ليس مجال لهذا الاحتمال ولا يتصوره أحد، بل هو كتاب أراد أن يسجّله للمسلمين لئلا يضلّوا بعده فأبوا لأنفسهم هذه النّعمة. وكونه بادرة لم يسبق لها مثيل منه صلى الله عليه وآله وسلّم فهو صحيح، ولكن لا يوجب ذلك انكاراً للحديث، وهل تعجب من النّبيّ أن يصنع شيئاً لم يسبق له نظير ولا سيّما أنّها بادرة تقع

في أخريات أيامه قصد بها أن يفارق أمته عن شيء يسدّ عليهم باب الخلاف والضلال. إنّ النّبّيّ أعظم من أن تستكثر عليه مثل هذه البادرة.

وأما قولك: «ثم من هو عمر هذا الذي يأمر وينهى ولا يستطيع أحد مخالفته»، فهذا صحيح، ولكنّ عمر لم يمنعه بقوة سيف أو سيطرة على المسلمين أو على النّبّيّ وإنّما منعه لأنّه ألقى شبهة تثير الخلاف مدى الدّهر وهي أنّ النّبّيّ كان يهجر أو غلبه الوجد ما شئت فعبر، وأقلّ الناس يستطيع أن يصنع ذلك ولا سيّما إذا وجد أعواناً وأنصاراً. وبالفعل قد وجد عمر أولئك الأعوان إذ رأينا المسلمين الحاضرين قد اختلفوا على فرقتين، فبطل مفعول الكتاب الذي كان المقصود منه أن لا يضلّوا بعده أبداً، كيف وقد صار هو نفسه موضوعاً للنّزاع والجدال والنّبّيّ حاضر بينهم وأمام عينيه حتّى أغضبوه وقال: «قوموا عني ولا ينبغي عند نبيّ نزاع». ولا يريد النّبّيّ أن ينفذ مثل هذا بقوة السيف أو العشيرة فإنّ طبيعة الموضوع تأبى ذلك لأنّ هذا يزيد في الخلاف ويعقّده.

نعم صحيح قولك: «ولم يزد عمر على أن رأى رأياً حين قال: إنّ الرجل قد غلبه الوجد...» ولكنّ هذا الرّأي لا بدّ أن يحول دون تنفيذ الكتاب لأنّ طبيعة الموضوع تقتضي أن يحول هذا الرّأي دونه كما قلنا، فنعرف السّرّ في عدوله صلى الله عليه وآله وسلّم عن تنفيذ الكتاب، ونعرف كيف جاز له العدول عنه.

وما أدري أيّ أمر جوهرى أعظم من كتاب يؤمنّ الناس من الضلال أبداً، وهل المقصود من الدّين شيء فوق هذا، حتّى تقول أنت: «ولو كان الأمر متعلّقاً بأمر جوهرى من أمور الدّين...».

وبذلك البيان تعرف يا أخي مدى قولك بالأخير «وإلا لترتب على ذلك أنّ النّبّيّ صلى الله عليه وآله وسلّم كتم كثيراً ممّا كان يريد تبليغه خشية عمر وغيره، ولا أظنّ مؤمناً يقول بذلك»، فإنّي أكرّر القول بأنّ النّبّيّ إنّما عدل عنه - لا خشية

من عمر وغيره - ولكنَّ الشَّبهة التي أثارها وتقبَّلها بعض الحاضرين بالفعل فاختلَفوا بحضوره لا تبقي مجالاً للكتاب، لأنَّه - بالعكس - سيكون سبباً للضلال والخلاف أبد الدهور بعد أن كان المقصود منه تأمين البشر من الضلال، فلا بدَّ أن يعدل عنه روجي فداءه، ولا ينفع معه التدبير بإخراج عمر ولا أيَّ تدبير آخر حتَّى يقتله كما تقول، لأنَّ الشَّبهة قد وقعت رضوا أم أبوا، وكلَّ قول وفعل حينئذ من النَّبيِّ بعد هذا يكون موضعاً لهذه الشَّبهة بأنَّه من الهجر وغلبة الوجع. وحقَّ لابن عبَّاس وغير ابن عبَّاس بعد هذا أن يبكي ويبكي، بل حقَّ له أن تنفطر كبده ألماً لفوات هذه التَّعمة الكبرى التي لا تعادلها نعمة، مهما كان مقصود النَّبيِّ من ذلك البيان الذي لا يضلُّون بعده أبداً سواء كان هو النَّصَّ على عليٍّ أو على أيِّ شيء آخر.

ونحن رجَّحنا أن يكون المقصود هو النَّصَّ على عليٍّ للدلائل والإشارات التي ذكرناها في كتاب السَّقيفة، ومن جملتها قول عمر: «حسبنا كتاب الله» الذي هو صريح في أنَّ ما يريد أن يبيِّنه النَّبيُّ هو عدل للقرآن، ويسرَّع إلى أذهاننا حينئذ الثَّقَلَيْنِ وأنَّه هو المستهدف في البيان والمنع منه.

ثمَّ إنَّك تسأل عن الحاجة إلى الكتاب بعد نصِّ الغدير وغيره، فإنَّ الحاجة إليه ما كان يستشعره النَّبيُّ من عزم جماعة على تجاهل تلك النَّصوص كما وقع فعلاً. وأمَّا قولك: «ومن نسي حديث الغدير وأنكره على قرب العهد به فهو لما في الكتاب المزمع كتابته أشدَّ نسياناً ونكراناً»، فإنِّي لم أستطع فهمه ولم أعرف فيه وجه كون الكتاب أشدَّ نسياناً، فإنَّ ما هو مكتوب أثبت ممَّا ينقل على الأفواه وكيف يتطرَّق إليه النِّسيان أو النُّكران وهو حجة ثابتة مكتوبة، على أنَّه لو وقع يكون أقرب عهداً إلى النَّاس من حديث الغدير لو كان بعد العهد هو السبب في النِّسيان أو النُّكران كما أردت أن تقول.

في البحث السادس



قلت: «إن ما نسب إلى الإمام ... يدلّ دلالة صريحة على عدم ثبوت حديث الغدير». وأنا استميتك عذراً إذا قلت لك: إن كلامك هذا غير فنيّ، فإنّ ما ذكرته من قولي الإمام: «احتجّوا بالشّجرة...» و«أفسدت علينا...» لا معنى لأن يقال فيه أنّه يدلّ دلالة صريحة على نفي الحديث، لأنّه لا دلالة لفظيّة فيه على ذلك، وأقصى ما يمكن ادّعاؤه أنّهما يدلّان بالدّلالة العقليّة على نفيه باعتبار أنّه ترك الاستدلال بحديث الغدير في موقع كان الأولى أن يستدلّ به، فعدوله عنه دليل على عدم ثبوته وإلا لاستدلّ به. وهذه الدّلالة لا تسمّى صريحة.

ونحن ننكر عليك حتّى هذه الدّلالة العقليّة لأنّه لم يكن في موقع الاستدلال بحديث الغدير حتّى يكون تركه دليلاً على عدم ثبوته في القول الأوّل، لأنّه جاء احتجاجاً على من احتجّ باستحقاق الخلافة بالقرابة من الرّسول فقال لهم: إذا كان ذلك سبباً للاستحقاق فمن كان أكثر قرابة وأقرب فهو أولى بالاستحقاق. والتشبيه بالشّجرة والثمرة من التشبيهات البديعة في الباب، فإنّه لبيان أولويّة الاستحقاق للأقرب لأنّه هو الثمرة التي هي أولى من أصل الشّجرة بالاستفادة منها بل الثمرة هي الغاية المقصودة من الشّجرة. وليس هذا مورداً لذكر النصّ لأنّه من باب النقض على المستدلّ بحجّته.

وأما القول الثّاني فعلى تقدير صحّة نقله فإنّ قوله: «لم ترع لنا حقّاً» كلام عام يجوز أن يراد به النصّ، ويجوز أن يراد مطلق الحقّ الذي صورته في كلامك. وهذا التصوير الذي ذكرته وأطنبت فيه ليس في كلام الإمام دلالة عليه وإنّما هو من اجتهاد الكاتب حينما تخيل أنّ الإمام لا نصّ عليه فلا بدّ أن تكون احتجاجاته وشكواه ناشئة من اعتقاده بالأحقّيّة.

تحدّثت عن قصّة انصراف النَّاس عنه بعد موت فاطمة، فإنّه كلام غريب، فإنّه لا ربط له بقصّة النّصّ وإنّما تلك القصّة ترتبط بقصّة التجاء الإمام إلى مسالمة القوم بعد الانصراف عنه.

تقارن بين قول الإمام: «فنظرت فإذا ليس لي معين...» وبين آية ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ...﴾ لتستدلّ من الآية على تكذيب نسبة هذا القول إليه. وأزيدك أنّك بهذا الاستدلال تستطيع أن تكذب كثيراً من الأحاديث النبويّة مثل أحاديث الحوض ونحوها الدّالة على ارتداد أصحابه بعده وتبدّلهم ورجوعهم القهقري والمروية في الصّحاح.

غير أنّي أحيلك على كتب التّفسير لمعرفة مدى دلالة هذه الآية. وما علينا من كتب التّفسير! لننظر بأنفسنا إلى مدى دلالة هذه الآية على المقصود:

إنّ دلالتها تكمن في كلمة (كنتم)، فإن كانت على ظاهرها من دلالتها على الماضي المنقطع، بمعنى أنّهم كانوا فيما مضى خير أمة ثمّ لم يستمرّ ذلك لهم، فلا ينافيها أن تكون الأمة قد انقلبت بعد الرّسول على الأعقاب لأنّه قال: كنتم خير أمة، ولم يقل أنتم خير أمة أبد الدهر.

ولكنّ بعض المفسّرين أوّل معنى (كنتم) فقال: إنّها للماضي الاستمراريّ مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾. وأنا شخصياً كذلك أفهم هذا المعنى من الآية، غير أنّ الذي يشكل علينا أنّ المسلمين لم يكونوا في جميع عهودهم على ما تصف الآية الكريمة: (يأمرّون بالمعروف وينهون عن المنكر)، ولا سيّما في مثل عهودهم الحاضرة التي لم يبق فيها من المعروف حتّى رسمه، فضلاً عن أن يكونوا كلّهم من الأمرين بالمعروف والنّاهين عن المنكر. هذا هو الواقع المرير الذي لا سبيل لنا من إنكاره والمكابرة فيه فكيف نتصوّر انطباق الآية على عهودنا وأمثالها.

وعليه فليس الإشكال يخصّ الأُمّة الإسلاميّة في أوّل عهودها بعد النّبّي بل في جميع عهودها الغابرة والحاضرة، فكيف نستطيع التوفيق بين واقع أمتنا المحزون وبين دلالة الآية على امتداح هذه الأُمّة وتفضيلها على سائر الأمم لأنّها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر؟ كيف التوفيق يا ترى؟

والذي يخطر في بالي من الجواب على ذلك أحد أمرين، الأوّل: وهو الأرجح عندي أنّ الآية قد تقدّمتها آيات أخرى ذكرت وجوب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وأنّ هذا التّشريع كما يبدو منها أنّه من مختصّات المسلمين المخاطبين بهذا الوجوب على أن يتولى بعضهم هذا الأمر ثمّ ذكرت نهى المؤمنين عن أن يتفرّقوا ويختلفوا من بعد أن جاءتهم البينات فتبيّض وجوه بعض وتسودّ وجوه آخرين ثمّ قال: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ...﴾ لبيان أنّه لما كانوا خير الأمم لا ينبغي أن يختلفوا، وسرّ أنّهم خير الأمم لأنّه قد شرّع لهم الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وليس المقصود الإخبار عن أنّهم كلّهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ولا سيّما أن المخاطب بالوجوب بعض المسلمين على نحو الوجوب الكفائي ﴿وَلَتَكُنْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ...﴾.

الثاني: إنّ المراد أنّكم تأمرون بالمعروف من حيث مجموعكم ولو بامتنال البعض، وإن كان ذلك البعض قليلاً باعتبار أنّ ذلك البعض من الأُمّة يعمل باسمها كأنّه يقول: إنّكم خير الأمم لأنّ فيكم من يأمر بالمعروف وليس كذلك باقي الأمم. وهذا كما نقول مثلاً إنّ الأُمّة الإنكليزيّة احتلّت العراق، وليس المراد أنّ جميع الأُمّة احتلّته، بل بعض جيوشها وذلك باعتبار أنّ ذلك البعض منها وكان عمله باسمها.

في البحث السابع

١ تسأل عما إذا كان تناقض بين قول الإمام: «لوجدت أربعين ذوي عزم...» وبين قوله: «فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس...» فإني لم أعرف وجهاً للتناقض بين القولين فإنّ الإمام في الأوّل يقول: لو وجدت الأربعين على هذه الصّفة لناهضت القوم، ومعنى ذلك أنّه لم يجد الأربعين فلم يناهضهم يعني أنّه سالمهم، ثمّ صرّح في الثاني بأنّه أمسك يده عن نصرتهم، غير أنّه لمّا رأى راجعة الناس عن الإسلام فرأى أنّ المصيبة في ذلك أعظم من مصيبة فوت الولاية، فالتجأ أن ينصر الإسلام لأجل ذلك، لا نصرة للأمرء ولا لكونهم عنده أهلاً للنصرة كما هو مدلول كلامه. وأنت ترى أنّ أحد الكلامين يتصل بالآخر ويكون متممًا له، فأين التناقض؟

أمّا أنّه لو ناهض القوم بالأربعين عندما يجدهم فإنّك تحتمل أن تدور عليه الدائرة كالحسين، فهذا تكهّن لم يعترف به الإمام، وهو من ظاهر كلامه كان جازماً بأنّ الأربعين على هذه الصّفة لو وجدهم لكانوا كافين له في النصرة على خصومه. أمّا أنّه يكون ذلك ثلماً للإسلام لو انتصر عليهم، فمن أين نفهمه إذا فرضنا أنّه انتصر على غاصبي حقّه من الخلافة التي هي بنصّ النبيّ وبها حيثنذ قوام الإسلام لا هدمه إلّا إذا كنّا لا نعترف بالنصّ فهذا أمر آخر.

وأما كفاية نصرة مالك بن نويرة فعلى تقديره فهو واحد من ذوي العزم إذا كان هو حقيقة من ذوي العزم الذين يشترطهم الإمام، فكيف تفرض أنّ الحجّة قد قامت عليه بمالك وحده على أنّه كونه يعترف بحقّه شيء وكونه من ذوي العزم شيء آخر.

وأما سؤالك عن اتفاق قوله عَلَيْهِ السَّلَام: «نخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً» مع ما ذهبت إليه من تعاكس الإمام عن نصرة الخلفاء إلّا بمقدار الضّرورة، فإنّه واضح الاتفاق لأنّ الإمام في صدر كلامه ذكر أنّه أمسك يده ولكنّ ضرورة حفظ بيضة الإسلام دعتّه إلى النصرة. وهذا صريح بأنّ الضّرورة هي التي

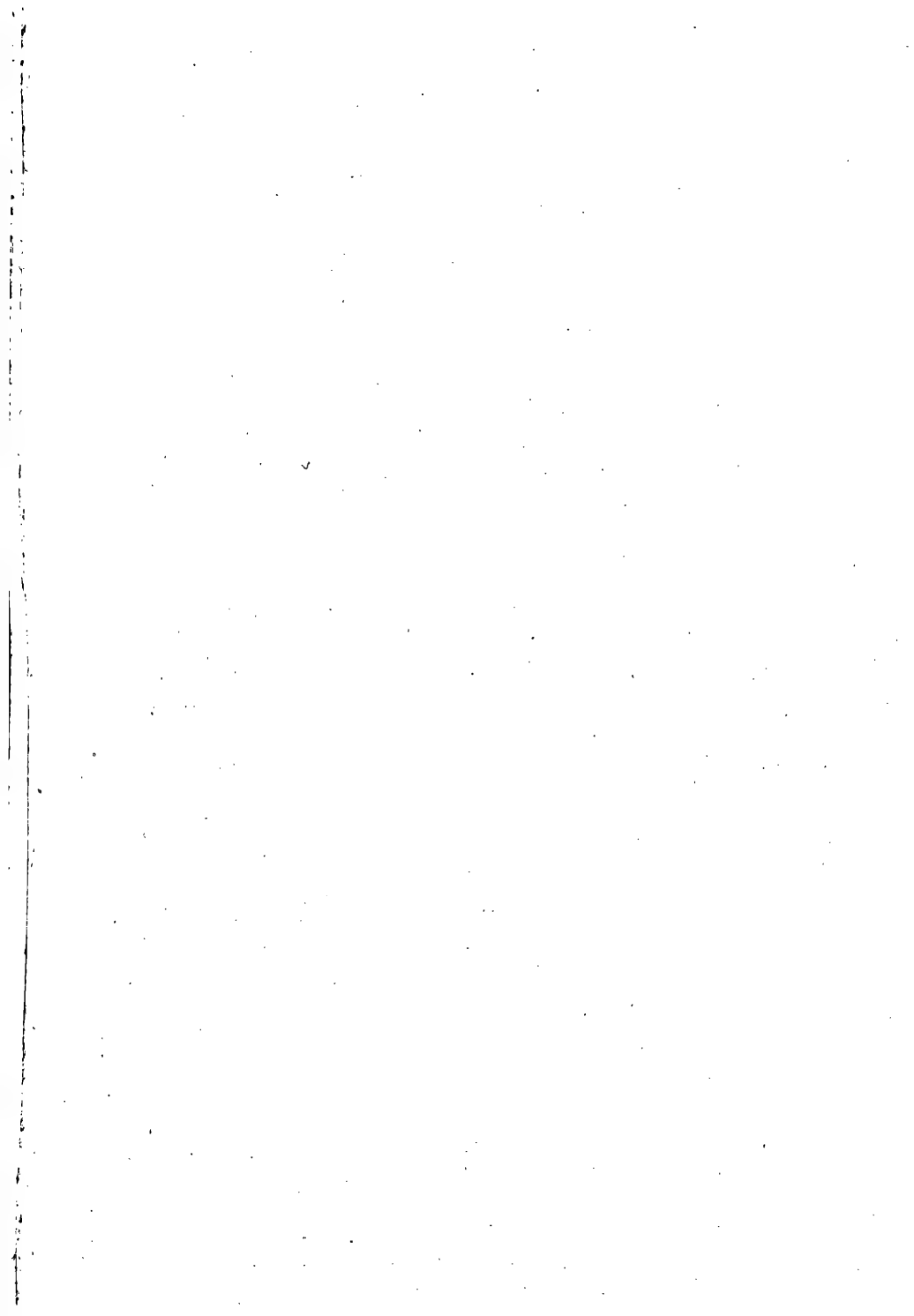
دعته إلى ذلك، والضرورات تقدّر بقدرها لا أنّ النّصرة ابتدائيةٌ بدافع نفسي ليناقض ما قلته عنه، بل هذا الكلام ممّا يؤيّد قولي ويؤكّده وهو يدلّ على أنّ العمل الذي يعلم أنّه يضرّ بالإسلام يتركه ويعمل ما يرى عمله ضرورة إسلامية، فكيف كان قوله هذا يدلّ على أنّه يحجم عن الفعل أو القول الذي يكون خذلاناً للإسلام كما رغبت أنت أن تقول وتصوره عن هذه الكلمة.

نعم إنّ الإمام أعظم وأجلّ من أن يتقاعس عن عمل يراه واجباً لنصرة الإسلام، ومن أين يدلّ كلامه المنقول أو كلامي المسطور على خلاف ذلك فإذا تباطأ أبو الحسن فإنّما تباطأ عن شيء يكون فيه نصرة لأبي بكر وعمر، ولم يتباطأ عمّا تدعوه الضرورة الإسلامية إلى فعله، وإنّما لم يشترك في الحروب لأنّه حينئذ يكون مأموراً لهم، وهذا ما كان يتحاشاه بل يتحاشونه معه. وما ذكرته في السّقيفة عن ذلك ففيه الكفاية.

وأما قياسه في الاشتراك في الحروب بعمر وعثمان وطلحة وأمثالهم فقياس مع الفارق البعيد، لو كان هناك قياس، وأبو الحسن من تعرف في حروبه أيام النّبيّ وأيام خلافته ولم يشترك قبله ولا بعده من الخلفاء بنفسه في الحروب، فكيف يقاس غيره به وكيف لا يستغرب عدم اشتراكه في الحروب أيام الخلفاء قبله وكيف لا يدلّ ذلك على عدم تعاونه معهم معاونة صادقة؟

هذا ما أردت أن أقوله - يا قرّة العين - في جوابات أسئلتك، واعذرني إذا كنت قد رمزت لك رمزاً في كثير من الأبحاث اقتصاداً في الوقت واستعجالاً في الإجابة للشّواغل التي دهمتنني في خلال تسجيل هذه الرّسالة فعاقبتني عن الإسراع إلى إتمامها في الوقت المناسب.

وتقبل التّحيات من المخلص
محمد رضا المظفر



أهم مصادر الكتاب

- ١ - صحيح البخاريّ المطبوع بمصر عام ١٣٢٠هـ.
- ٢ - صحيح مسلم المطبوع بمصر عام ١٣٩٠هـ.
- وما في ص ٥٨ رجعنا فيه إلى المطبوع عام ١٣٣٤هـ.
- ٣ - مسند أحمد المطبوع بمصر عام ١٣١٣هـ.
- ٤ - العقد الفريد المطبوع بمصر عام ١٣٥٣هـ.
- ٥ - مستدرک الحاكم.
- ٦ - الجمع بين الصحيحين.
- ٧ - كنز العمال.
- ٨ - تاريخ الطبريّ.
- ٩ - تاريخ ابن الأثير.
- ١٠ - تاريخ الخميس.
- ١١ - تاريخ يعقوبي.
- ١٢ - السّياسة والإمامة لابن قتيبة.
- ١٣ - تاريخ الخلفاء للسيوطي.
- ١٤ - تاريخ ابن خلدون.
- ١٥ - مروج الذهب.
- ١٦ - السّيرة الحلبیّة.

- ١٧ - سيرة ابن هشام.
- ١٨ - سيرة دحلان.
- ١٩ - طبقات ابن سعد.
- ٢٠ - الإصابة.
- ٢١ - الاستيعاب.
- ٢٢ - أسد الغابة.
- ٢٣ - التّهذيب لابن عساكر.
- ٢٤ - ميزان الاعتدال.
- ٢٥ - نهج البلاغة.
- ٢٦ - شرح التّهج لابن أبي الحديد.
- ٢٧ - منهاج السنّة لابن تيمية.
- ٢٨ - الصّواعق المحرقة لابن تيمية.
- ٢٩ - مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري.
- ٣٠ - الملل والنحل للشهرستاني.
- ٣١ - الفصل في الملل والنحل لابن حزم.
- ٣٢ - البيان والتبيين للجاحظ.
- ٣٣ - معجم البلدان.
- ٣٤ - لسان العرب.
- ٣٥ - حياة محمّد للدكتور محمّد حسين هيكل.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
مقدمة الطبعة الثانية	٧
مقدمة المؤلف: تأثير العقيدة في المؤرخ - اضطراب التاريخ - خطة الكتاب	١٣
تمهيد	
تفسير آية الانقلاب بحوادث الردّة أو السّقيفة وتقسيم الكتاب	١٩
الفصل الأوّل	
موقف النّبّي تجاه الخلافة	٢٧
١ - هل كان يعلم بأمر الخلافة؟	٢٧
٢ - هل وضع حلاً للخلاف؟	٢٨
٣ - إيكال الأمر الى اختيار الأمة	٣٠
٤ - لائنص في قاعدة الاختيار	٣٦
٥ - اختلاف أمتي رحمة	٣٧
٦ - الإجماع على قاعدة الاختيار	٣٩
٧ - النصّ على أبي بكر	٤١
٨ - النصّ على عليّ بن أبي طالب	٤٧

الفصل الثاني

- ٦١ تدبير النَّبِيِّ لمنع الخلاف
- ٦١ أ - بعث أسامة
- ١ - التشديد في البعث، وأميره، ومن فيه من المهاجرين والأنصار، وتباطؤهم
- ٦٢ واعتراضهم
- ٦٢ ٢ - مشاكل البعث
- ٦٤ ٣ - حلّ المشاكل وأسرار البعث
- ٦٧ ب - اثنتوني بكتف ودواة

الفصل الثالث

- ٧٠ بيعة السَّقِيفَة
- ٧٥ ١ - الدوافع لاجتماع السَّقِيفَة
- ٧٧ ٢ - نفسية الأنصار
- ٨٠ ٣ - الأنصار حزبان
- ٨٤ ٤ - هل مات النَّبِيُّ مُحَمَّد
- ٩١ ٥ - وصول النَّبَا باجتماع الأنصار
- ٩٤ ٦ - تأثير دخول المهاجرين في اجتماع السَّقِيفَة
- ٩٥ ٧ - تأثير خطب أبي بكر في المجتمعين
- ١٠٠ ٨ - نقاش المهاجرين والأنصار
- ١٠٣ ٩ - المهاجرون يربحون الموقف
- ١٠٧ ١٠ - النتيجة

الفصل الرابع

- ١١١ عليّ مع الخلفاء

- ١ - الافتيات على الإمام ١١٣
- ٢ - رأيه في بيعة السقيفة ١١٤
- ٣ - الموقف الدقيق ١١٦
- ٤ - سلوكه مع الخلفاء ١٢١

على هامش السقيفة

- المقدمة ١١٧
- نص رسالة الأستاذ عبد الله الملاح حول كتاب السقيفة ١١٩
- نص رسالة الشيخ المظفر ردأ على رسالة الأستاذ الملاح ١٢٩
- مصادر الكتاب ١٤٧
- المحتويات ١٤٩

العلامة المجدد
الشيخ محمد رضا المظفر

السقيفة

ويليه على هامش السقيفة
تقديم الدكتور محمود المظفر

مكتبة عروج
بغداد - العراق